العدد (١٨) فبراير ٢٠٠١ - السنة السابعة

Kuwait 2001 الكويت
Arab Cultural Capital عاصمة للثقافة العربية

AL-MUHASIBOON
المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

■ د : البسام : إتباع مبادئ المحاسبة الدولية تعزز ثقة المستثمر الأجنبي في نظام المحاسبة المتبع في دولة الكويت

■ ندوة علمية حول أهمية التقارير المالية القطاعية في الشركات

■ دراسة ميدانية حول توجهات الشركات المساهمة الكويتية نحو إستبدال الاصول الثابتة

■ محددات سعر السوق للسهم في شركات قطاع الإستثمار بسوق الكويت للأوراق المالية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

العـــدد (١٨) - السنة السابعة
دورية علميـــة متـــخـــصـــصـــة تصـــدر
عن جـمـعـيـة المحـاسـبين والمراجـعين الكويتـيـة

المحاسبون

AL-MUHASIBOON

رئيـس التحريـر
The Editor-in-Chief
خالـد محمد الجريـوي
Khaled Mohammed Al-Jraiwi

سكرتيـر التحريـر
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئـة التحريـر
The Board of Editors:
صافي عبد العزيز المطـوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

عبد الله حسن مشـاري البدر
Abdula AHussan M. Elbader

المستشـارون
Consultants
د. محمود عبد الملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

تصميم وتنفيذ
UNIEXPO
ت: 2420574/5/6 ف: 2442485

■ أخبـار الجمعيـة 4
- الدورات التدريبية والدورات التأهيلية.
- رحلة العمرة لأعضاء الجمعية.
- نشاط رياضي في رمضان المبارك.
- استقبال عيد الفطر.
- عقد ندوة حول أهمية التقارير المالية للقطاعين في الشركات.
- أعضائنا الجدد.

■ شئون مهنية 12
- اختبر معلوماتك (أسئلة من امتحانات القيد في سجل مراقبي الحسابات)

■ لقاء المحاسبون 14
- لقاء العدد مع الدكتور/ صادق محمد سليمان البسام

■ المراسـلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون» ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت برقيا: المراجعة - دولة الكويت فاكس: ٤٨٤٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الانترنت:

■ Correspondence
Should be addressed to: The Editor-in-Chief, Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472, Safat- 13085- State of Kuwait, Cable: Al Murajaa - State of Kuwait
Fax: 00965 4836012 Tel.: 4841662 - 4849799
http:\www.kasa.net

■ الإعلانـات
يتفق بشأنها مع ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا : المراجعة - الكويت
فاكس: ٤٨٤٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

■ Advertisements
Agreements in the regared should be made with the management of the Kuwait Accountants and Auditors Association.P.O.Box 22472, Safat - 13085 State of Kuwait. Cable : Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel.: 4841662- 4849799

إصـــدارات المحاسبون في القرن الماضي

Issue No. (18) - year 7
A Specialized Scientific Periodical Published By
The Kuwaiti Accountants and Auditors Association

مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
BORD OF (KAAA)

رئيس مجلس الادارة Chairman
عبد اللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

نائب الرئيس Vice-Chairman
خالد محمد الجريوي
Khaled Mohamed Al-Jraiwi

أمين السر General Secretary
صافي عبد العزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

أمين الصندوق Treasurer
خالد عبد الله محمد الغانم
Khaled Abdalla Mohamed Al-Ganeim

أعضاء مجلس الادارة Board Members
عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M.Elbader

محمد حمود ابراهيم الهاجري
Mohammed H.I.Al-Hajeri

علي عامر الهاجري
Ali Amer Al-Hajeri

صلاح عبد الله الخلف السعيد
Salah A. A Alsaeed

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anzi

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، وهي غير مسؤولة عما ينشر من آراء.

■ دراسات 18
توجهات الشركات المساهمة الكويتية نحو استبدال الأصول الثابتة .
محددات سعر السوق للسهم في شركات قطاع الاستثمار بسوق الكويت للأوراق المالية.
- دراسة مختصرة عن ممارسة الشركات الكويتية المدرجة لحقها في شراء أسهمها.
- المنافسة بين مكاتب المراجعة واثرها على استقلال المراجعين.

■ بحوث ومقالات 58
- الحاجة إلى رقابة وتدقيق أنظمة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات.

■ موجز محلي 60

■ عالم المال والاقتصاد 61

■ في دائرة الضوء 62
- بيت الكويت للأعمال الوطنية.

■ Subscriptoins
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 KD for KAAA Members, 5KD for individuals, 8 KD for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.
Non- Arab Countries: 3 50 individuals, $ 80 for companies and establishments.
(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor - in - Chief of Al-Muhasbun Magazine).

■ الاشتركات
الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لاعضاء الجمعية
٥ دنانير كويتية للأفراد، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد
١٦٠ دينارا كويتي او ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الاجنبية : ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

■ Prices
Price of one copy:
1/2 KD for KAAA members
- Kuwait and GCC countries: One KD or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

■ الأسعار
سعر النسخة :
- اعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.
- الكويت ودول مجلس التعاون : دينار كويتي واحد أو مايعادله بالعملة المحلية مضافاً اليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار اميركية مضافا إليها أجور البريد

لجنة التدريب تختتم الجزء الأول من البرنامج التدريبي والتأهيلي للموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١

أولا: الدورات التدريبية:

اختتمت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٦ الجزء الأول من البرنامج التدريبي للموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١ والذي تضمن الدورات التدريبية التالية:

١ - اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من ١١ - ٢٠٠٠/١١/١٥

٢ - تفسير وتحليل القوائم المالية (أساسي) خلال الفترة من ١٨ - ٢٠٠٠/١١/٢٢

٣ - إعداد وتشغيل النظم المحاسبية الالكترونية خلال الفترة من ١٨ - ٢٠٠٠/١١/٢٢

٤ - تفسير وتحليل القوائم المالية (متقدم) خلال الفترة من ٢ - ٢٠٠٠/١٢/٦

حيث شارك في تلك الدورات مجموعة من المرشحين من عدة جهات عاملة بالدولة من وزارات وهيئات وشركات عامة وخاصة بالإضافة إلى المشاركين بصفتهم الشخصية.

ثانيا: الدورات التأهيلية:

١ - اختتام الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات التي عقدت خلال الفترة من ٢٠٠٠/١٠/٧ وحتى ٢٠٠٠/١٢/٦ حيث شارك فيها(١٤) من أعضاء الجمعية الراغبين في أداء امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات، وتم دراسة المواد الدراسية للامتحان وهي (المحاسبة المالية - محاسبة التكاليف - نظرية المحاسبة - المراجعة) بواسطة اساتذة الجامعة المتخصصين في مجال المهنة بشكل مكثف بواقع أربعة أيام في الأسبوع، الأمر الذي يساهم مساهمة فعالة في رفع مستوى الاستعداد العلمي والمهني للراغبين في أداء امتحان القيد،هذا بالإضافة إلى تحمل الجمعية ما قيمته ٢٥٪ من اجمالي تكلفة الدورة كخدمة لأعضائها المشاركين في الدورة.

وجدير بالذكر بأنه قد تم عقد إمتحان القيد بتاريخ ٢٠٠١/١/٦ حيث تقدم للإمتحان عدد (٩) مشاركين إجتاز منهم الإمتحان بنجاح أربع مشاركين هم كل من:

■ أداء امتحان شهادة الزمالة المهنية الأمريكية

١ - فلاح عواض المطيري

٢- علي حسن اليماني

٣- أحمد عبد الله الوسمي

٤- ايمان ابراهيم الأشوك

ويسرنا بهذه المناسبة أن نتقدم اليهم بأطيب التهاني متمنيين لهم التوفيق والسداد.

٢ - اختتام الدورة التأهيلية الخاصة بشهادة الزمالة المهنية الأمريكية (المحاسب التجاري المعتمد - ABA) التي عقدت خلال الفترة من ٢٠٠٠/١٠/٧ وحتى ٢٠٠٠/١١/٣٠ والتي شارك فيها عدد(٢٨) مشارك من المرشحين من عدة جهات عاملة في الدولة بالإضافة إلى المشاركين من أعضاء الجمعية أو بصفتهم الشخصية، حيث تم عقد امتحان الشهادة بمقر الجمعية يوم الجمعية الموافق ٢٠٠٠/١٢/٨ على فترتين فترة صباحية وأخرى مسائية على مدى أربعة ساعات لكل منها، حيث تقدم لأداء الامتحان عدد ١٨ مشارك وقد اجتاز الامتحان منهم عدد عشرة مشاركين هم كل من :

١ - دلال محمود سيد رجب

٢ - شيخة يوسف شهاب البحر

٣ - عبير محمد خالد العليان

٤ - فاطمة علي عيسى

٥ - نعيمة محمود الصراف

٦ - فراس عبد الله الرشيد

٧ - محمد خليل المصيبيح

٨ - فهد حسين البسام

٩ - سمير سليمان سلمان

١٠ - ريم محمد البدر

وبهذه المناسبة يسرنا أن نتقدم بالتهنئة إلى جميع الذين اجتازوا هذا الامتحان متمنين لهم التوفيق والسداد.

وجدير بالذكر أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تبدي كل اهتمامها لمجال التدريب من واقع خبرتها العلمية والمهنية، وتوفر المهارات الكبيرة والمتنوعة بين كوادرها العلمية والمهنية لما لذلك المجال من أهمية في تطوير مجالات العمل المهني بجميع جوانبه، ومن ثم رفع مستواه وانتاجيته بغض النظر عن أية أهداف مادية اخرى بعيدة عن اهتماماتها كجمعية نفع عام مهنية.

دورة تدريبية تعريفية حول تطوير المشروعات الصغيرة

بالتعاون والتنسيق مع الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعقد دورة تدريبية تعريفية مجانية للراغبين من أعضاء الجمعية لمدة يومين خلال الفترة من ٢٠ - ٢١ نوفمبر ٢٠٠٠ بمقر الجمعية شارك فيها عدد (٢٩) مشارك، حيث تضمنت التعريف بالمشروعات الصغيرة وأهميتها على مستوى الفرد والاقتصاد الوطني وكيفية البدء في إنشاء المشروع وإعداد الدراسة الأولية والكيان القانوني والرخص اللازمة والدراسات التسويقية والإدارية والفنية والمالية ودراسة المخاطر المحتملة وتنفيذ المشروع.

عقد ندوة حول أهمية التقارير المالية القطاعية في الشركات

قامت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعقد ندوة تحت عنوان(أهمية التقارير المالية القطاعية في الشركات

On the Relevance and Comparability of Segmental Data

بمقر الجمعية يوم الأربعاء الموافق ١٥/١١/٢٠٠٠ والتي حاضر فيها البروفيسور

"NEIL GARROD"

عميد كلية القانون والدراسات المالية بجامعة جلاسجو بالمملكة المتحدة، حيث حضرها العديدمن أعضاء الجمعية وجمع من السادة المهنيين والمختصين والمهتمين.

رحلة العمرة لأعضاء الجمعية وأسرهم

قامت اللجنة الثقافية والاجتماعية برحلة العمرة خلال الأسبوع الثاني من شهر رمضان المبارك الماضي وذلك حسب ما اعتادت عليه الجمعية من كل عام، حيث اشتملت هذه الرحلة المباركة على تذاكر السفر بالطائرة ذهابا وإيابا والإقامة في فندق خمسة نجوم بالاضافة الى وجبتي الافطار والسحور والانتقالات الداخلية، كما قامت الجمعية بتحمل نسبة ٢٥٪ تقريبا من التكلفة الفعلية للعضو ولأحد المرافقين وذلك من منطلق خدمة الأعضاء وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية للجمعية.

وأوضح السيد/ فيصل الطبيخ - رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية ورئيس الوفد المرافق لرحلة العمرة بأن عدد المشاركين فيها تجاوز ٨٥ مشارك من أعضاء الجمعية ومرافقيهم، حيث أشاد الجميع بتلك الترتيبات التي تم اتخاذها للرحلة والجهود التي بذلها وفد الجمعية المرافق للرحلة والمتضمنة جميع الأمور الخاصة بذلك.

احتفال الجمعية بحلول شهر رمضان المبارك

حسب ما اعتادت عليه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في شهر رمضان من كل عام أقامت اللجنة الثقافية والاجتماعية حفل الغبقة الرمضانية لأعضائها خلال شهر رمضان الماضي بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٠، حيث أثرى الحفل حضور عدد كبير من أعضاء الجمعية والذي يعد تحقيقا للهدف من إقامة مثل هذه الحفلات لمساهمتها في توطيد العلاقات بين جميع أعضاء الجمعية.

نشـــاط رياضي في رمضـــان المبارك

(دورة في سباعيات كرة القدم)

نظمت اللجنة الثقافية والاجتماعية خلال شهر رمضان الماضي الدورة الرمضانية الثالثة لسباعيات كرة القدم لأعضائها ومرافقيهم وذلك يومي ١٢، ٢٠٠٠/١٢/١٣ على ملعب الهيئة العامة للشباب والرياضة بمنطقة النزهة. حيث شارك في تلك الدورة مجموعة من الفرق، فاز منها فريقين على الجائزة

الأولى والجائزة الثانية وقد أبدى جميع المشاركين في تلك الدورة والحضور إعجابهم بحسن التنظيم والجهود الحثيثة التي تقوم بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لإثراء اللقاءات التي تجمع بين أعضائها تحقيقا للأهداف المنشودة.

استقبال عيد الفطر

تم الاحتفال بمناسبة عيد الفطر السعيد بإقامة حفل عشاء على شرف أعضاء الجمعية وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٣ يناير ٢٠٠١ بحضور ومشاركة فعالة من قبل جموع كبيرة من أعضاء الجمعية، الذين أشادوا بمثل تلك اللقاءات الاجتماعية والترفيهية التي تزيد من تقوية العلاقات الأخوية بين الأعضاء وتقرب وجهات النظر في جميع الأمور المهنية والقضايا ذات الاهتمام العام.

مرحباً بأعضائنا الجدد

الأسم	تاريخ الإنتساب
أولاً: الأعضاء العاملين:	
ناصر عمر بدر القناعي	٢٠٠٠/١٠/٣٠
بدر حمود عبيد الشمري	٢٠٠٠/١٠/٣٠
طارق سعد سعدون العلبان	٢٠٠٠/١٠/٣٠
مريم محمد منصور الخزام	٢٠٠٠/١٠/٣٠
شعاع حمود عبد الرحمن العماني	٢٠٠٠/١٠/٣٠
فاطمة بدر عبد الله العمر	٢٠٠٠/١٠/٣٠
عذارى نصار عبد الله الجبار الشراد	٢٠٠٠/١٠/٣٠
عبد العزيز عبد الله الحبيب	٢٠٠٠/١٢/٥
سعود فراج العجمي	٢٠٠٠/١٢/٥
غسان خليفة الوقيان	٢٠٠٠/١٢/٥
ثانياً: الأعضاء المنتسبون:	
أحمد جاسم محمد حسن	٢٠٠٠/١٠/٣٠
خالد فهد عبد الله الزومان	٢٠٠٠/١٠/٣٠
مهند حسني عبد الرشيد سليم	٢٠٠٠/١٢/٥
جابر محمد أحمد المشالي	٢٠٠٠/١٢/٥
نادية عبد الحميد يحيى زعتر	٢٠٠٠/١٢/٥
رؤوف عادل عزمي عطا	٢٠٠٠/١٢/٥
فوزي عادل عزمي عطا	٢٠٠٠/١٢/٥
أشرف فؤاد تناغو خليل	٢٠٠٠/١٢/٥
عبده محمد سعاده	٢٠٠٠/١٢/٥
أحمد فراج أحمد عمران	٢٠٠٠/١٢/٥

تهنئة وشكر من المحاسبون

الى

كل من الأستاذ/ **هاني الفيلي**
والأستاذ/ **اسماعيل عباس**
على جهودهما الحثيثة والمخلصة في تأليف واصدار مرجع عن محاسبة البنوك والذي يتم تدريسه حاليا بكلية الدراسات التجارية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

والى

السيد/ **عبد اللطيف الأحمد** - عضو الجمعية وعضو هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا لجهوده المثمرة ومتابعته الحثيثة لإنجاز مواقف السيارات لخدمة رواد الجمعية والتي سيكون لها الأثر الطيب لأعضاء الجمعية والجمعيات الزميلة المجاورة.

والى

السيد/ **اياد عبد الله الرشيد** لاجتيازه امتحان شهادة الزمالة المهنية الأمريكية (CIA) وحصوله على شهادة:

Certified Internal Auditor
Certified Fraud Examiner

كذلك الشكر والتقدير له على جهوده المخلصة التي بذلها اثناء قيام الجمعية بعقد الدورات التأهيلية الخاصة بشهادات الزمالة المهنية.

والى

السيد/ **فيصل الطبيخ** رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية على جهوده المخلصة التي بذلها أثناء مرافقته لرحلة العمرة التي نظمتها الجمعية لأعضائها وعائلاتهم.

متمنين للجميع السداد والتوفيق

اختبر معلوماتك

نستعرض معاً في هذا الباب نماذج من بعض الأسئلة التي وردت سابقاً في بعض امتحانات القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، وذلك بغرض تنمية القدرات والمعرفة بمثل تلك الامتحانات وإثراء فكر الراغبين في أداء امتحان القيد، هذا وسيتم نشر الإجابة عن الأسئلة في العدد القادم بإذن الله.

■ من امتحان مادة المحاسبة المالية:

إذا علمت أن خالد وسالم شريكان في شركة تضامن وينص عقد الشركة على التالي:

١ - توزع الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٣.

٢ - تحسب فائدة رأس المال بمعدل ٤٪ سنويا وفائدة على المسحوبات بمعدل ٦٪.

٣ - يمنح خالد مكافأة سنوية قدرها ٣٠٠٠ دينار مقابل إدارته للشركة.

في ١٩٩٢/١٢/٣١م ظهرت الأرصدة التالية في الشركة (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٠٠ بضاعة - ٣٨٠٠٠ المشتريات - ٦٠٠٠٠ المبيعات - ٢٥٠٠ مردودات المبيعات - ١٨٠٠ مردودات المشتريات - ١١٠٠ مصاريف النقل للداخل - ٢٦٠٠ الإيجار - ٤٠٠٠ المرتبات - ٩٠٠ خصم مسموح به - ٧٠٠ خصم مكتسب - ٢٠٠ مصاريف أجور - ٧٥٠ مصاريف نثرية - ٢٠٠٠ الخزينة - ٢٤٩٣٠ البنك - ٣٠٠٠٠ المدينين - ١٠٠٠٠ الدائنين - ٩٠٠٠ أوراق القبض - ٤٨٠٠ أوراق الدفع - ١٦٠٠ مخصص الديون المشكوك فيها - ١٢٠٠ مخصص الخصم المسموح به - ٣٥٠٠ الأثاث - ٧٢٠ مصاريف الكهرباء والماء - ١٥٠٠٠ قرض سالم - ٢٠٠٠ مكافأة خالد - ٩٠٠ فائدة قرض سالم - ٣٠٠٠٠ رأس مال خالد - ٢٠٠٠٠ رأس مال سالم.

وعند الجرد تبين ما يلي:

١ - قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار بسعر التكلفة ٣٢٠٠٠ دينار بسعر السوق.

٢ - أعدم دين قدره ١٠٠٠ دينار ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥٪ من رصيد المدينين، ومخصص للخصم المسموح به بمعدل ١٠٪ من صافي المدينين.

٣ - يراد عمل مخصص الآجيو بمعدل ٦٪ علما بأن متوسط تاريخ استحقاق أوراق القبض هو ١٩٩٢/٤/٣٠.

٤ - توجد مرتبات مستحقة بمبلغ ٨٠٠ دينار.

٥ - يستهلك الأثاث بمعدل ٢٠٪ سنويا.

٦ - الإيجار الشهري ٢٠٠ دينار.

٧ - متوسط تاريخ مسحوبات خالد هو ١٩٩٢/٦/٣٠م ومتوسط تاريخ مسحوبات سالم هو ١٩٩٢/٩/٣٠م.

المطلوب:

١ - اثبات القيود اليومية اللازمة التسوية واقفال العمليات السابقة.

٢ - تصوير ح/ملخص الدخل عن السنة المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١م كحساب ختامي تستحقه المنشأة.

٣ - تصوير حساب التوزيع عن السنة المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١م.

٤ - تصوير حساب جاري الشركاء.

٥ - اعداد الميزانية العمومية في ١٩٩٢/١٢/٣١م.

■ من امتحان مادة التكاليف والمحاسبة الإدارية:

أعدت إحدى الشركات التجارية التقديرات التالية عن الربع الأول من العام ١٩٩٥:

- قدرت مبيعات الربع الأول بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ د.ك ومبيعات الربع الثاني أعلى بمعدل ١٠٪ عن مبيعات الربع الأول وتحصل الشركة ٦٠٪ من المبيعات في نفس ربع العام الذي تم فيه البيع و ٤٠٪ في الربع التالي.
- تبلغ نسبة مجمل الربح إلى المبيعات ٣٥٪.
- تشتري الشركة ما يكفي لتغطية مبيعات الربع الحالي بالإضافة إلى ٥٠٪ من مبيعات الربع التالي كمخزون وتدفع الشركة ثمن مشترياتها في الربع الذي يتم فيه الشراء.
- تدفع الشركة تكاليف التسويق والكاليف الإدارية نقداً وتقدر بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار في الربع الأول.
- تدفع الشركة ثمن أصول ثابتة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دينار نقدا في الربع الأول علما بأن الشركة تستهلك أصولها الثابتة بطريقة القسط الثابت وبمعدل ٢٠٪ سنويا وتبلغ قيمة الخردة ٣٠٠٠٠ دينار.
- تبلغ المقبوضات من بيع أسهم الشركة ٤٥٠٠٠٠ دينار خلال الربع الأول.
- ترغب الشركة في أن تحتفظ برصيد نقدي يبلغ ٤٠٠٠٠ دينار وتمول العجز عن طريق قرض من البنك بفائدة ١٢٪ سنوياً.

المطلوب:

أ - إعداد الموازنة النقدية للربع الأول من العام ١٩٩٥.

ب - إعداد الميزانية في نهاية الربع الأول ١٩٩٥.

د. البسام : العالم أجمع يعمل على تطوير المهنة وزيادة المتطلبات سواءتلك المتعلقة بالمعرفة أو التدريب أو الاختبارات والتعليم المستمر

أجرى اللقاء رئيس التحرير خالد الجريوي

البطاقة الشخصية

د. صادق محمد سليمان البسام

المؤهلات العلمية

دكتوراه في المحاسبة من جامعة تكساس أوستن

الوظائف والخبرات العلمية:

- عضو مجلس إدارة سابق في كثير من الشركات المساهمة الكويتية.
- عضو في جمعيات ومنظمات محلية واقليمية وعالمية للمحاسبة والمراجعة.
- رئيس قسم المحاسبة وعميد سابق لكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الكويت.
- رئيس سابق لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورئيس اللجنة التأسيسية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي.

■ بصفتكم من القائمين بمزاولة مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت ما هي أهم الإيجابيات والسلبيات التي تتعلق بالمهنة داخل الكويت في وقتنا الحاضر؟

● إيجابيات وسلبيات مهنة مراقبة الحسابات داخل الكويت في وقتنا الحاضر لا شك بأن الإيجابيات كثيرة كما أن هناك سلبيات تشوب المهنة في الكويت كما هو بالنسبة لأعرق الدول في مراقبة الحسابات فمن الإيجابيات هو التزام دولة الكويت بمبادئ المحاسبة الدولية والتي تحفظ الحد الأدنى من المعايير المحاسبية التي توظف لتحقيق سلامة وعدالة ومنفعة المعلومات المالية التي تعرض في القوائم المالية.

كما أن اتباع المبادئ المحاسبية الدولية تعزز ثقة المستثمر الأجنبي في النظام المحاسبي المتبع في الكويت ومع أنه لا يوجد ما ينص على أدلة وقواعد المراجعة الدولية من قبل مراقبي الحسابات إلاأن مثل هذا الاتباع شائع الاستعمال. كما أن اهتمام المشرع الكويتي والحكومة الكويتية بدور مراقب الحسابات وأهمية هذا الدور وتعزيز مكانة مراقبة الحسابات في المجتمع يعتبر إيجابية تضاف إلى الإيجابيات.

■ رئيس التحرير يستقبل السيد/ د. صادق البسام

أما السلبيات فهي كثيرة وأهمها هي أن تطلعات وآمال مستخدم القوائم المالية التي يدققها مراقب الحسابات تفوق ما يقدمه المراقب من تطمينات لمستخدم القوائم المالية مما يخلق نوع من عدم الارتياح لدى كثير من مستخدمي القوائم المالية من عمل بعض مراقبي الحسابات. كما أن غياب تطبيق معايير نوعية الأداء على المكاتب يعتبر نقص كبير في آداب المهنة ولا شك بأن عدم وجود نقابة مهنية تنظم مراقبي الحسابات يعتبر قصور في قدرة المهنة على تصحيح مسارها كلما هناك حاجة لذلك. كما أن عدم الزام المكاتب على الاحتفاظ بتأمين ضد الأخطاء والاهمال وحتى النصب والاحتيال الذي يحدث من قبل العاملين في المهنة يعتبر قصور في تشريعات المهنة ولا شك بأن عدم وجود تعليم مستمر لمراقبي الحسابات يفقد القائمين على المهنة عنصر هام وجوهري في التقدم مع العلم والمعرفة التي تحدث يوميا في عالم المراجعة وخاصة أننا مقدمين على ظاهرة العولمة واستخدام التقنيات العلمية الحديثة.

■ هل مستوى أداء مهنة مراقبة الحسابات داخل الكويت يتناسب مع مستوى أداء المهنة الإقليمي والدولي؟ ولماذا؟

● لا أعتقد أن ذلك هو الحال وذلك لأن مهنة مراقبة الحسابات داخل الكويت ينظر إليها داخل الكويت على أنها وظيفة يعمل فيها مراقب الحسابات بينما مراقبة

□ مهنة مراقبة الحسابات داخل الكويت ينظر إليها على أنها وظيفة يعمل فيها مراقب الحسابات بينما في الخارج ينظر إليها على أنها مهنة لها إطارها وأهميتها وأهدافها ونتائجها

رئيس التحرير يحاور د. صادق البسام

الحسابات في الخارج ينظر إليها على أنها مهنة لها إطارها وأهميتها وأهدافها ونتائجها.

ولذا نجد مستوى أداء مهنة متدني نظرا لما يشوبه من قصور في مستوى إعداد القائمين على العمل في المهنة من ناحية التدريب العملي والكفاءة في المعرفة وفي آخذ العناية اللازمة للقيام بالدور المناط في مراقب الحسابات كل ذلك يؤدى إلى هبوط مستوى أداء المهنة في الكويت. كما أن غياب نقابة أو جمعية مهنية كما في العالم الآخر تهتم بأمور المهنة والمهنيين يضعف دور مهنة مراقبة الحسابات في المجتمع. كما أن عدم احترام المهنيين لمهنتهم أيضا يضعف احترام الآخرين لها في الكويت.

■ هل مستوى أداء مهنة مراقبة الحسابات رقم (٨١/٥) المعمول به حاليا في دولة الكويت، خاصة فيما يتعلق بالغاء شرط امتحان القيد الذي تعقده وتشرف عليه وزارة التجارة والصناعية بالتعاون مع جامعة الكويت وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية؟

● هذا الطرح باطل أريد به حق ومن يقف وراءه فهو يهدف لمصلحة شخصية وليس لمصلحة المهنة. فالعالم اجمع يعمل على تطوير المهنة وزيادة المتطلبات سواء تلك المتعلقة بالمعرفة أو التدريب أو الاختبارات والتعليم المستمر ونحن في الكويت نحاول أن نقلل من شأن المهنة ودورها بأن نحاول أن نشرع لنلغي مكتسبات أكتسبتها المهنة بعد صراع طويل. أرجوا ألا يلتفت مجلس الأمة لمثل هذا التشريع الذي يطالب بالغاء

□ وجود مراقبي حسابات من مكتبين منفصلين سيعزز الثقة في القوائم المالية ويقلل ضغط مجلس الإدارة على مراقب الحسابات الواحد

امتحان القيد بل كما تعمل الدول الأخرى علينا أن نشرع بشكل يدعم المهنة ويعزز مكانتها وفي الولايات المتحدة اليوم لم يعد يسمح للمتقدم لشهادة الزمالة الأمريكية بأن يكون قد اجتاز أربع سنوات من الدراسة والحصول علي البكالوريوس بل أصبح لزاما عليه أن يكون قد انجز خمس سنوات من الدراسة الجامعية والحصول على الماجستير أو ١٥٠ وحدة دراسية قبل التقدم للحصول على شهادة الزمالة الأمريكية.

■ ما رأيكم فيما جاء بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ والذي اشترط أن يكون للشركة المسجلة في سوق الأوراق المالية مراقبوا حسابات لا يقل عددهم عن اثنين من المحاسبين القانونيين على أن يكونا من مكاتب محاسبية منفصلة، وهل حقق هذا القانون الهدف الذي أصدر من أجله؟

● ما هو الهدف الذي أصدر من أجله القانون؟ حسب معرفتي هو أن وجود مراقبي حسابات من مكتبين منفصلين سيعزز الثقة في القوائم المالية ويقلل ضغط مجلس الإدارة على مراقب الحسابات الواحد. الا أن ذلك القانون أغفل بأن هناك مصاريف تدقيق اضافية على الشركات كما أن نوعية الخدمة التي قدمت أو تقدم لم تتحسن بل إن مسئولية مراقب الحسابات والتي كانت محصورة بمكتب واحد أصبحت مشتته في مكتبين ومستوى العمل المقدم يختلف حسب سمعة ومكانة كل مكتب. وعليه فأنا أشك بأن الهدف الذي شرع القانون من أجله تم خدمته بالشكل المطلوب وكان المفروض أن يطالب المشرع بأن تقوم الشركات بتغيير مراقب حساباتها كل ثلاث أو خمس سنوات بالنسبة للشركات المساهمة العاملة في البورصة وأن توطن المهنة وتعطي فرصة للتطور والنمو والازدهار وليس بفتح باب خلفي للمكاتب الأجنبية للدخول منه بعد أن أغلقه قانون ٨١/٥ وقبلت بالأمر الواقع وزارة التجارة والصناعة ولم تمانعه.

■ بصفتكم رئيسا للجنة التأسيسية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي، ما هي الدوافع والأهداف التي أوجدت فكرة إنشاء هذه الهيئة، وما هي من وجهة نظركم التوقعات المحتملة لما تحققه من أهداف وانجازات من شأنها خدمة المهنة وجميع القائمين عليها.

● من أهم الدوافع والأهداف هي تفعيل مواد ميثاق مجلس التعاون المتعلقة بالاقتصاد والتجارة بين دول مجلس التعاون وذلك من خلال إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين محاسبي ومراقبي حسابات دول مجلس التعاون من خلال تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي. حيث أنه كان لزاما على مراقبي حسابات دول مجلس التعاون انشاء مهنة مراجعة ومحاسبة مشتركة وموحدة تكون قادرة على مواجهة تفعيل مواد ميثاق مجلس التعاون المتعلقة بالاقتصاد والتجارة فيما بينها وكذلك لمواجهة

د. صادق البسام يرد على تساؤلات رئيس التحرير

□ **إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي جاء لوضع النظم والقواعد والمبادئ المحاسبية التي تخدم دول مجلس التعاون وتقرب بينها وتنسق فيما بين نظمها المحاسبية**

الانفتاح الكبير على دول مجلس التعاون حينما يتم تطبيق اتفاقية التجارة العالمية والتي ستفتح أسواق الخليج على مصراعيها. لذا كان من الضروري وضع النظم والقواعد والمبادئ المحاسبية التي تخدم دول مجلس التعاون وتقرب بينهما وتنسق فيما بين نظمها المحاسبية وتساعد علي مقارنة القوائم المالية التي تصدر من أي منها مع الأخري وانشاء مهنة مراقبة حسابات خليجية موحدة. كما أن من الأهداف هو صقل المهنة مع الأكاديميين مع المحاسبين ومع مستخدمي القوائم المالية والمستفيدين منها في بوتقة واحدة تخدم ويستفيد كل عنصر منها بالعناصر الأخرى.

■ **كونكم عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وسبق لكم تحمل مسئولية رئيس مجلس إدارة الجمعية، ما هو تقييمكم لأنشطة وانجازات الجمعية بشكل عام حتى الآن؟ وما هي الطموحات التي تأمل قيام الجمعية بإنجازها خلال الفترة القادمة؟**

● لا شك بأن تحمل مسئولية رئيس مجلس إدارة الجمعية هي مسئولية متصلة تقع على عاتق افراد يتعاقبون على إدارة الجمعية مع زملائهم أعضاء مجلس الإدارة ومثل هذا التكليف من قبل الجمعية العمومية يعتبر أمانة في أعناق من يتعاقبون على مجلس الإدارات المختلفة وهم يضعون لبنات في تشييد مستمر كل من يأتي بعدهم يضيف لبنه أو أكثر.

ولا شك بأن مجالس الإدارات التي تعاقبت على الجمعية كل منها أضاف لبنة في اتجاه تحقيق أهداف ورسالة الجمعية.

والطموحات كثيرة ولكن في ظل التشريع الحالي للجمعية يصبح تحقيق كثير منها قاصر ولكن في حدود الممكن والقائم اعتقد بأن هناك دور كبير للجمعية في الاهتمام بأمور مراقبي الحسابات وأمور المهنة وليس فقط بما يطلب منها أو ينص عليه القانون أو القرارات بل يجب على الجمعية البحث عن وسائل وسبل لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ومحاولة تفعيل أو حتى تعديل بعض موادها لخدمة المهنة والمهنيين وربطهم بشكل أكبر بأهدافها. وصحيح أن حجم وعدد المحاسبين يفوق عدد مراقبي الحسابات إلا أن ذلك لا يعني أن تهمل الفئة التي لا يكون لتصويتها في الانتخابات وزن. ولا يكفي أن تقول الجمعية أننا قمنا بعمل دعوات للمراجعين أو قمنا بعمل لجان ليشاركوا فيها ومع ذلك لم يتقدم أحد أو الاقبال كان ضعيف. فهذا لا يعفي الجمعية عن دورها أو مسئوليتها في احتضان أبنائها جميعا والعمل على تلبية احتياجاتهم المهنية وتفعيل دورهم على الساحة المحلية والاقليمية والدولية.

■ **مجلة «المحاسبون» تتضمن العديد من الموضوعات العلمية والمهنية والثقافية، ما رأيكم فيما تتضمنه من موضوعات؟**

● لا شك بأن مجلة المحاسبون تعتبر المجلة الأولى الناطقة باسم المحاسبون في دولة الكويت وهي تخلق توازن جيد في الأبواب التي تتضمنها فهي تعرج على الموضوعات المحاسبية والتدقيقية الحديثة سواء بشكل مقالات أو ترجمات أو معالجات كما أنها تتعامل مع الأمور المهنية بشكل متزن ومحبب ولا تخلوا من الموضوعات الثقافية التي لا غنى لأي عضو عنها إلا أن هناك دائما مجال لتطوير هذه المجلة عن طريق اضافة أبواب جديدة وموضوعات أخري كما أنه يمكن أن تصدر المجلة بحلة جديدة بعد أن أصبحت معروفة ومقروءة كما يجب الاهتمام بالاشتراكات الفردية فيها والعمل على زيادتها. ولا أعلم أن كانت موجودة على الانترنت أم لا ولكن قد يكون وضعها على الانترنت خدمة اضافية للأعضاء كما أن انتشارها يصبح أكبر.

شاكرا لكم على هذه الاستضافة متمنيا لكم كل نجاح وتوفيق.

دراسة ميدانية:

توجهات الشركات المساهمة الكويتية نحو استبدال الأصول الثابتة

د. وائل ابراهيم الراشد

قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية

جامعة الكويت

ملخص

تمثل هذه الدراسة مسحا ميدانيا لعدد من الشركات المساهمة الكويتية لاستطلاع آرائهم بشأن قرارات استبدال الأصول الثابتة ودور البيانات المحاسبية لديهم في ترشيد مثل تلك القرارات التي غالبا ما تشكل بندا لا يستهان به في الموازنات التقديرية لتلك الشركات، ولعل أبرز ما تهدف إليه الدراسة هو تحديد توجهات الشركات المساهمة ودور البياناتا لمحاسبية - المحلية منها والدولية - في ترشيد قرارات الاستبدال في ظل تغير أسعار الصرف نحو الارتفاع أو التضخم. ولقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

١ - اجمعت الشركات المساهمة العامة الصناعية الكويتية على أهمية ترشيد قرارات الاستبدال للأصول الثابتة.

٢ - يتمتع متخذو القرارات ذات الطابع المحاسبي في الشركات بخبرة متخصصة طويلة في مجال المحاسبة والمالية بشكل عام وبتركيز أكثر بالجوانب العقارية.

٣ - تهتم الشركات إلى حد كبير بتوفير بيانات محاسبية محلية لترشيد قراراتها الاستبدالية.

٤ - تهتم الشركات بتوفير بيانات محاسبية دولية بشكل يفوق اهتمامها بالبيانات المحاسبية المحلية.

٥ - تهتم الشركات إلى حد كبير بدراسة ظاهرة تغيير أسعار الصرف ودراسة أثرها على قرارات الاستبدال وترشيدها، إلا أن هذا الاهتمام لا يصل إلى اهتمامها بتوفير بيانات محاسبية محلية دولية.

٦ - تدرس الشركات عند اتخاذ قرارا استبداليا البدائل التي يمكن استغلال الأصل المستبدل فيها سواء عن طريق تأجيره أو بيعه.

٧ - تهتم بعض الشركات بدراسة ظاهرة تعددية أسعار الصرف ما بين رسمي ومواز عند اتخاذ قرار إحلالي.

مقدمة الدراسة:

يعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها وتقنيتها والبحث عن أفضل الستخدامات لها بأقل تكلفة لإنتاجها، ذلك لأن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليم، وقد ازدادت آهمية انظمة المعلومات بصة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة للعديد من العوامل والمتغيرات أدى ذلك بالتبعية إلى آثار قوية وملحوظة على طريقة إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدات الاقتصادية والمجتمع، واتخاذ القرارات السلمية بشأن تخصيصها وتوجيها نحو أوجه الاستخدام البديلة، ومتابعة كفاءة وفعالية استخدامها في تحقيق النتائج المرغوبة من هذا الاستخدام.

ويعتبر النظام المحاسبي، في ظل الثورة التقنية التي نعيشها، أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر في الأفراد والمجتمعات ورغم احتياجات جميع القرارات الاستثمارية الى البيانات والمعلومات المحاسبية إلا أن هذهالبيانات والمعلومات تختلف وتتنوع تبعا لاختلاف القرار الاستثماري المتخذ. فقرار الاستبدال والتجديد مثلا يتطلب توفر بيانات أكثر تنوعا وشمولية، إذ أن الاستبدال والتجديد يتطلب المفاوضة بين جدوى ما هو موجود - وجدوى البديل الجديد المرغوب.

وقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء مزيد من الضوء على مدى استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستبدال في الشركات المساهمة الكويتية مع التركيز علي الصناعيةمنها، ومدى توفير هذه الشركات بيانات محلية ودولية وصولا الى قرارات استبدالية أكثر رشدا وعقلانية مع الزخذ بعين الاعتبار ظاهرة تغيير اسعار الصرف، وتتبع أهمية هذه الدراسة من الآتي:

١ - ان الاستثمارات الاستبدالية تمثل نسبة كبيرة من الاستثمارات الإجمالية للشركات.

٢ - ان الاستبدال لا يعني مجرد إحلال أصل بآخر من نفس النوع والطراز، ولكن مع كبر ونمو حجم الشركة والتطورات التكنولوجية - فإنه يترتب - على الاستبدال تطوير في اساليب وأنظمة الانتاج بما يؤدي إلي زيادة الانتاج أو تخفيض التكلفة.

● مشكلة الدراسة:

إن قرار الاستبدال يعني التخلي عن الأصل الحالي حاضرا أو مستقبلا، لذلك يجب على الإدارة في مثل هذه الأحوال إن تجيب عن سؤالين أساسين هما:

١ - ما الأصل الأفضل من بين البدائل المتاحة لإحلاله محل الأصل الحالي؟

٢ - متى تتم عملية الاستبدال؟

أي أنه ينبغي على الإدارة أن تحبث عن الأصل المناسب لتحله محل الأصل الحالي الذي يتناسب مع ا حتاجات ومتطلبات خط الإنتاج.

● هدف الدراسة:

تتوخى هذه الدراسة إلقاء مزيد من الضوء على دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستبدال، ومدى نهوض المحاسبة وإنتاجها لبيانات محلية ودولية وصولا بقرارات الاستبدال إلى أقصى حد ممكن من الرشد، مع

الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة تغير أسعار الصرف وتعدد الأصول الثابتة ممكنة الشراء ومصادرها وهذا كله في ظل عدم التأكد والمخاطرة، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلي الإجابة على السؤال التالي:

❖ إلى أي حد يتم استخدام البيانات المحاسبية - المحلية منها والدولية -في ترشيد قرارات الاستبدال في الشركات المساهمة الصناعية الكويتية في ظل تغير أسعار الصرف؟

● الدراسات السابقة:

رغم أن الدراسات السابقة لم تفي موضوع ترشيد قرارات الاستبدال حقه، ألا أن القائمين على إدارة الشركات المساهمة العامة ومالكيها ورجال الاقتصاد أخذوا يولونه اهتماما متزايدا يتناسب وأهميته، ويرجع سبب هذاالاهتام إلى أن الاستثمارات الاستبدالية غالبا ما تعني النجاح والتوسع، لذا ينبغي البحث عن الأصل المناسب لتحقيق هذه الغاية وتحقيق الاتفاق والانسجام مع سياسة الشركة وظروفها الحالية والمستقبلية، ومراعاة التناسق بين الأصل والأصول القائمة. كما يرجع سبب هذا الاهتمام إلى أثره على الربحية الممكن تحقيقها إذا أحسن دراسة البدائل واختيار البديل الاستبدالي الأكثرملائمة للمشروع موضوع الدراسة. وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

أ - أوضحت دراسة Davidson اي أي قرارا يتضمن تدفقاً نقدياً الآن، للحصول على عائد في المستقبل يعتبر قرار انفاق استثماريا (Davidson 1998) وتنشأ القرارات المتعلقة بالأنفاق الاستثماري الرأسمالي لتلبية العديد من حاجات الإدارة، ومنها:

١ - قرارات تستهدف الحصول على أصول جديدة (اخيتار آلة مناسبة من بين عدة آلات متوفرة) وذلك لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة.

٢ - قرارات تنطوي على استبدال الأصول الثابتة، فقد ترغب الشركة باستبدال آلة بأخرى أكثر انتاجية أو أقل تكلفة في تشغيلها.

٣ - قرارات تنطوي على إحلال آلات ومعدات حديثة محل أخرى متقادمة وأقل كفاءة، إذ أن زيادة تكلفة الصيانة والتصليحات التي تصاحب زيادة عمر الآلات، قد تؤدي إلى شراء آلات جديدة بتكلفة عالية ولكنها تحقق وفورات كبيرة في تكاليف الصيانة والإصلاح.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة Davidson بما يلي:

١ - هذه الدراسة نظرية مكتبية ودراستنا ميدانية.

٢ - اهتمت دراساتنا بأثر أسعار الصرف وتغيراتها على قرارات الاستبدال.

ب - أجرى المرسي دراسة في اليمن لبحث إمكانية اقتراح نموذج محاسبي لترشيد قرارات الاستبدال (المرسي 1998) مع الأخذ بعين الاعتبار حالتي المخاطرة وعدم التأكد، وقام باختبار صلاحية النموذج للتطبيق العملي من خلال افتراض حالة يمكن أن تحدث عمليا، وتوصل من خلاله إلى أن تعدداد أسعار الصرف ما بين تسهيلي ورسمي وحر، واحتمالات تغير هذه الأسعار مستقبلا، يؤثر على كل من الأصول القديمة والجديدة، وينعكس بالضرورة على التدفقات النقدية والفعلية والمتوقعة، وهذه تؤثر على قرارات الاستبدال كما تتأثر هذه القرارات بمعدلات الفائض والتضخم المتوقعة وأشار إلى وجوب إدراك المحاسبين لدورهم في ترشيد القرارات وتوجيه الاهتمام إلى محاولة بناء أو تطوير النماذج الكمية والسلوكية التي تفيد في هذا المجال وأوصى بضرورة الاهتمام بتوفير البيانات المحاسبية الملائمة لترشيد قرارات الاستبدال بحيث تشمل هذه البيانات كلا من الأصول القديمة والجديدة، والبيانات المحلية والدولية.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة المرسي في أنه قام باختبار نموذجه من خلال افتراض حالة يمكن أن تحدث عملياً، أي أنه لم يتم تجربة النموذج في الواقع، كما أخفى المرسى الإشارة الى تعديل النموذج ليناسب الواقع وكيفية إجراءهذا التعديل.

● فرضيات الدراسة:

سيتم خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

١ - تعمل الشركة على توفير بيانات محاسبية لترشيد قرارها الاستبدالي:

٢ - تعمل الشركة على توفير بيانات محاسبة دولية

لترشيد قرارها الاستبدالي.

٢ - تدرس الشركة ظاهرة تغير أسعار الصرف وأثرها على قرارات الاستبدال ودرها في ترشيدها.

• منهجية الدراسة:

١- مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة عدد من الشركات المساهمة الكويتية مع التركيز علي الصناعية منها المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام ١٩٩٧ حتى العام ١٩٩٩ والبالغ عددها ١٩ شركة، ممثلة بالأشخاص الذين يتخذون قرارات الاستثمارفي الشركات ورغم أن قرارات كهذه يفترض أن يتم اتخاذها على أعلى المستويات الإدارية، إلا أن الشركات حاولت نسخ الاستبانات المرسلة إليها إلى المدير أو إلى رئيس قسم المحاسبة، باعتبار شخصا مشاركا في اتخاذ مثل هذه القرارات، سواء بشخصه أو بالمعلومات التي يقدمها، الأمر الذي سمح بالحصول على بيانات أكثر دقة وتخصصية، وقد تم التركيز على الشركات الصناعية باعتبارهاالأكثر تعاملا مع الأصول الثابتة والتي يتم فيها عمليات الاستبدال للأصول الثابتة بشكل أكبر من غيرها.

٢ - أساليب جمع البيانات:

اعمدت الدراسة نوعين من البيانات:

١ - البيانات الثانوية: واعتمد في ذلك على البيانات المكتبية الموجودة في الكتب والدوريات المرتبطة بمشكلة الدراسة.

٢ - البيانات الأولية : وقد تم جمعها باستخدام استبانة وزعت على مجتمع الدراسة وقد شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام ١٩٩٧ حتى العام ١٩٩٩ ممثلة بالأشخاص الذين يتخذون قرارات الاستثمار في الشركات سواء كان هذا الشخص يشغل وظيفة رئيس قسم المحاسبة أو المدير المالي، الأمر الذي سمح بالحصول على بيانات أكثر دقة وتخصصية.

لقد تم صياغة الاستبانة بشكل يساعد على سهولة القياس اعتمادا على قياس (ليكرت) بدرجات خمس هي: (إلى حد قليل جدا ، إلى حد قليل، إلى حد متوسط، إلى حد كبير، إلى حد كبير جداً).

وقد تم تقسيم الاستبادنة إلى أربع أقسام:

- القسم الأول: ويضم المعلومات العامة عن الأشخاص الذين قاموا بالإجابة عن أسئلة الاستبانة، أما الأقسام الثلاثة الأخرى فهي تمثل الأبعاد الأساسية للدراسة وهي:

القسم الثاني: ويختص بجميع المعلومات المالية حول دور البيانات المحاسبية المحلية في ترشيد قرارات الاستبدال.

القسم الثالث: حول دور البيانات المحاسبية الدولية في ترشيد قرارات الاستبدال.

القسم الرابع: حول ظاهرة تغير أسعار الصرف ومعدلات الفائدة أثرها على قرارات إحلال الأصول الثابتة، وعمل الباحث على تجزئة كل بعد منها إلى مجموعات من العناصر حيث يقاس كل عنصر من العناصر بمجموعة من الأسئلة.

وللتأكد من مصداقية هذه الاستبانة وصلاحيتها وقدرتها علي تحقيق هذه الأهداف المرجو منها فق دتم عرضها على مجموعة من أساتذة المحاسبة بالجامعات ورؤساء أقسام المحاسبة لبعض الشركات الكويتية - باعبارهم محكمين - وللأخذ بتعديلاتهم وتوجيهاتهم وصولا بالاستبانة إلى أقصى درجة من الدقة والموضوعية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الاستبانة المعتمدة للدراسة والتحليل بلغ ٢٢ استبانة، على الرغم أن مجتمع الدراسة يبلغ ٢٧ شركة إذا وجد الباحث أن جزء من هذه الشركات قد صفيت أو هي قيد التصفية، وجزءا آخر لا تزال في بداية عمرها الإنتاجي ولم تصل إلى مرحلة اتخاذ قرارات احلالية، والبعض الآخر كانت الإجابات في استباناتهم غير مكتملة أو توحي بالتحيز وعدم الموضوعية، لذلك تم استبعاد إحدى ع شر استبانة.

٣ - تحليل البيانات لقد تم استعمال اكثر الأساليب ملائمة لإبراز دور البيانات المحاسبة في ترشيد قرارات الاستبدال في ظل تغير أسعار الصرف، حيث اختير أسلوب التحليل بالنسب لزغراض تحليل النتاذج نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة، وقد تبين من خلال تحليل الخصائص الديموغرافية للأشخاص القائمين بالرد على أسئلة الاستبانة

أن ٧٨٪ منهم من المتخصصين في المحاسبة ويحملون الشهادة الجامعية الأولى فيها على الأقل، ويشغلون وظيفة المدير المالي أو رئيس قسم المحاسبة ولديهم خبرة في المجال المحاسبي والمالي يشاركون في اتخاذ قرارات الاستثمار في ٩٧٪ من الحالات مما يعني أن مشاركة هؤلاء ، في مثل هذه القرار إنما تعود إلي امتلاكهم البيانات المحاسبية التي تجعل مشاركتهم فاعلة في مثل هذه القرارات، ولقدرتهم علي التعامل مع مثل هذه البيانات وتكيفها بما يناسب القرارات المطلوبة.

ولأغراض افتراض الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة والمتعلقة بتحديد دور البيانات المحاسبية المحلية في ترشيد القرار الاستبدالية، فقد خصص الباحث الأسئلة من ٧ – ٢٧ من الاستبانة لهذا الغرض، وبإيجاد الوسط الحسابي للإجابات الأسئلة المذكورة نجد أنه يبلغ ٧١٪ أي أن الشركات الكويتية تهتم بتوفير بيانات محاسبية محلية لترشيد قرارات الاستبدال مع تفاوت أهمية بعض البيانات عن بعضها الآخر. وهذا يؤكد صحة الفريضة الأولى التي نصها (تعمل الشركة على توفير بيانات محاسبية محلية لترشيد قرارها الاستبدالي) ولأغراض اختبار الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة والمتعلقة بتحديد دور البيانات المحاسبية الدولية في ترشيد القرارات الاستبدالية ، فقد خصص الباحث الأسئلة من ٢٨ – ٤٠ من أسئلة الاستبانة لهذا الغراض، وبإيجاد الوسط الحسابي لإجابات الأسئلة المذكورة يتضح له يبلغ ٧٢,٥٪ أي أن الشركات تهتم بتوفير البيانات المحاسبية الدولية لترشيد قرارات الاستبدال إلى حد كبير، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تقول (تعمل الشركة على توفير بيانات محاسبية دولية لترشيد قرارها الاستبدالي).

ولأغراض اختبار الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة والمتعلقة بدراسة ظاهرة تغير أسعار الصرف أثرها على قرارات الاستبدال، فقد خصص الباحث الأسئلة من ٤١ – ٤٦ من أسئلة الاستبانة لهذا الغرض، وبإيجاد الوسط الحسابي لإجابات الأسئلة المذكورة نجد أنه يبلغ ٦٤٪ أي أن الشركات تهتم بدراسة ظاهرة تغير أسعار الصرف أثرها على قرارات الاستبدال إلى حد مقبول ، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي نصها (تدرس الشركات ظاهرة اسعار الصرف أثرها على قرارات الاستبدال ودورها في ترشيدها).

ورغبة من الباحث في حصر جميع العناصر التي تأخذها الشركات بعين الاعتبار عند اتخاذها قرار احلاليا وسعيها إلى ترشيده، فقد تضمنت الاستبانة طلبا إلى الشركات أن تحدد النقاط والأمور الأخرى التي تأخذها الشركات في الحسبان عند تفكيرها في اتخاذ قرار إحلالي والتي لم يرد لها ذكر في الاستبانة، ومن أهم النقاط التي أشارت إليها الشركات ما يلي:

١ – بيع الأصل القديم المراد إحلال محله: بلغ عدد الشركات التي تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار ١٢ شركة من أصل ١٧ شركة، أي ما نسبته ٦٨٪ من الشركات.

٢ – تأجير الأصل القديم المراد استبداله: بلغ عدد الشركات التي تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار ٩ شركات، أي ما نسبته ٥٢٪ من عدد الشركات.

٣ – تعددية أسعار الصرف ما بين رسمية وموازية: بلغ عدد الشركات التي أشارت إلى اهتمامها بهذا المتغير ١٥ شركة أي ما نسبته ٨٨٪ من الشركات.

وللتأكد من مدى التوافق التي تم الحصول عليها مع الواقع العملي للشركات – موضع الدراسة -فإنه تم تحليل قرارات إحلال فعلية بين شركتين من مجتمع الدراسة ومن واقع بياناتها وسجلاتها المحاسبية الفعلية، وتم مقارنة النتائج المستخلصة من الدراسة مع البيانات والمعلومات الفعلية التي تم مناقشتها من الواقع العملي للشركتين حيث تم التأكد من توافق وانسجام النتائج التي تم التوصل إليها مع الواقع العملي، ويمكن استخلاص النتائج من خلال استعراض تحليل بيانات الدراسة:

أولاً: اجمعت الشركات الصناعية المساهمة الكويتية على أهمية ترشيد قرارات الاستبدال للأصول الثابتة.

ثانياً: يتمتع متخذو القرارات ذات الطابع المحاسبي في الشركات بخبرة متخصصة طويلة في مجال المحاسبة والمالية.

ثالثا: نتيجة أسئلة البعد الأول من أبعاد الدراسة تبين أن

الشركات تهتم إلى حد كبير بتوفير بيانات محاسبية محلية لترشيد قراراتها الاستبدالية.

رابعاً: نتيجة أسئلة البعد الثاني من أبعاد الدراسة تبين أن اهتمام الشركات بتوفير بيانات محاسبية محلية لترشيد قراراتها الاستبدالية.

خامساً: نتيجة أسئلة البعد الثالث من أبعاد الدراسة تبين أن الشركات تهتم إلى حد كبير بدراسة ظاهرة تغير أسعار الصرف ودراسة أثرها على قرارات الاستبدال ورشدها، إلا أن هذاالاهتمام لا يصل إلى إهتمامها بتوفير بيانات محاسبية دولية.

سادساً: تدرس الشركات عند اتخاذها قرارا استبدال البدائل التي يمكن استغلال الأصل المستبدل فيها، سواء عن طريق تأجيره أو بيعه.

سابعاً: أشار بعض أفراد الدراسة إلى اهتمامهم عند اتخاذ قرار استبدالي بظاهرة تعددية أسعار الصرف ما بين الرسمي والموازي.

التوصيات:

من أجل ترشيد قرارات الاستبدال فإن الباحث يوصي (كما جاءت نتائج البحث معززة للواقع العملي) بما يلي:

أولاً: اهتمام بتقدير حالة الأصل القديم من خلال توفير وتحليل بيانات عن التكلفة التاريخية للأصل القديم لما له من تأثير على رشد قرار الاستبدال للأصول الثابتة.

ثانياً: دراسة مجموع ما حققه الأصل القديم من تدفقات نقدية أو مالية خلال حياته الإنتاجية إذ بلغ اهتمام الشركات بدراسة هذا الأمر حداً كبيراً (الوسط الحسابي ٨٩٪).

ثالثاً: إيلاء أوجه الاختلاف بين الأصل القديم من حيث النوع والكفاءة ومتطلبات التشغيل مزيدا من الاهتمام عند التكفير باتخاذ قرار إحلالي.

رابعاً: العمل على توفير مزيد من البيانات عن العائد الصافي المتوقع من ذلك الأصل الجديد الذي سيتم إحلاله محل الأصل القديم.

خامساً: الاهتمام بتوفير بيانات خاصة بحجم الإنتاج المرغوب في تحقيقه وإمكانية تحقيق الأصل الجديد لها الحجم عند دراسة القرار الاستبدالي.

سادساً: التأكيد على دراسة تكاليف الإنتاج الحالية وتأثيرها نتيجة استبدال الأصل الثابت إذ بلغ الوسط الحسابي لإجابات ذلك المتغير ٨٢٪.

سابعاً: الاهتمام بتحليل البيانات والقوائم المنشورة عن صناعة معينة في مختلف دول العالم، أو على الأقل في تلك الدول التي يمكن للشركة استيراد أصولها الثابتة منها لما له من تأثير على رشد قرار الاستبدال.

ثامناً: الاستفادة من البيانات والقوائم المنشورة عن صناعة معينة في اختيار التوقيت الأمثل للإحلال حتى يكون أكثر رشدا وعقلانية إذ وصل اهتمام الشركات الكويتية بهذا المتغير إلى وسط حسابي يبلغ ٨٦٪.

تاسعاً: توفير بيانات كافية تتعلق بأنواع الأصول المتاحة في مختلف دول العالم التي يمكن التعامل معها، وكفاءتها وطرق تشغيلها وأسعارها (إيجاد مراكز معلومات).

عاشراً: قيام الشركات بدراسة التطورالتكنولوجي للأصول بهدف اختيار أصل جديد يحقق أعلى مستوى من الإنتاجية وبأقل تكاليف إنتاجية ممكنة حتى يكون قرارالاستبدال أكثر رشداً.

حادي عشر: ألا ينصرف الاهتمام بدراسة تغير أسعار الصرف الماضي فحسب، بل العمل على ربطه بالمستقبل أيضا لأن الاستفادة من الأصل الجديد مستقبلية وليست ماضية.

المراجع:

- Davidson, J. R. (1998) the Costs and Benefits of Cost Allocation . the Accounting Review,July, PP. 504 - 527.

- المرسي، أنور (١٩٩٨) اقتصاديات الإحلال بالشركات المساهمة اليمنية. مجلة كلية التجارة. جامعة القاهرة. ص. ٢١٩ - ٢٣٦.

محددات سعر السوق للسهم في شركات قطاع الاستثمار بسوق الكويت للأوراق المالية

دكتـــور
ونيس فرج عبد العال

مقدمة

لعل من أهم مقومات إنشاء سوق للأوراق المالية اقتصاد رأسمالي حر يقوم على قوى العرض والطلب وفي ظل من قوى للسوق تتواجد في إطارها بورصات منظمة تعمل على جذب رؤوس الأموال المختلفة للاستثمار. ومن المعروف أن البورصة تعد رافدا تنساب من خلاله المدخرات بشكل يسير وسهل بين المتعاملين في البورصة بهدف الاستثمار، وقد عرف سوق الكويت للأوراق المالية نوعين أساسيين من الأوراق المالية تم النص عليها في قانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠م وهما الأسهم والسندات وبهدف تنويع أدوات الاستثمار المتداولةفي السوق فقد صدر المرسوم الأميري رقم (٣١) لسنة ١٩٩٠ والخاص بتداول الأوراق المالية وانشاء صناديق الاستثمار، فقد سمح ذلك القانون بالتعامل في الأسهم الكويتية من خلال شهادات الاستثمار التي تطرحها الصناديق الاستثمارية المسجلة في السوق.

إلى جانب ذلك تتواجد في بورصة الأوراق المالية أجهزة معاونة وأدوات تسهل عملية التداول، من هذه الأدوات:

١ - شركات للسمسرة - أو كما تسمى شركات وساطة - حيث لا يتم التعامل داخل البورصة (سواء في المقصورة أو حتى خارجها) إلا عن طريق شركات السمسرة وغالبا ما يكون لكل شركة سمسار أو أكثر يقومون بالعمل داخل البورصة، فيقوم بعرض ما لديه من عروض وطلبات بيع أو شراء أو تحديد السعر المطلوب، ومن الثابت أن حق التعامل بعمليات السمسرة لابد وأن يكون من خلال ترخيص تحدد إجراءاته مجموعة القوانين والقواعد ذات الصلة.

٢ - شركات المقاصة والتسوية، وهي أيضا تعتبر من الشركات المساعدة لإنجاح عملية التداول وتنفيذها والقيام بعملية التسوية وإجراءاتها في سجلات الأوراق المالية.

٣ - شركات رأس المال المخاطر، وهي شركات تتولى عملية الإشراف على عمليات الاكتتاب سواء في رأس المال المصدر أو زيادته أو القيام بعمليات تصحيح المسار المالي للشركات ذات العائد المرتفع والتي تتأثر بوضع السوق أو الوضع الاقتصادي، ويعد دور هذا النوع من الشركات هاما حيث يفترض أن يقوم بحفظ توازن البورصة فتقوم بتحويل الشركات التي تحتاج إلى وقت كبير حتى تحقق ربحية أو عائد.

أسس شراء الورقة المالية:

دائما يثور تساؤل هام عن الأسس التي يتبعها المستثمر عند شراء الورقة المالية هل يتم شراء الورقة المالية بشكل عشوائي أو صدفة، أي بدون إجراءات محددة؟

هناك عدة اعتبارات لا بد من الوقوف عندها ودراستها قبل أن يتخذ الفرد القرار الاستثماري بشراء ورقة مالية بعينها من بين هذه الاعتبارات مايلي:

- ❖❖ الربح الرأسمالي للورقة، وهو عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية (أو الحالية، أي سعر السوق) والقيمة الاسمية للورقة.
- ❖❖ الربح التوزيعي، يقصد به الربح الذي قررت الشركة توزيعه عن الكوبون للسهم خلال السنة.
- ❖❖ السعر السوقي، أو القيمة الحالية للورقة، وهي تتحدد بمجموعة من العوامل تتضمن:

أ - ربحية الشركة.

ب - قيمة التوزيعات النقدية.

ج - حجم الزيادة في قيمة حق الملكية من احتياطات ومخصصات وأرباح محجوزة ومعدل نمو التوزيعات وقوة المركز المالي.

- ❖❖ نسبة المبلغ الموزع سنويا من الأرباح إلى القيمة الاسمية للورقة المالية.
- ❖ ربحية أو عائد الورقة المالية (يمكن الحصول عليها بقسمة أرباح الشركة بعد الضرائب على عدد الأسهم المصدرة).

وفي واقع الأمر، فإن المستثمر لا بد له من مراعاة عدة اعتبارات هامة قبل اتخاذ قراره بشراء سهم شركة معينة، وتتيح قوائم المركز المالي للشركة ودفاترها المختلفة إمكانية الحصول على المعلومة اللازمة لعملية

ثامنا: مقياس ربحية المستثمر في الأسهم، يعبر عن معيار ربحية السهم عدة مقاييس منها:

- ❖❖ العائد على معدل حقوق المساهمين، ويقيس ربحية المستثمر في الأسهم العادلة، ويقاس بنسبة صافي الربح إلى معدل حقوق المساهمين.
- ❖❖ ربح السهم الواحد، يقيس صافي الربح المحقق لكل سهم، ويمكن قياسه بنسبةصافي الربح الى العدد الإجمالي للأسهم.
- ❖❖ معدل السعر إلى الربح، ويمثل معدل تقييم السوق لأرباح الشركة، ويقاس هذا المعيار بنسبة السعر السوقي للسهم (أي القيمة الحالية للسهم) إلى ربح السهم الواحد.

تاسعا: معامل السعر/ العائد، يعتبر هذا المعامل من المؤشرات الهامة والمتعلقة بالسهم، فهو يربط بين أهم متغيرين في العملية الاستثمارية وهما السعر السوقي والعائد، ويقاس هذا المؤشر بعدد المرات التي يجب على المستثمر انتظارها (المرات أو السنوات) لاسترداد رأسماله الأصلي.

ويحتسب هذا المؤشر بالمعادلة الآتية:

مكرر أو مضاعف السعر (مرة) = سعر السهم ٪ صافي ربح السهم

هذه مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية التي يمكن للمستثمر في الأسهم أن يأخذها في الاعتبار ودراستها حتى يقرر أي سهم يمكن شراؤه في ضوء البيانات والمؤشرات والتي تتيح قواعد الإفصاح المالي في أسواق الأواق المالية نشرها ودراستها.

أداء الأسهم في قطاع الاستثمار:

توضح البيانات المتاحة أن قطاع شركات الاستثمار المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية قد حقق تقدما ملموسا في مؤشرات الأداء خلال الفترة ٩٦ - ١٩٩٩ ، ويتضح ذلك من استعراضنا للمؤشرات التالية، والواردة في جدول رقم (١).

أ - تزيد نسبة التداول عن الواحد الصحيح، مما يعني قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أو بخصومها المتداولة، وقد بلغت هذه النسبة حوالي ١,٧ في المتوسط خلال الفترة المشار إليها، وإن كانت قد وصلت إلى معدل معقول جدا في العام ١٩٩٧، بلغ ٢ مرة، وهو العام الذي شهدت فيه البورصة معدلات عالية من الأداء وقفزات عليه من النشاط بصفة عامة لا تشير مؤشرات السيولة، مقاسا بنسبة التداول ، إلي أن دائني الشركة سيواجهون درجة أعلى من المخاطر.

ب - توضح نسبة المديونية كذلك، مقاسا بنسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الخصوم (مقياس هيكلة رأس المال) ونسبة إجمالي الخصوم إلى حقوق المساهمين (مقياس الرفع المالي) ، إلى التناقض النسبي لمعدل المخاطر المالية بالشركة، فقد وصلت نسبة هيكلة رأس المال في شركات الاستثمار إلى نحو ٥٠,٧٪ في المتوسط بينما بلغت نسبة الرفع المالي إلى حوالي ١,٠٣٪ في المتوسط خلال الفترة ٩٦ - ١٩٩٩.

جدول رقم (١)

مؤشرات مختارة لأداء قطاع شركات الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية.

(١٩٩٦ - ١٩٩٩).

المؤشر	النسب المالية	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	المتوسط
السيولة	نسبة التداول٪	١,٥	٢,٠	١,٦	١,٦	١,٧
الهيكلة	الخصوم/ الأصول(٪)	٥٢,٩	٩٠,٢	٤٨,٦	٤٩,٧	٥٠,٧
الرفع المالي	الخصوم/حقوق المساهمين(٪)	١,١٢	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٩٩	١,٠٣
	النقد الناتج من التشغيل	٦٣,٨٧	٩٦,٤٠	٧٦,٨١	٥٧,٤٨	٧٧,٥٦
الربحية	العائد على معدل الأموال٪	٥,٧	٨,٧	٣,٥	٥,٠	٥,٧
بيانات أخرى عن السهم	العائد على معدل حقوق الملكية(٪)	١٢,٢	١٧,٨	٦,٨	١٠,٠	١١,٦
	ربح السهم الواحد(دينار)	٠,٠١٤	٠,٠٢١	٠,٠٠٩	٠,٠١٣	٠,٠١٤
	سعر إقفال السهم (دينار)	٠,٣١٧	٠,٤١٦	٠,١٩٣	٠,١٩١	٠,٢٧٩
	الربح النقدي الموزع للسهم (دينار)	٠,٠٠٨	٠,٠١٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨
	معدل العائد على السهم(٪)	٢,٥	٢,٣	٢,٩	٤,٧	٢,٩

المصدر: مؤشر المستثمر، الاصدار الثاني ٢٠٠٠ دليل الشركات الكويتية المدرجة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

ج - حقق قطاع الاستثمار معدلات أداء جيدة إذا قيست بمعدلات الربحية، فقد بلغ العائد على معدل الأصول نحو ٦ في المائة في المتوسط بينما وصل العائد على معدل حقوق الملكية نحو ١١,٦٤ ٪ في المتوسط، وقد حقق العام ١٩٩٧ أعلى معدلات للربحية سواء قيست بالنقد الناتج من التشغيل أو العائد على معدل الأصول أو العائد على معدل حقوق الملكية أو ربح السهم الواحد.

فضلا عن ذلك، يقدم الجدول رقم (٢) معلومات عن أداء شركات قطاع الاستثمار والمسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية في العام ١٩٩٩.

من البيانات الواردة في الجدول يتبين مدى التباين بين شركات قطاع الاستثمار من حيث مؤشرات الأداء فيما بينها، إلا أنه يمكن استخلاص النقاط التالية:

أ - سجلت أغلب الشركات معدلات عالية من حيث نسبة السيولة، فقد زادت هذه النسبة عن ٢ مرة (وهو المعدل المقبول من جانب أدبيات التمويل

والاستثمار) في عشرة شركات من أصل ثمانية عشرة شركة في قطاع الاستثمار، (تضم هذه الشركات كل من الاستشارات المالية الدولية، الاستثمارات الوطنية، ا لأهلية للاستثمار، المستثمر الدولي ، بيت الأوراق المالية، مجموعة الأوراق المالية، المركز المالي الكويتي، الكويت والشرق الأوسط، المجموعة الدولية للاستثمار، مجموعة عارف للاستثمار). وهذا يعني أن الشركات التي حققت معدلات سيولة عالية قادرة على الوفاء بالتزماتها قصيرة الأجل، أو بخصومها المتداولة.

ب - الشركات التي حققت معدلات سيولة مرتفعة، حققت مستوى جيد للأداء من حيث نسبة المديونية (مقاسا بمعياري هيكل رأس المال والرفع المالي)، وفقد زادت هذه النسب في حالات انخفاض نسبة التداول والعكس بالعكس.

ج - زاد العائد على معدل حقوق المساهمين، وهو أهم مؤشر لربحية المستثمرين في الأسهم العادية عن ١٠٪ في سبعة شركات، (الكويتية للاستثمار، التسهيلات التجارية، الساحل للتنمية والاستثمار، المستثمر الدولي، الكويت والشرق الأوسط، المجموعة الدولية للاستثمار، دار الاستثمار)، بينما تراوح هذا المعدل بين ١,٦٪ و ٢,٦٪ في ثلاث شركات (الأهلية للاستثمار، المستشارون الماليون العرب، الاستثمارات الصناعية).

د - توافقت اتجاهات ربحية سعر السهم، أي مضاعف الربحية ويقاس بنسبة السعر السوقي للسهم إلى ربح السهم الواحد، باعتباره معدل تقييم السوق لأرباح الشركة، توافقت مع اتجاه مؤشرات السيولة والرفع المالي، والهيكلة، فقد زاد مضاعف السعر عن ٢٠ مرة في ستة شركات (الأهلية للاستثمار ، بيت الأوراق المالية، الاستثمارات الوطنية، الدولية للمرابحة، مجموعة عارف الاستثمارية، المستشارون الماليون العرب)، فيما انخفض المضاعف عن ١٠ مرة في ثلاث شركات (الساحل للتنمية، المركز المالي، الكويت والشرق الأوسط)، بينما قلت هذه النسب عن ٢ في شركة واحدة (مجموعة الأوراق المالية).

جدول رقم (٢)

أداء شركات قطاع الاستثمار (١٩٩٩)

الشركة	نسبة التداول	الهيكلة	الرفع المالي	سعر السوق	النقد الناتج من التشغيل	العائد على معدل حقوق الملكية	معدل العائد على السهم	القيمة الدفترية	ربحية السهم
الكويتية للاستثمار	١,٦	٤١,٢	٠,٧	٠,١٦٨	٢,٢٣١	١٠,٥	٧,١٤	٠,١٣٤	٠,٠١٤
التسهيلات التجارية	١,٨	٥٨,١	١,٤	٠,٤٦٠	١٤,١٩	٢١,٣	٠,٠٠	٠,٢٨٢	٠,٠٤٥
الاستشارات المالية الدولية	١٨,٠	٤,٢	٠,٠	٠,٠٩١	٠,٥١٩	٦,٢	٥,٤٩	٠,١٣٢	٠,٠٠٨
الاستثمارات الوطنية	٢,٨	٢٨,١	٠,٤	٠,٠٩٥	٣,٧٩٧	٦,٩	٧,٣١	٠,١١٣	٠,٠٠٨
مشاريع الكويت	١,١	٧١,٧	٢,٥	٠,٠٨٣	٦,٨٥٨	٥,٩	٩,٦٤	٠,١٣١	٠,٠٠٧
الأهلية للاستثمار	٥,٠	٢٠,٦	٠,٢	٠,١٨٤	٠,٧١٩	٢,٦	٣,٨٤	٠,١٦٣	٠,٠٠٤
الساحل للتنمية والاستثمار	٠,٤	١٧,٤	٠,٢	٠,٠٩٩	٤,٠٨٨	١١,٩	٧,٠٧	٠,١٠٨	٠,٠١٢
المستثمر الدولي	٥,٢	١٥,٦	٠,٣	٠,٢٨٠	٥,٣٩٠	٢٢,٩	٧,٢٤	٠,١٣٩	٠,٠٢٩
بيت الأوراق المالية	٢,٦	٢٣,٧	٠,٣	٠,٢٣٨	٢,٢٤٩	٥,٩	٤,٢٠	٠,١٥٥	٠,٠١٠
الاستثمارات الصناعية	١,٣	٣٤,٦	٠,٥	٠,٠٨٨	١,٧٨٧	١,٦	٠,٠٠	٠,١٢٢	٠,٠٠٢
مجموعة الأوراق المالية	١٥,٤	١,٥	٠,٠	٠,١٠٤	٢,٢٣٤	٧,٢	٤,٨١	٠,١١٧	٠,٠٠٨
الدولية للمرابحة	١,٦	٥٤,٤	١,٢	٠,٥١٠	٣,٢٣٠	٩,٠	٠,٠٠	٠,١٥٤	٠,٠١٣
المركز المالي الكويتي	٦,٧	٤,٢	٠,٠	٠,١٠٠	١,٨٧٧	٨,٩	٧,٨٦	٠,١٣٦	٠,٠١١
الكويت والشرق الأوسط	٥,٨	١٣,٠	٠,٢	٠,٢٧٠	٤,٧١٢	٢٨,٠	٥,٥٦	٠,١٥٦	٠,٠٤٠
المجموعة الدولية للاستثمار	٦,٣	١٠,٩	٠,١	٠,٢٠٢	٦,٤٣٠	١٠,٩	٠,٠٠	٠,١١١	٠,٠١٢
مجموعة عارف الاستثمارية	٤٨,٥	٠,٦	٠,٠	٠,١٢٠	٠,٨٠٤	٥,١	٤,١٨	٠,١١١	٠,٠٠٥
دار الاستثمار	١,٣	٧٢,٤	٢,٦	٠,٢١٢	٥,٦٩٦	١٠,١	٥,١٩	٠,١٥٠	٠,٠١٤
المستشارون الماليون العرب	–	٤,٧	٠,٠	٠,١٣٠	-٠,٠١	١,٦	٠,٠٠	٠,١٢٧	٠,٠٠٢

المصدر: مؤشر المستثمر، الإصدار الثاني ٢٠٠٠، دليل الشركات المدرجة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

- لم تتوافر بيانات كافية لشركة المجموعة الدولية للاستثمار عن العام ١٩٩٩، لذلك استخدمت بيانات ١٩٩٨ فيما عدا بيانات سعر السهم السوقي، ومعدل العائد على السهم.
- بيانات نسبة السيولة، وهيكلة رأس المال، والعائد على معدل حقوق الملكية ومعدل العائد على السهم جاءت في شكل نسب مئوية.
- بيانات القيمة الدفترية وسعر السهم وربح السهم والنقد الناتج من التشغيل تم التعبير عنها بالدينار الكويتي.

وبالإضافة إلى ذلك، حققت شركات قطاع الاستثمار مجتمعة أداء جيدا من حيث حجم تداول الأسهم في البورصة، فقد حقق قطاع الاستثمار المركز الأول في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ من حيث كمية التداول وقيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المنفذة، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

نشاط التداول في قطاع الاستثمار

(١٩٩٨ و ١٩٩٩)

النشاط	١٩٩٨	٪	١٩٩٩	٪	نسبة التغير(٪)
كمية الأسهم المتداولة (مليون سهم)	١٦٠٨,٦	٢٧,٨	٣٢٠٤,٧	٣٣,٨	٩٩,٢
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دينار كويتي)	٤٢٢,٣	٢٤,٨	٤٣٥,١	٢٣,٦	٣,٠٣
عدد الصفقات المنفذة	٤١٣٣١	٢٦,٧	٥٩٩٥٠	٢٨,٢	٤٥,٠

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٩٩، سوق الكويت للأوراق المالية

تشير البيانات الى أن قطاع الاستثمار يمثل ما نسبته ٢٨٪ من إجمالي الأسهم المتداولة في البورصة في العام ١٩٩٨ زادت إلى نحو ٣٤٪ في العام ١٩٩٩، وقد احتل قطاع الاستثمار المركز الأول بين قطاعات السوق السبعة من حيث مؤشرات التداول الثلاث، حجم التداول، قيمة التداول وعدد الصفقات المنفذة.

وقد زادت كمية الأسهم المتداولة في قطاع الاستثمار بحوالي ٩٩٪ في العام ١٩٩٩ بالمقارنة بالعام ١٩٩٨، كما زاد عدد الصفقات المنفذة بنحو ٤٥٪، أما قيمة الأسهم المتداولة فقد زادت بنسبة متواضعة تصل إلى ٣٪.

دراسة سلوك الأسهم في شركات قطاع الاستثمار

تتناول الورقة في هذا الجزء دراسة سلوك الأسهم في قطاع الشركات الاستثمارية في سوق الكويت للأوراق المالية ، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين سعر السهم السوقي وبعض المؤشرات المالية المؤثرة في سلوك السهم، كمتغيرات متسقلة، خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩.

ورغم تعدد العوامل المؤثرة على سلوك السهم، إلا أننا لم نستطع حصر كافة هذه العوامل حيث أن بعضها قابل للقياس الكمي والبعض الآخر لا يمكن قياسه كميا مثل تأثير الشائعات أو تبادل الأخبار والمعلومات المالية، فهذه العوامل يمكن دراسة تأثيرها من خلال نماذج قياسية أخرى.

ولذلك يقتصر التحليل على أهم هذه العوامل المؤثرة وذلك في ضوء ثلاثة معايير : (أ) قابلية المتغير للقياس، (ب) التأثير أو الارتباط المتوقع بين المتغير التابع والمتغير المستقبل، (ج) مدى توفر بيانات كافية عن المتغير وعلى ذلك فإن الدراسة سوف تقوم باختيار الصورة العامة للنموذج التالي:

$$SP = f(x's) \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث أن : SP تمثل سعر السهم أو قيمته الحالية (أو السوقية) X'S تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة المؤثرة على سلوك الأسهم ويمكن أن يأخذ النموذج الشكل التالي (بغرض التقدير):

$$Spt = a + bi \sum xt + ut \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث تمثل a, b معلمات الانحدار المطلوب تقديرها، حيث a تمثل ثابت المعادلة، b تمثل مقدار التغير أو التأثير الذي يمارسه المتغير المستقل على المتغير التابع، وتعبر u عن خطأ الانحدار العشوائي والذي تتمثل فيه مجموعة العوامل والأخرى والتي لم يتضمنها النموذج.

وقد تم تقدير نموذج انحدار يتضمن أهم تلك العوامل التي تؤثرو على سعر السهم، أو قيمته السوقية، وقد تم وضع نموذج التقدير على الشكل التالي:

$$Sp = \emptyset + \beta 1E + \beta 2\ BV + \beta 3\ RO + \beta 4\ DY + U \quad \ldots\ldots(3)$$

حيث أن:

SP = السعر السوقي للسهم.

E = نصيب السهم من الأرباح (ربح السهم الواحد)

BV = القيمة الدفترية للسهم (القيمة المحاسبية لكل سهم واحد عادي)

RO = العائد على معدل حقوق الملكية (العائد على معدل حقوق المساهمين)

DY = معدل العائد على السهم (العائد الجاري ، «التوزيع»)

$\emptyset$; β'S تمثل معلمات الانحدار التي سيتم تقديرها.

وقد تم بناء النموذج رقم (٣) الذي يربط بين سعر السوق للسهم (القيمة السوقية أو الحالية) ومجموعة المتغيرات التي تؤثر في قيمة السهم في السوق، حيث أنه يفترض أن هناك علاقة إيجابية بين القيمة السوقية للسهم وقيمته الدفترية، حيث تزيد قيمة السهم السوقية كلما زادت حصة السهم من إجمالي أصول الشركة.

كذلك يفترض وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للسهم ونصيب السهم الواحد من الأرباح الكلية باعتباره مقياس لصافي الربح الذي حققه كل سهم. وبالتالي تزداد قيمة السهم السوقية بزيادة صافي الربح المحقق للسهم باعتباره مؤشرا لأداء الشركة.

كذلك يتوقع أن تكون هناك علاقة طردية وموجبة بين سعر السهم في السوق ومعيار ربحية الاستثمار في الأسهم العادية فضلا عن أنه يتوقع أن تكون هناك علاقة قوية وذات معنوية عالية بين قيمة السهم الحالية ومؤشر التوزيع النقدي للسهم.

قبل إجراء التقدير نقوم بفحص مدى تشتت البيانات واختلافها وذلك بحساب كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لبيانات المتغيرات الداخلة في التقدير كمقياس لدرجة التشتت لقيم المتغيرات حول وسطها الحسابي، وتبين القيم المرتفعة للانحراف المعياري ومدى التغيرات الكبيرة التي حدثت في متغيرات معينة، فيما تدل القياسات المنخفضة للانحراف المعياري على محدودية التغيرات في هذه المتغيرات، وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) ما يلي:

أ - يزيد مدى التشتت النسبي في المتغيرات التي تعكس هيكلة رأس المال ومعيار السيولة (نسبة التداول) والعائد على معدل حقوق الملكية ومعدل العائد على السهم مقارنة بغيرها من المتغيرات.

ب -سجلت متغيرات القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم الواحد أقل مستوى من التذبذب في شركات قطاع الاستثمار.

ج - تؤكد البيانات أن وجود التشتت النسبي في قيم هذه المتغيرات يتفق ووجود اختلافات نسبية ظاهرة بين

سلوك الأسهم في شركات هذا القطاع الهام من حيث أهميته النسبية في التداول في سوق الكويت للأوراق المالية.

ولعل الحذر الواجب التنبيه إليه في هذا المجال أن الدراسة تعرضت فقط لأهم العوامل المؤثرة على سعر السهم السوقي والتي يمكن قياسها كميا، وبالتالي فهي لم تتناول تلك العوامل ذات الطبيعة الوصفية مثل الثقة والتصريحات والإشاعات وتسريبت المعلومات وما يمكن لهذه العوامل أن تسببه من تأثيرات سلبية بالغة الضرر خاصة بالمستثمر الصغير، رغم ذلك فإن من المتوقع وبناءا على استنتاجات العديد من الدراسات في هذا الشأن أن اتجاهات متسوى التذبذب والتفاوت النسبي في بيانات المتغيرات ذات الصلة بسعر السهم السوقي تؤكد أن حوافز تنشيط بورصة الأوراق المالية يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات الكمية والنوعية، أو الوصفية.

وقد تم تقدير النموذج رقم (٣) حيث يربط بين السعر السوقي للسهم (كمتغير تابع) وعدد من العوامل التي يتوقع أنها تؤثر على سعر السهم في شركات قطاع الاستثمار (كمتغيرات مستقلة).

جدول رقم (٤)

مقياس التشتت لبيانات المتغيرات الداخلة في التقدير

(الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف)

المتغير	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
SP	٠,١٢٥١٣٥	٠,٠١٥٦٥٩
LP	١١,٤٧٣١٤	١٣١,٦٣٢٩
KS	٢٣,٨٢١١٣	٥٦٧,٤٤٦٤
FV	٠,٨١٨٠٩٦	٠,٦٦٩٢٨
RO	٧,٣٠٨٦٤٨	٥٣,٤١٦٣٤
DY	٣,١٧٢٦٨٩	١٠,٠٦٥٩٦
BV	٠,٠٣٩٢٧٥	٠,٠٠١٥٤٣
ES	٠,٠١٢١٧١	٠,٠٠١٤٨

وقد جرت محاولات عديدة لتحديد أي المتغيرات تعتبر ذات معنوية إحصائية هامة في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر السهم السوقي، وقد كانت نتائج تقدير المتغيرات التي تعكس هيكلة رأس المال(KS) والعائد على حقوق الملكية (RO) والقيمة الدفترية (BV) تبين أنها أفضل المتغيرات "المستقلة" من حيث مستوى المعنوية الإحصائية (قيمة إحصاء "ت" بين قوسين في الجدول رقم ٥)، ومن حيث الإشارة المتوقعة التي حملتها المعلمات المقدرة، فقد كانت الإشارة موجبة وذات معنوية إحصائية عند مستوى لا يقل عن ٥٪ أما معيار الرفع المالي (FV) ومعدل العائد على السهم (DY) ومتغير ربحية السهم (ES) فقد جاءت إشارة المعلمات المقدرة لها مخالفة للتوقعات، فقد كانت سالبة، وعند مستوى منخفض من الإحصائية المعنوية، يسجل الجدول رقم (٥) نتائج معادلة الانحدار.

جدول رقم (٥)

نتائج تقدير معادلة الانحدار للمتغيرات المؤثرة على القيمة السوقية للسهم

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة
الثابت	٠,٥٥٠
	(٢,٢١٢-)
Li	٠,٠٠٣
	(١,٤٤٨)
ks	٠,٠٠٥٦
	(٢,١٣٤)
RO	٠,٠٦٠
	(٢,٧٤٢)
FV	٠,١١٢٦ -
	(١,٦٦٠-)
DY	٠,٠٢٠ -
	(٣,٣٣٠-)
ES	٣٩,١٢٠-
	(٢,٣٩٣-)
BV	٤,٧٣٨
	(٢,٦٤٣)
R2	٧٤٪

بشكل عام، تظهر النتائج أن هناك عوامل أخرى ذات أهمية أكبر من تلك التي اشتمل عليها التقدير تلعب دورا هاما في التأثير على السعر السوقي للسهم، ولعل أهم ما يمكن الوصول إليه أن أداء السهم في السوق لا يرتبط بشكل كبير بالأداء المالي للشركة، وهذه ظاهرة تستحق الدراسة حيث كثيرا ما نجد شركة تحقق أداء جيدا من حيث ربحية السهم ومع ذلك نجد أداء منخفضا لأسهمها في البورصة وبالتالي تدني القيمة الحالية «السوقية» للسهم.

وتؤكد الشواهد أن أداء سوق الكويت للأوراق المالية قد شهد ارتفاعات وانخفاضات على فترات مختلفة خلال السنوات الثلاث الماضية دون ما ارتباط وثيق أو مباشر بمدى توافر العوامل الإيجابية سواء في السوق المالي أو الاقتصاد المحلي، فلم تستجب مؤشرات الأداء في البورصة للتعديلات والتصحيحات الموجبة في أسعار النفط، أي مع ارتفاع سعر النفط ووصول البرميل إلي أكثر من ٣٠ دولار، ولم تستجب بشكل مباشر حتى عندما انخفضت أسعار البترول إلى حوالي ١٠ دولارات اللهم إلا شيوع حالة من عدم اليقين في سوق المال، كذلك تأثرت مؤشرات الأداء سلبا مع أزمة أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا رغم عدم الارتباط المباشر والقوى بين سوق الكويت للأوراق المالية وهذه الأسواق.

ويستطيع المتتبع لحركة التداول وأداء البورصة أن يلاحظ تواضع هذا الأداء وتراجع جميع مؤشرات السوق على فترات مختلفة رغم توافر العديد من المعطيات

الإيجابية سواء ما يتعلق منها بقضية المديونيات الصعبة والأوضاع التي تشهدها أسواق النفط من ارتفاع في الأسعار واقرار قانون المستثمر الأجنبي واهتمام الحكومة بتنشيط الوضع الاقتصادي إضافة توقيتات ظهور النتائج المالية لبعض الشركات وبخاصةإذا ما اقترنت هذه النتائج بتحسن واضح في آداء هذه الشركات هذه العوامل يجب أن يكون لها انعكاس إيجابي على أداء السوق ومؤشراته وبخاصة على الأسهم الممتازة ذات النمو الجيد في الأرباح والأداء التشغيلي، إلا آن الواقع بين غير ذلك، ففي خلال تلك الفترات واجه السوق عددا من العوامل التي كان لها أثرا سلبيا واضحا في ضعف وتراجع الأداء في السوق من هذه العوامل، على سبيل المثال، اشتداد الصراع السياسي في الشرق الأوسط وتعثر عملية السلام في المنطقة والقلاقل السياسية وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في منطقة الصراع العربي الإسرائيلي. فضلا عن ذلك كثيرا ما تتأثر الشركات التي لها استثمارات آجنبية بأداء الأسواق المالية العالمية بشكل عام. كما تلعب الإشاعات المعلوماتية حول الأرباح أو الخسائر لبعض الشركات أو تداولات معلوماتية حول علاقة السلطات السياسية والأثر النفسي للمتداولين لهذه العلاقات والأحداث السياسية في المنطقة والتأثيرات التبادلية لتغيرات مؤشرات البورصات العالمية.

ومما لا شك فيه آن بحث آثر هذه العوامل يعد في غاية الأهمية، إلا أن دراسة مختلف العوامل المفسرة للسعر السوقي للسهم، وبخاصة العوامل الوصفية والنوعية لم يكن ممكنا في هذه الورقة، ويحتاج إلى أساليب ونماذج إحصائية وقياسية أخرى أكثر ملائمة ومناسبة للظاهرة محل الدراسة، وهو موضوع بحث آخر.

دراسة مختصرة عن ممارسة الشركات الكويتية المدرجة لحقها في شراء أسهمها

إعداد
ناصر سليمان النفيسي
مدير عام مركز الجُمان للاستشارات

تحليل لممارسة الشركات المدرجة لحقها في شراء أسهم الخزانة

نظرا للدعوات التي تطلقها المؤسسات والأفراد لقيام الشركات المدرجة لشراء أسهمها خاصة في ظل التراجع والركود العام للأسعار خلال السنوات الثلاث الماضية وذلك لتحريك السوق من جهة وشراء الأسهم بأسعار مغرية من جهة أخري، فقد قمنا بهذا البحث لتسليط ا لضوء على العديد من جوانب هذا الموضوع الحيوي بشكل علمي الذي لم يتطرق اليه المحللين الماليين وتقارير الاقتصاديين بشك مفصل بالأرقام والنسب بالرغم من أهميته.

وتجدر الإشارة أن الدراسة تمت على الشركات الكويتية المدرجة بالسوق والبالغ عددها ٧٤ شركة وذلك بعد استبعاد الشركات الموقوفة البالغة ثلاثة.

وسيتم التطرق لعدة جوانب من هذا الموضوع وفقا للبيانات المالية المنشورة من قبل سوق الكويت للأوراق المالية كما في ٢٠٠٠/٩/٣٠ حيث لم يكتمل نشرها إلا في الأيام القليلة الماضية وسنقوم بالتحليل والتعليق على كل جوانب الموضوع حيث تبين أن الأموال المستخدمة في شراء أسهم الخزانة بلغت حتى ٢٠٠٠/٩/٣٠ ١٠٤ مليون د.ك وتشكل تلك الأموال ما نسبته ١,٧٪ من القيمة الرأسمالية للسوق البالغة ٦ بليون د.ك تقريبا وتعتبر هذه النسبة ضيئلة جدا بالنظر إلى ان المصرح به هو شراء ١٠٪، وعند الدخول في تفاصيل إحصائية عن المعطيات التي أدت إلى هذه القيمة تبين أن ٢٧ شركة لا تمتلك من أسهمها التي تشكل ٣٦٪ من الشركات المدرجة أي أكثر من ثلث السوق الذي يعتبر نسبة عالية خاصة في ظل الأسعار المشجعة للبعض منها.

مما يثير الاستغراب والدهشة أنه على رأس تلك الشركات بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي وشركة التسهيلات التجارية التي تتميز بالآتي:

- توفر سيولة نقدية.
- شركات ممتازة بمعظم المقاييس.
- وصول أسعار أسهمها لفترات ليست بالقصيرة إلى مستويات متدنية جداً.
- توفر عروض لأسهمها.

فإن تلك الشركات مدعوة لإعادة النظر في سياستها تجاه

أسهم الخزينة لما في ذلك من مصالح تلك الشركات ذاتها وللسوق عموما.

كما يندرج ضمن تلك القائمة شركات جيدة ذات سيولة لا بأس بها لم تمارس حقها في الشراء مثل الكويت للتأمين والإنماء العقارية وصناعات التبريد والسينما الوطنية وتجارة المواشي، ومن جهة أخرى فإننا نتفهم تماما عدم ملكية شركة الخليج للكابلات لأسهمها وذلك لندرتها الفائقة بالرغم من توفر السيولة الكافية تماما لحيازتها.

وتجدر الإشارة إلى احتمال قيام بعض تلك الشركات بشراء أسهمها من خلال محافظ بإدارة الغير رغبة منها في عدم اظهار أسهم الخزانة لسبب أو لآخر الذي يعتبر مخالفا للتعليمات المتبعة بهذا الموضوع كما تقوم بعض الشركات أحيانا بشراء أسهمها بطريق غير مباشر من خلال شركات مملوكة لها جزئيا أو كلياً.

أما الشركات التي زادت رصيدها من أسهم الخزانة خلال الفترة من ١٩٩٩/١٠/١ حتى ٢٠٠٠/٩/٣٠ فهي ٢٢ شركة أي نسبة ٣٠٪ من عدد الشركات المدرجة وزيادة الرصيد تعود بطبيعة الحال إلى الشراء وكذلك أسهم المنحة ولا يعني ذلك أن الشركة لم تبع من اسهمها بل يمكن أن يتم ذلك لكن الشراء يكون أكثر من البيع.

وكما يظهر بالجدول رقم ١ فقد بلغت صافي الإضافات على الرصيد الإجمالي لأسهم الخزانة خلال الفترة ٢٦,٧ مليون د.ك والتي تمثل ٢٦٪ من إجمالي الرصيد المتراكم للمبالغ المستخدمة في شراء أسهم الخزانة كما في ٢٠٠٠/٩/٣٠ البالغ ١٠٤ مليون د.ك وبالرغم من عدم وجود إحصائيات سابقة عن هذا الموضوع إلا أنني اعتقد بوجود نمو نسبي في شراء أسهم الخزانة خلال الفترة الماضية، ويتصدر بنك الخليج المركز الأول بهذا الصدد حيث انفق ٨,٧ مليون د.ك في شراء أسهمه وتليه شركة الصناعات المتحدة بمبلغ ٦ مليون د.ك ثم المستثمر الدولي بمبلغ ٤ مليون د.ك ثم بنك برقان بمبلغ ٢,٢ مليون د.ك.

كما يلاحظ قيام المستثمر الدولي شراء ٩٪ من أسهمه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ وكذلك شركة الصناعات المتحدة بنسبة مماثلة خلال الربع الثالث.

كما يلفت النظر قيام بيت الأوراق خلال الفترة بزيادة اسهم الخزانة بتكلفة أقل حيث زاد عدد الأسهم بمقدار ١,٦ مليون سهم من ٩٪ من رأس المال إلى ٩,٨٪ منه بينما انخفضت التكلفة من ٢٨٠ فلس للسهم الى ٢٣٧ فلس ويرجع ذلك لسبب أكيد وهو أسهم المنحة بمقدار ٥٪ وسبب محتمل وهو المتاجرة بتلك الأسهم بشكل موفق أي بيعها بسعر عال وإعادة شراؤها بسعر منخفض وذلك كما يظهر في الجدول ٢ كما حدث العكس تماما بالنسبة للشركة الوطنية للاتصالات حيث كان معدل تكلفة

جدول (١) بأكثر الشركات شراء لأسهم الخزانة خلال الفترة من ١٩٩٩/١٠/١ حتى ٢٠٠٠/٩/٣٠

الشركة	عدد الأسهم	٩٩/٩/٣٠ التكلفة ألف د.ك.	النسبة ٪	عدد الأسهم ألف سهم	٢٠٠٠/٩/٣٠ التكلفة الف د.ك	النسبة ٪	فرق الأسهم ألف سهم	فرق التكلفة ألف د.ك.
بنك الخليج	١٨,٦٧٤	٥,١٤٩	٢,٣	٤٠,٢٢٤	١٣,٨٣٨	٤,٩	٢١,٥٥٠	٨,٦٨٩
الصناعات المتحدة	٦,٥٠٠	٧٥٢	٠,٨	٧٨,١٨٠	٦,٧٨٢	٩,٨	٧١,٦٨٠	٦,٠٣٠
المستثمر الدولي	٠	٠	٠,٠	١٥,٩٠٠	٤,٠٢٩	٩,٠	١٥,٩٠٠	٤,٠٢٩
بنك برقان	٣٧,٠٧٦	١٠,٥١٣	٥,٠	٤٦,٤٢٧	١٢,٧٦٠	٦,٢	٩,٣٥١	٢,٢٤٧
الوطنية العقارية	١١,٧٥٧	٢,٤٢٤	٢,٦	٢٣,٣٥٥	٣,٧٩٢	٥,٣	١١,٥٩٨	١,٣٦٨
مجموعة الأوراق	١١,٤٨٨	٣,١٧٣	٣,٠	٢٢,٧٧٢	٤,٣٣٩	٦,٠	١١,٢٨٤	١,١٦٦
أخري		١٦,٣٢١			١٩,٤٩٢			٣,١٧١
المجموع		٣٨,٣٣٢			٦٥,٠٣٢			٢٦,٧٠٠

السهم في ١٩٩٩/١٢/٣١ البالغ ١٠٣ فلس بينما ارتفع بشكل ملفت للنظر إلى ٦٠١ فلس لنفس الكمية تقريبا البالغة ١,٥ مليون سهم بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٣٠ وذلك كما يظهر في الجدول ٢

حركة البيع والشراء والربح والخسارة

وتبين لنا من خلال البحث أن عدد ٥ شركات قاربت للوصول إلى الحد الأعلى لتملك اسهم الخزانة البالغ ١٠٪ من رأس المال وذلك كما يظهر في الجدول ٣ ومن المؤكد اختلاف الاسباب التي حدت بكل شركة للوصول الى هذه النسب المرتفعة حيث سنتعرض لبعض بواعث شراء الشركات لأسهمها فيما بعد إلا أن الوصول إلى هذه النسب المرتفعة يغل أيدي القائمين على تلك الشركات في شراء المزيد من الأسهم حين تكون الظروف مواتية لذلك، ولا شك أن الظروف التي مر بها السوق خلال السنوات الماضية تحد من تصريف بعض تلك الأسهم حيث تمكنت شركة واحدة من تلك الخمس وهي شركة الخرسانة الخلوية من تخفيض ملكيتها من ٩,١٪ كما في ١٩٩٩/٩/٣٠ إلى ٨,٢٪ كما في ٢٠٠٠/٩/٣٠ وذلك كما يبدو نظرا للنتائج المالية الجيدة للشركة التي أدت إلى تنشيط التداول على السهم باتجاه ايجابي، وكما سيظهر في الجدول اللاحق رقم ٤ فإنه من الرغم من تخفيض شركة ا لخرسانة لعدد من الأسهم بمقدار ٦٣٠ ألف سهم، إلا أن تكلفة الأسهم ارتفعت بمقدار ٢٥٣ الف د.ك. وذلك لإعادة الشراء بسعر أعلى حيث ارتفع متوسط التكلفة للسهم من ١٥١فلس في ١٩٩٩/٩/٣٠ الى ٢٠٩ في ٢٠٠٠/٩/٣٠ الذي كان قرارا موفقا في ظل النتائج الجيدة للشركة حيث حققت الشركة فوائض كبيرة غير مسجلة سيتم التعرض لها لاحقا.

وبمناسبة الكلام عن تخفيض الشركات لملكيتها من اسهم

جدول (٢) توضيح تغير متوسط تكلفة أسهم الخزانة المملوكة لشركة بيت الأوراق المالية

التكلفة الإجمالية ألف د.ك	٩٩/٩/٣٠ عدد الأسهم ألف سهم	متوسط التكلفة للسهم د.ك	التكلفة الإجمالية الف د.ك	٢٠٠٠/٩/٣٠ عدد الأسهم الف سهم	متوسط التكلفة للسهم د.ك.
٣٤٢٩	١٢٢٥٠	٠,٢٨٠	٣٢٩٦	١٣٨٨٤	٠,٢٣٧

تابع جدول(٢) توضيح تغيرمتوسط تكلفة أسهم الخزانة المملوكة للشركة الوطنية للاتصالات

التكلفة الإجمالية ألف د.ك	٩٩/١٢/٣١ عدد الأسهم ألف سهم	متوسط التكلفة للسهم د.ك	التكلفة الإجمالية الف د.ك	٢٠٠٠/٦/٣٠ عدد الأسهم الف سهم	متوسط التكلفة للسهم د.ك.
١٥٩	١٥٤٤	٠,١٠٣	٩٠١	١٥٠٠	٠,٦٠١

الخزانة فإن الشركات التي استطاعات ان تقوم بذلك محدودة تماما نظرا لظروف الركود التي أشرنا إليها سابقا حيث قامت سبعة شركات فقط وتمثل ٩٪ من عدد الشركات المدرجة بتخفيض أسهم الخزانة بمبلغ اجمالي بلغ ١٤ مليون د.ك كما يظهر في الجدول ٤ وقد استأثر البنك التجاري بنصيب الأسد فيها بمبلغ ١٢,٣ مليون د.ك أي ٨٨٪ من إجمالي المبلغ وذلك عن طريق استرداد ٥٪ من رأس المال، حيث لم تسعف ظروف السوق بالتوسع في بيع الأسهم، إلا في حدود ضيقة إلا في حالة شركة بوبيان للكيماويات حيث استطاعات تخفيض رصيد الأسهم بما يقارب ٤ مليون سهم وعند استبعاد استرداد البنك التجاري لأسهم الخزانة فإن تكلفة ماتم تصريفه من أسهم الخزانة هو فقط ٢ مليون د.ك أي ٧,٥٪ من الزيادة التي تمت على رصيد أسهم الخزانة خلال نفس الفترة والبالغة ٢٦,٧مليون د.ك. أي أن ما تم استخدامه من أموال لشراء أسهم الخزانة يبلغ أكثر من ١٣ ضعف ما تم تصريفه خلال الفترة.

ومن المعلوم أن طرق تخفيض أسهم الخزانة يتم بطريقتين الأولى تخفيض رأس المال بتلك الأسهم والأخرى هو بيعها في السوق وقد قام البنك التجاري باتباع الطريقة الأولى وذلك باسترداد ٥٪ من أسهمه بموافقة الجمعية العامة للمساهمين ولا

شك أن ذلك التصرف يفترض أنه خضع للدراسة الكافية من قبل إدارة البنك حيث أن له سلبيات كما له إيجابيات خاصة في ظل ارتفاع سعر السهم بالسوق في الأونة الأخيرة بعد إجراء التخفيض وكون القيمة الدفترية للسهم أقل من متوسط تكلفة الأسهم المستردة.

أما من ناحية الأثر المالي لاقتناء أسهم الخزانة على المركز المالي للشركات فإن السياسة المحاسبية المطبقة تقضي بتسجيل تلك الأسهم بالتكلفة أي عدم الأخذ بالاعتبار سعر السهم

جدول (٣) الشركات الأكثر تملكا لأسهمها كما في ٢٠٠٠/٩/٣٠

الشركة	رأس المال ألف سهم	عدد أسهم الخزانة ألف سهم	نسبة الملكية ٪
بيت الأوراق	١٤١,٧٥٠	١٣,٨٨٤	٪٩,٧٩
الصناعات المتحدة	٨٠٠,٠٠٠	٧٨,١٨٠	٪٩,٧٧
المستثمر الدولي	١٧٦,٨٠٠	١٥,٩٠٠	٪٨,٩٩
المصالح العقارية	١٢٦,٠٠٠	١١,٠٦٧	٪٨,٧٨
الخرسانة الخلوية	٧٣,٢٢٢	٦,٠٣٧	٪٨,٢٤

بالسوق إلا عند عملية البيع حيث تسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عميات البيع في حساب مستقل يظهر بالميزانية إلى جانب بند أسهم الخزانة.

وحيث أن المعلومات المتوفرة لدينا هي من واقع النشرات المختصرة للبيانات المالية التي تصدرها البورصة فإننا نأخذ أسهم الخزينة الظاهرة ضمن بنود حقوق المساهمين المدرج بالنشرة المختصرة كما هو نعتبره الرصيد المطلق لتكلفة اسهم الخزانة التي تمتلكها الشركة كما سنطلق تسمية فائض أو عجز غير مسجل على الفارق بين تكلفة أسهم الخزانة وقيمتها السوقية الذي يسجل فقط عند عملية البيع والذي يؤثر بشكل مباشر على حقوق المساهمين وبالتالي على القيمة الدفترية للسهم.

ويظهر من الكشف ٥ أن عشر شركات حققت فائضا غير مسجل عن أسهم الخزانة بإجمالي ٢٠,٦ مليون د.ك وفقا لرصيد تكلفة أسهم الخزانة في ٢٠٠٠/٩/٣٠ بالمقارنة مع سعر السوق في ٢٠٠٠/١٢/٣١ وتشكل تلك الشركات ١٣٪ من إجمالي الشركات المدرجة و ٢١٪ من الشركات التي مارست حق الشراء ، وتتصدر شركة الاتصالات المتنقلة القائمة بتحقيق فائض غير مسجل بمبلغ ١٠,٨ مليون د.ك أي ٥٢٪ من إجمالي فوائض أسهم الخزانة للسوق ككل ويبلغ ٢٣٪ على رأسمال الشركة.

ويلي شركة الاتصالات المتنقلة شركةالخرسانة الخلوية بفائض يبلغ ١٤٪ على رأس المال بمبلغ مليون د.ك ثم الشركة الكويتية للأغذية بفائض ١٣٪ بمبلغ ١,٧ مليون د.ك ثم بنك الخليج بنسبة ٧٪ وشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار بنسبة ٥٪ ونود أن ننوه إلى أن الترتيب أعلاه هو وفقا لنسبة الفائض إلى رأس المال وليس وفقا لمبلغ الفائض.

كما يظهر الكشف ٦ الشركات التي حققت عجزا غير مسجلا بمقدار ٢٥ مليون د.ك يبلغ عددها ٣٧ وتشكل ٥٠٪ من الشركات المدرجة أي بنسبة ٧٨٪ من الشركات التي مارست حقها في شراء أسهم الخزانة البالغ عددها ٤٧ شركة وقد حققت شركة الصناعات الورقية أعلى نسبة عجز إلى رأس المال وذلك بنسبة ١١٪ يليها بنك برقان بنسبة ٧٪ ثم مجموعة الأوراق بنسبة ٥٪ وبطبيعة الحال لا نستطيع أن نلقي كل اللوم على القائمين إدارة تلك الشركات التي حققت عجزا نتيجة شراؤها لأسهم الخزانة حيث كان لظروف اقتصاد البلد ككل أثر بتلك النتائج غير المرضية.

الا اننا لا نستطيع أن نغفل الظواهر السيئة التي ظهرت

جدول(٤) الشركات التي خفضت أسهم الخزانة خلال الفترة من ٩٩/١٠/١ حتى ٢٠٠٠/٩/٣٠

الشركة	عدد الأسهم ألف سهم	٩٩/٩/٣٠ التكلفة ألف د.ك.	النسبة ٪	عدد الأسهم ألف سهم	٢٠٠٠/٩/٣٠ التكلفة الف د.ك	النسبة ٪	فرق الأسهم ألف سهم	فرق التكلفة ألف د.ك.
البنك التجاري	٥٤,٦١٣	١٣,٢٢٨	٥,١	٤,١٦٣	٩٦٠	٠,٤	٥٠,٤٥٠-	١٢,٢٦٨-
الخدمات التعليمية	٤,٤٤٠	٨٧٨	٣,٦	٢,٤٤٠	٤٨٣	٢,٠	٢,٠٠٠-	٣٩٥-
الخرسانة الخلوية	٦,٦٦٧	١,٠١٠	٩,١	٦,٠٣٧	١,٢٦٣	٨,٢	٦٣٠-	٢٥٣-
المجموعة البترولية	٧,٨٠٠	٣,٢٩٠	٧,٢	٧,٢٣٠	٢,٩٨٦	٦,٦	٥٧٠-	٣٠٤-
بوبيان للبتروكيماويات	٨,٤٨٧	٢,٩٠٣	٢,٨	٤,٥٠٧	١,٥٤١	١,٥	٣,٩٨٠-	١,٣٦٢-
عربي القابضة	٤٦٠	١٢٠	٢,٠	٤٤٠	١٠٦	٢,٠	٢٠-	١٤-
الأهلية للاستثمار	٦٢٩	١٤٨	٠,٤	٦١٩	١٣٠	٠,٤	١٠-	١٨-
المجموع		٣١,٥٧٧			٧,٤٦٩			١٤,١٠٨-

بالسوق خلال الأعوام الثلاث الماضية من حيث الممارسات الخاطئة والنوايا السيئة لبعض القائمين على إدارة الشركات حيث يشك البعض من هدف شراء بعض الشركات لأسهم الخزانة لاعتقادهم أن هذا الحق قد تم استغلاله من قبل بعض كبار المساهمين وذلك بالإيعاز إلى إدارات بعض الشركات لشراء أسهمهم لإنقاذهم من مأزق معين أو تمويليهم حيث أن ظروف السوق لا تسمح لهم بالبيع مباشرة بالسوق من حيث الكمية أوالسعر الذي يطمعون به ، من جهة أخرى قد تقوم بعض الشركات بشراء أسهمها ليس لإنها تستحق الشراء بل للمحافظة على سعر السهم في مستويات معينة لإظهار الشركة بإنها بوضع جيد بينما واقع الحال هو العكس.

كما أن باعث شراء الأسهم في حالات معينة هو للخروج من مأزق أو التغطية على مشكلة معينة فإن الباعث في حالات أخري مصدرة ثقة بجدوى الشراء عن قناعة تامة بصحة القرار وأهميته في الوقت المناسب وليس المجال هنا لتصنيف الشركات من حيث باعثها في شراء أسهم الخزانة بل أترك ذلك للمهتمين بهذا الشأن والذين هم على دراية بكفاءة ومهنية وأمانة القائمين على تلك الشركات.

رفع القيمة الدفترية بخفض لأي من جهة أخرى فإنه نظرا لإنخفاض أسعار الكثير من الأسهم الى أقل القيمة الدفترية لها فإن ذلك يجعل من استخدام حق شراء اسهم الخزانة حريا بالاهتمام حيث انه بشراء اسهم الخزانة بسعر يقل عن القيمة الدفترية للسهم ومن ثم تخفيض رأس المال به يتم تعزيز القيمة الدفترية للسهم وذلك برفعها الذي يعتبر مكسبا مباشرا لحقوق مساهمي الشركة، وهذا الاجراء ممكن تطبيقه وفقا للوائح والأنظمة المعمول بها، وتحكم ثلاثة عوامل رئيسية مدى استفادة مساهمي الشركة من هذا الاجراء وهي مدى انخفاض التكلفة اسهم الخزانة بالمقارنة مع سعر السوق اي كلما كان الفارق كبيرا بين تكلفة اسهم الخزانة والقيمة الدفترية للسهم كان ذلك افضل والعامل الثاني كمية الأسهم الممكن شراؤها بسعر يقل عن التكلفة الدفترية بما لا يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الشركة والعامل الثالث هو توفراحتياطيات لدى الشركة تغطي عملية الشراء وفقا لمتطلبات رسمية.

ونظرا لانخفاض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لأسهم العديدمن الشركات بسبب الظروف السلبية التي سادت خلال الأعوام الثلاث الماضية فإن هذا الوضع يؤهل بعض تلك الشركات الاستفادة بشكل ملموس حيث يظهر في الجدول رقم ٧ اكثر الشركات استفادة من تخفيض رأس المال بأسهم الخزانة المشتراه بنسبة ١٠٪ بفرضية شراء او استكمال تلك النسبة من رأس المال بأسعار ٢٠٠٠/١٢/٣١ وتمثل الاستفادة مدى نسبة رفع أو تعزيز القيمة الدفترية للسهم حيث تأتي على رأس القائمة شركة الرابطة للنقل حيث يمكن رفع القيمة الدفترية

جدول (٥) الشركات التي حققت فوائض غير مسجلة جراء اقتنائها اسهم الخزانة وفقا لأرصدة أسهم الخزانة في ٢٠٠٠/٩/٣٠ بإقفال ٢٠٠٠/١٢/٣١

الشركة	التكلفة الإجمالية الف د.ك.	عدد الأسهم في /٢٠٠٠/٩ ٣٠ الف سهم	النسبة ٪	تكلفة السهم د.ك	سعر السهم ٢٠٠٠/١٢/٣١ د.ك.	الفائض الف د.ك.	نسبة الفائض إلى رأس المال	رأس المال ألف د.ك.
بنك الخليج	١٣,٨٣٨	٤٠,٢٢٤	٤,٩	٠,٣٤٤	٠,٤٩٠	٥,٨٧١,٨	٧,١٥	٨٢,٠٨٦
البنك التجاري	٩٦٠	٤,١٦٣	٠,٤	٠,٢٣١	٠,٣٦٠	١٢٢,٤	٠,١٢	١٠٦,٣٦٢
الشرق الأوسط للاستثمار	١,٢٧٣	٦,٤١٦	٥,٣	٠,١٩٨	٠,٢٩٠	٥٨٧,٦	٤,٨٧	١٢,٠٧٥
المباني والتعمير	٤١٣	٤,٢٨٠	١,٤	٠,٠٩٦	٠,١٠٦	٤٠,٧	٠,١٤	٣٠,٠٠٠
اسمنت بورتلاند	٥١٥	٦٩٨	١,٠	٠,٧٣٨	٠,٧٥٠	٨,٥	٠,١٢	٧,١٥٥
الخرسانة الخلوية	١,٢٦٣	٦,٠٣٧	٨,٢	٠,٢٠٩	٠,٣٨٥	١,٠٦١,٢	١٤,٤٩	٧,٣٢٢
الخليج للزجاج	١٠٠	٥٢٠	٢,١	٠,١٩٢	٠,٢٠٢	٥,٠	٠,٢٠	٢,٥٣٠
الهواتف المتنقلة	٤,٠٢٨	٩,٥٠١	٢,٠	٠,٤٢٤	١,٥٦٠	١٠,٧٩٣,٦	٢٢,٩٧	٤٦,٩٨١
المجموعة البترولية	٢,٩٨٦	٧,٢٣٠	٦,٦	٠,٤١٣	٠,٤٨٠	٤٨٤,٤	٤,٤٥	١٠,٨٧٥
الكويتية للاغذية	٩٧٥	٣,٩٣٠	٣,٢	٠,٢٤٨	٠,٦٧٠	١,٦٥٨,١	١٣,٣٥	١٢,٤١٧
	٢٦,٣٥١					٢٠,٦٣٣	٦,٤٩	٣١٧,٨٠٣

للسهم من ١٣٢ فلس إلى ١٣٩ فلس اي بنسبة ٥,٦٪ إذا ما قامت تلك الشركة بشراء ١٠٪ من أسهمها بسعر ٢٠٠٠/١٢/٣١ وتخفيض رأس المال بها ويلي ذلك شركة أجيال العقارية الترفيهية بنسبة ٤,٧٪ نظرا لعدم تملكها لأي من أسهمها كما في ٢٠٠٠/١٢/٣١ وانخفاض القيمة السوقية للسهم عن الدفترية حيث يمثل سعر السوق ٥٧٪ من القيمة الدفترية وتليها شركة العقارات المتحدة بنسبة تعزيز٤,٦٪ لكون القيمة السوقية تمثل ٥٥٪ من القيمة الدفترية وملكيتها الحالية الضيئلة من اسهم الخزانة التي تقل عن ١٪ ويجب عدم الاستهانة بالنسب التي تبدو ضيئلة للوهلة الأولى فإن رفع القيمة الدفترية للسهم بنسبة ٢٪ إلى ٣٪ تشكل ملايين الدنانير في بعض تلك الشركات.

ويلاحظ من الجدول ٧ ايضا ان نسبة انخفاض القيمة الدفترية للسهم مقابل القيمة الدفترية للسهم ليس هو العامل الحاسم الوحيد في درجة استفادة حقوق المساهمين حيث يتدخل عامل الرصيد السابق لأسهم الخزانة كما في /٢٠٠٠ ١٢/٣١ وتكلفتها في ذلك كما يظهر حاليا في الجدول المذكور

وتتدخل قيود اخرى في امكانية الاستفادة من شراء اسهم الخزانة واطفائها منها مدى توفر السيولة لشراءتلك الأسهم ومدى استقرار الاسعار عند المستويات الحالية حيث بارتفاعها تقل أو تنعدم الاستفادة وبانخفاضها تزيد الاستفادة.

ومن الفوائد الأخرى لتلك العملية هوجمع الأسهم المشتتة بالسوق التي تؤدي في أكثر الأحيان إلي تخفيض السهم أكثر من اللازم حيث تكون تلك العملية معاكسة لزيادات رأس المال العشوائية وغير المدروسة التي حفلت بها الأعوام ١٩٦٦ و ١٩٩٧ والتي ساهمت بشكل أساسي من بين أمور أخري الى تدهور السوق خلال الأعوام الثلاث الماضية.

وفي نهاية بحثنا هذا فإننا نسعى الى تطوير متابعتنا له بشكل أفضل بصفة دورية بإذن الله ونتمني أن نكون قد وفقنا في محاولتنا المتواضعة لتسليط الضوء على هذا الموضوع الحيوي والمهم والذي له الأثر البالغ على المراكز المالية للشركات كما تبين من نتائج البحث أعلاه ولما لهذا الموضوع من أهمية على سوق الأسهم بشكل عام.

جدول(٦) الشركات التي حققت عجز غيرمسجل جراء اقتنائها اسهم الخزانة وفقا لأرصدة اسهم الخزانة في ٢٠٠٠/٩/٣٠ بإقفال ٢٠٠٠/١٢/٣١

الشركة	التكلفة الإجمالية الف د.ك.	عدد الأسهم في ٢٠٠٠/٩/٣٠ الف سهم	النسبة %	تكلفة السهم د.ك	سعر السهم ٢٠٠٠/١٢/٣١ د.ك.	العجز الف د.ك.	نسبة العجز إلى رأس المال	رأس المال ألف د.ك.
البنك الأهلي	٦,٦٦٠	٢٤,٤٧٧	٣,٨	٠,٢٧٢	٠,١٣٢	٣,٤٢٩,٠-	٣,٩٠-	٨٧,٨٥٨
بنك الشرق الأوسط	٤١٥	١,٥٧٢	٠,٢	٠,٢٦٤	٠,٢١٤	٧٨,٦-	٠,١١-	٧٠,٣٩٤
البنك العقاري	٣,١٤٢	١٠,٨٠٨	٣,٩	٠,٢٩١	٠,١٧٨	١,٢١٨,٢-	٣,٢٥-	٣٧,٤٨٣
بنك برقان	١٢,٧٦٠	٤٦,٤٣٧	٦,٢	٠,٢٧٥	٠,١٧٠	٤,٨٦٧,٤-	٦,٥٥-	٧٤,٣٤٢
الاستثمارات الوطنية	٦٧٨	٦,١٦٠	١,٥	٠,١١٠	٠,١٠٤	٣٧,٤-	٠,٠٩-	٣٩,٩٤٢
المشاريع	٣,٦٩٧	٣١,٣٣٥	٣,٠	٠,١١٨	٠,٠٧٢	١,٤٤٠,٩-	١,٣٧-	١٠٤,٩٦٢
الأهلية للاستثمار	١٣٠	٦١٩	٠,٤	٠,٢١٠	٠,١٧٢	٣٣,٥-	٠,١٦-	١٥,٠٠٠
الساحل	٣,١٢٧	٢١,٤٠٠	٥,٤	٠,١٤٦	٠,٠٩٨	١,٠٣٩,٨-	٢,١٦-	٣٩,٤٧٦
المستثمرالدولي	٤,٠٢٩	١٥,٩٠٠	٩,٠	٠,٢٥٣	٠,٢١٢	٦٥٨,٢-	٣,٧٢-	١٧,٦٨٠
بيت الأوراق	٣,٢٩٦	١٣,٨٨٤	٩,٨	٠,٢٣٧	٠,٢١٢	٣٥٢,٦-	٢,٤٩-	١٤,١٧٥
الاستثمارات	١,٦٧٩	١١,٥٧٠	٤,٦	٠,١٤٥	٠,٠٩٤	٥٩١,٤-	٢,٣٣-	٢٥,٣٥٨
الصناعية	٤,٣٣٩	٢٢,٧٧٢	٦,٠	٠,١٩١	٠,١٠٨	١,٨٧٩,٦-	٤,٩٣-	٣٨,١١٥
مجموعة الأوراق	٢,٤٥٤	١٧,٥٢٠	٤,٤	٠,١٤٠	٠,١٠٤	٦٣١,٩-	١,٥٩-	٣٩,٦٦٨
المركز المالي	٢٢٦	١,١٢٠	٠,٥	٠,٢٠٢	٠,٠٩٩	١١٥,١-	٠,٥٢-	٢١,٩٤٤
المجموعة الدولية	٦٢٦	١,٩٩٠	١,٨	٠,٣١٥	٠,٢٩٠	٤٨,٩-	٠,٤٣-	١١,٣١٠
الخليج للتأمين	١٨٨	٤٥٨	٠,٧	٠,٤١٠	٠,٣٢٥	٣٩,٢-	٠,٦٢-	٦,٣٢٨
وربة للتأمين	٥٢٢	٤,٠٢٠	٠,٩	٠,١٣٠	٠,٠٦٩	٢٤٤,٦-	٠,٥٢-	٤٧,١٢٣
العقارات المتحدة	٣,٧٩٢	٢٣,٣٥٥	٥,٣	٠,١٦٢	٠,١١٠	١,٢٢٣,٠-	٢,٧٥-	٤٤,٤١٩
الوطنية العقارية	١,٩٤٢	٥,٧٥٩	٢,٤	٠,٣٣٧	٠,٢٦٥	٤١٥,٩-	١,٧٤-	٢٣,٨٤١
الصالحية العقارية	١,٧٠٣	٢٣,٦٥٠	٥,٩	٠,٠٧٢	٠,٠٥٥	٤٠٢,٣-	١,٠١-	٤٠,٠٠٠
اللؤلؤة العقارية❖	١,٩٤٣	١١,٠٦٧	٨,٨	٠,١٧٦	٠,١٢٢	٥٩٢,٨-	٤,٧٠-	١٢,٦٠٠
المصالح العقارية	١,٠٧٨	١٤,٠٣٨	٥,١	٠,٠٧٧	٠,٠٤٤	٤٦٠,٣-	١,٦٩-	٢٧,٣١٣
العربية العقارية	١,٤٢٩	٩,٩٢٥	٦,٦	٠,١٤٤	٠,١٠٢	٤١٦,٧-	٢,٧٨-	١٥,٠٠٠
الاتحاد العقارية	٢,٧٥٨	٥,٣٣٨	١,٠	٠,٥١٧	٠,٣٤٠	٩٤٣,١-	١,٧٠-	٥٥,٣٢٥
الصناعات الوطنية	١,١٢٨	٤,٢٨٣	٢,٨	٠,٢٦٣	٠,١٦٤	٤٢٥,٦-	٢,٨٠-	١٥,٢٠٧
الأنابيب المعدنية	٣٨٤	١,٩٢٠	٠,٥	٠,٣٠٠	٠,١٥٨	٨٠,٦-	٠,٢١-	٣٧,٦٩٢
اسمنت الكويت	٧١٤	١,٣٣٠	٦,٠	٠,٥٣٧	٠,٣٥٥	٢٤١,٩-	١٠,٩٥-	٢,٢٠٩
الصناعات الورقية	٦,٧٨٢	٧٨,١٨٠	٩,٨	٠,٠٨٧	٠,٠٧٠	١,٣٠٩,٤-	١,٦٤-	٨٠,٠٠٠
صناعات المتحدة	١,٥٤١	٤,٥٠٧	١,٥	٠,٣٤٢	٠,١٧٠	٧٧٤,٨-	٢,٥٨-	٣٠,٠٠٠
بوبيان للكيماويات	١,٧٧٩	٧,٠٢٥	٢,٢	٠,٢٥٣	٠,١٧٤	٥٥٦,٧-	١,٧٢-	٣٢,٣٢١
المخازن العمومية	١٩٣	٦٧٠	٠,٢	٠,٢٨٧	٠,٠٥٦	١٥٤,٥-	٠,٦٩-	٢٢,٣١٢
مجمعات الأسواق	٤٨٣	٢,٤٤٠	٢,٠	٠,١٩٨	٠,١٧٠	٦٨,٢-	٠,٥٥	١٢,٣٦٦
الخدمات التعليمية	٤٧٩	٢,٤٩٩	٠,٩	٠,١٩٢	٠,٠٧٢	٣٩٩,١-	١,١١-	٢٧,٠٢٧
مركز سلطان	١٠٦	٤٤٠	٢,٠	٠,٢٤١	٠,٢٢٤	٧,٤-	٠,٢٢-	٢,٢٥٠
مجموعة عربي	٩٠١	١,٥٠٠	٠,٥	٠,٦٠١	٠,٤٩٠	١٦٦,٠-	٠,٥٥-	٣٠,٠٠٠
الوطنية للاتصالات	٨٥٢	٩,١٩٥	٦,٠	٠,٠٩٢	٠,٠٨٤	٧٩,٦-	٠,٥٢-	١٥,٤٠٠
الأسماك المتحدة	٨٠	٤١٠	٠,٤	٠,١٩٥	٠,٠٨٦	٤٤,٧-	٠,٣٩-	١١,٥٤٠
الدواجن المتحدة	٧٨,٠٣٤					٣٥,٣٤٩-	٢,٠٦-	١,٢٣٧,٩٨١

❖ لم تتوافر ارقام ٢٠٠٠/٩/٣٠ لشركة اللؤلؤة حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١ حيث تم اعتماد ارقام ٢٠٠٠/٦/٣٠

جدول (٧) الشركات الأكثر استفادة من استخدام أسهم الخزانة في تخفيض رأس المال

الشركة	رأس المال ألف د.ك.	الأسهم المصدرة ألف سهم	حقوق المساهمين الف د.ك.	اسهم الخزانة في ٢٠٠٠/٩/٣٠ الف سهم	تكلفتها الف د.ك.	النسبة %	الأسهم القائمة ألف سهم	القيمة الدفترية للسهم د.ك.	القيمة السوقية للسهم د.ك. ٢٠٠٠/١٢/٣١	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية مرة	عدد الأسهم الممكن شراؤها ألف سهم	تكلفة السهم الجديدة الف د.ك.	اجمالي تكلفة اسهم الخزانة الف د.ك.	متوسط تكلفة سهم الخزانة الف د.ك.	القيمة الدفترية الجديدة للسهم د.ك.	نسبة ارتفاع القيمة الدفترية %
الرابطة للنقل	٦,٦٥٥	٦٦,٥٥٠	٨,٧٨٢	٠	٠	٠,٠	٦٦,٥٥٠	٠,١٣٢	٠,٠٦٥	٠,٤٩	٦,٦٥٥	٤٣٢	٤٣٢	٠,٠٦٥	٠,١٣٩	٪٥,٦
أجيال العقارية	٧,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١١,٩٧٥	٠	٠	٠,٠	٧٠,٠٠٠	٠,١٧١	٠,٠٩٨	٠,٥٧	٧,٠٠٠	٦٨٦	٦٨٦	٠,٠٩٨	٠,١٧٩	٪٤,٧
العقارات المتحدة	٤٧,١٢٣	٤٧١,٢٢٠	٥٩,١١٣	٤,٠٢٠	٥٢٢	٠,٩	٤٦٧,٢١٠	٠,١٢٧	٠,٠٦٩	٠,٥٥	٤٣,١٠٣	٢,٩٧٤	٣,٤٩٦	٠,٠٧٤	٠,١٣٢	٪٤,٦
الاستشارات المالية	١٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٠,٠٩١	٠	٠	٠,٠	١٥٠,٠٠٠	٠,١٣٤	٠,٠٨٥	٠,٦٣	١٥,٠٠٠	١,٢٧٥	١,٢٧٥	٠,٠٨٥	٠,١٣٩	٪٤,١
التمدين العقارية	٣٥,١٦٩	٢٥١,٦٩٠	٣٤,١١٠	٠	٠	٠,٠	٢٥١,٦٩٠	٠,١٣٦	٠,٠٩١	٠,٦٧	٢٥,١٦٩	٢,٢٩٠	٢,٢٩٠	٠,٠٩١	٠,١٤٠	٪٣,٧
مجموعة المشاريع	١٠٤,٩٦٢	١,٠٤٩,٦٢٠	١٣٤,١٩٧	٣١,٣٢٥	٣,٦٩٧	٣,٠	٠١٨,٢٨٥	٠,١٣٢	٠,٠٧٢	٠,٥٥	٧٣,٦٣٧	٥,٣٠١	٨,٩٩٨	٠,٠٨٦	٠,١٣٦	٪٣,٥
المتحدة للدواجن	١١,٥٤٠	١١٥,٤٠٠	١٤,٥٨٣	٤١٠	٨٠	٠,٤	١١٤,٩٩٠	٠,١٢٧	٠,٠٨٦	٠,٦٨	١١,١٢٠	٩٥٧	١,٠٣٧	٠,٠٩٠	٠,١٣١	٪٣,٤
اصلاح السفن	١٣,٥١١	١٣٥,١١٠	٢٠,٣٧٣	٠	٠	٠,٠	١٣٥,١١٠	٠,١٥١	٠,١١٠	٠,٧٣	١٣,٥١١	١,٤٨٦	١,٤٨٦	٠,١١٠	٠,١٥٥	٪٣,٠

في حالة تخفيض رأس المال بنسبة ١٠٪

المنافسة بين مكاتب المراجعة وأثرها على استقلال المراجعين

الدكتور / سامي وهبة متولي
أستاذ المراجعة
بكلية التجارة (بنين)
جامعة الأزهر
والمعار حاليا إلى
كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

مقدمة:

يعتبر الاستقلال أهم سمة يجب أن تتوافر في المراجعين، بل هي الأساس الذي تقوم عليه مهنة المراجعة والسبب الرئيسي في وجودها في المجتمع، ومن ثم تفقد مهنة المراجعة شرعية وجودها في المجتمع إذا فقد المراجعون استقلالهم. (WALLACE, 1986,P.172) ولقد ناقش موتز وشرف (Mautz and Sharaf) استقلال المراجعين من وجهة نظر المجتمع، وخلصا إلى أنه على الرغم من أن المراجعين المزاولين للمهنة يفترض فيهم دائما الكفاءة المهنية، إلا أن الاستقلال غير مفترض فيهم دائما (Mautz and Sharaf, 1961, P. 210) . فاستقلال المراجعين قد يتضاءل قليلا أو كثيرا في الواقع العملي كنتيجة للعديد من العوامل التي تعتبر تهديداً حقيقياً للاستقلال. ومن بين هذه العوامل المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة للحصول على عملاء مراجعة والتي قد تجعل من الصعب على المراجعين أن يحافظوا دائما على استقلالهم عند اتخاذ قراراتهم في عمليات المراجعة. ويؤكد على ذلك موتز (Mautz) بقوله: من المحتمل أن يقوم المراجع عن غير قصد بتلبية رغبات العميل في مواجهة المنافسة الشديدة مع غيره من مكاتب المراجعة ، والتي لا يمكن أبعادها عن ذهنه أو من تفكيره عند اتخاذه للقرار في عملية المراجعة، (Mautz, 1972, p.91).

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر ا لمنافسة بين مكاتب المراجعة للحصول على عملاء مراجعة على استقلال المراجعين، ولتحقيق هذا الهدف، فإنه لابد أولا من تحديد مفهوم الاستقلال وأهميته لمهنة المراجعة، حتى يمكن دراسة مدى إمكانية أن يحافظ المراجعين على استقلالهم في ظل المنافسة الشديدة فيما بينهم للحصول على عملاء مراجعة جدد، أي لدراسة مدى تأثير المنافسة على استقلال المراجعين، ومن ثم بيان أثرها على مستقبل مهنة المراجعة في المجتمع.

كما يهدف هذا البحث أيضا إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه المعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة والسلوك المهني، لدعم استقلال المراجعين في مواجهة تهديدات المنافسة، وكذلك دراسة دور حجم مكتب المراجعة في دعم المزايا التنافسية في سوق خدمات المراجعة.

لذلك، تنقسم الدراسة في هذا البحث إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

أولا: مفهوم الاستقلال، وأهميته لمهنة المراجعة.

ثانيا: مدى تأثير المنافسة بين مكاتب المراجعة على الاستقلال.

ثالثا: دور معايير المحاسبة والمراجعة، ومعايير السلوك المهني في دعم الاستقلال.

رابعا: حجم مكتب المراجعة ودوره في دعم المزايا التنافسية.

ثم يعرض الباحث في نهاية هذا البحث ملخصا بأهم نتائجه.

أولاً: مفهوم الاستقلال وأهميته لمهنة المراجعة:

يعرف الاستقلال في المراجعة تقليديا بأنه «القدرة على التصرف بنزاهة وموضوعية» (American Institue of Certified Public Accountants) "AICPA", 1972, PP. 25 - 31. Also see: AICPA, 1988, P.3.)

ويقصد بالنزاهة هنا، قدرة المراجع على اتخاذ القرارات الأخلاقية الصعبة حول الخطأ والصواب عن طريق تطبيق قواعد السلوك الأخلاقي على الحالات المختلفة، والقدرة على الحكم على الأمور، بدون تحيز من وجهة نظر جميع الأطراف التي قد تتأثر بهذه الأحكام (Anderson and Ellyson, 1986, P. 69) أما الموضوعية فيقصد بها الحياد، والأمانة ، وعدم التحيز، وعدم تأثر المراجع بالأهواء أو المصالح الشخصية.

(Burton, Palmer and Kay, 1981, P.11. Also see: International Federation of Accountants, 1980, P.6.)

ويعتبر الاستقلال وفقا لهذا المفهوم التقليدي مسألة ذهنية (State of minid) أو اتجاه فكري، وهو ما يطلق عليه الاستقلال الذهني أو الحقيقي (independence in fact) وهو بذلك لا يمكن قياسه أو إثباته، ولكن من المفترض أن يتمسك به المراجع حيث يفترض أنه يتمسك بالأخلاق الحميدة والسلوك القويم في كل تصرفاته وأحكامه، ومن ثم يفترض فيه النزاهة والموضوعية أو الاستقلال الحقيقي (Dykzhoorn and Sinnning, 1991, p.99).

ويجب على المراجعين تجنب جميع التصرفات أو العلاقات التي قد تثير الشك في استقلالهم وموضوعيتهم، حيث أن مستخدمي تقارير المراجعين لا يمكنهم الحكم على الاستقلال الحقيقي أو الذهني للمراجعين، وإنما يعتمدون في قياس ذلك على بعض المظاهر الخارجية التي يجب أن تدل على استقلال المراجعين، وهذه المظاهر التي تدل على الاستقلال تسمى بالإستقلال الظاهري (independence in appearance) وهو ضروري جدا للمحافظة على ثقة المجتمع في مهنة المراجعة واحترامه لها، إلا أن احتفاظ المراجع بمظاهر الاستقلال (الاستقلال الظاهري) لا يضمن النزاهة والموضوعية التي تنشأ عن الاستقلال الذهني (الاستقلال الحقيقي) لذلك، يجب أن يكون الاستقلال حقيقيا وظاهراً للآخرين.

(Mautz and Sharaf, 1961, pp. 204 - 205) (Also see: Lee, T. A., 1986, P. 68.)

وتعترف جميع المجامع والمنظمات المهنية في كل أنحاء العالم بأهمية الاستقلال كأساس منطقي للمراجعة، وكضرورة لازمة لكل من يزاول هذه المهنة، وفي سلوكهم المهني . ولكن يجب ملاحظة أن هذه المعايير تتعامل فقط مع مظاهر الاستقلال أو الاستقلال الظاهري، فالاستقلال الظاهري يعتمد على إدراك مستخدمي تقارير المراجعين ومدى فهمهم له، ولذلك فهو مفهوم تجريبي يمكن قياسه وإقامة الدليل عليه أو إثباته، أما الاستقلال الحقيقي، والأهم، فسوف يظل دائماً مسألة ضمير واتجاه فكري يصعب على غير المراجعين أنفسهم ملاحظته أو إثباته.

ويعتبر الاستقلال (Independence)، وفقا للمفهوم السابق، الأساس الذي تقوم عليه مهنة المراجعة والسبب الرئيسي في وجود هذه المهنة. (Wallace, 1986, P. 172) . فالاستقلال والمراجعة وجهان لنفس العملة (Woolf, 1986, P. 18.) . فالحاجة إلى المراجعة المستقلة تنبع أساسا من وجود تعارض في المصالح، وفجوة العزلة (Remoteness Gap) بين المساهمين والإدارة في الشركة، فجوهر المراجعة هو التحقق من صحة التقارير المالية التي تعدها إدارة الشركة وتقدمها إلى المساهمين. والإدارة لديها دائما الدافع على تقديم تقارير مالية قد لا تعبر عن حقيقة الأحوال المالية والاقتصادية للشركة. فقد تحاول الإدارة إساءة عرض المعلومات المالية المقدمة إلى المساهمين لتظهر الشركة في صورة ناجحة من حيث الربحية، والإنتاجية، والنمو، بهدف بيان مدى نجاحها وكفاءتها في إدارة أموال المساهمين. (Antle, 1984, p.2.) وينبع هذا الدافع من حقيقة أن هذه التقارير المالية التي تعدها إدارة الشركة سوف يستخدمها المساهمين في تقويم أداء الإدارة والذي لا يمكنهم الوصول إليه مباشرة بدون تكلفة

كبيرة جدا، ومن هنا نشأت الحاجة إلى المراجعة والأساس للثقة في المعلومات المالية التي تحتوي عليها القوائم المالية، وكلما زاد استقلال المراجعين، زادت ثقة المساهمين والمستخدمين الآخرين في القوائم المالية، وفي عمل المراجعين وتقاريرهم عن تلك القوائم المالية، وبالتالي، يمكن القول جازما بأنه إذا فقد المراجعين استقلالهم فإنهم يفقدون بذلك السند الأساسي لمزاولة مهنة المراجعة، حيث يصبح المراجع في هذه الحالة تابع (Dependent)، والمراجع التابع لن يكون لرأيه عن القوائم المالية أية قيمة على الإطلاق (Firth, 1980, p.451). ويترتب على ذلك منطقيا أن يفقد المراجعين ثقة المجتمع فيهم، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة في القوائم المالية، وتزداد حدة عدم التأكد، وتعم الفوضى أسواق رأس المال. (Dopuch and Simunic, 1982, P.401.) (Also see: thomas and Henke, 1983, and Anderson and Ellyson, 1986.)

وعلى الرغم من كل هذه الأهمية لاستقلال المراجعين، إلا أنه لا يمكن توقع أن يعمل المراجع أو يصدر أحكامه وهو في حالة من الاستقلال التام أو المطلق (Lee, 1986, P.74.) فالاستقلال في المراجعة نسبي، نظرا لطبيعة عمل المراجع التي تتطلب منه أن يكون على اتصال دائم مع الإدارة أثناء الاستفسارات وجمع أدلة المراجعة، كما أن المراجع يحصل على أتعاب من الشركة مقابل ما يؤديه من خدمة المراجعة، وربما خدمات مهنية أخرى بخلاف خدمة المراجعة، الأمر الذي يبدو معه المراجع، على الأقل من حيث الظاهر، متحيزا مع الإدارة التي تدفع له أتعابه، سواء كانت تلك الأتعاب محددة بمعرفة المساهمين، أو أن الإدارة تقترح تحديدها ويوافق عليها المساهمين بعد ذلك. ولقد حاول التأكيد على ذلك ريك أنتل (Rick Antle) في بحثه المنشور عام ١٩٨٤، تحت عنوان استقلال المراجع (Antle, 1984, PP. 1 - 10). فلقد قدم أنتل مفهومين لاستقلال المراجع يحددان متى يكون استقلال المراجع قويا، ومتى لا يكون قويا، لمحاولة التأكيد على وجود درجات متعددة للاستقلال بناء على وجود خطط لحوافز مادية أخرى بخلاف الأتعاب المعروضة عليه من المساهمين، ولقد أسس أنتل محاولته على كل من نظرية الوكالة (Agency Theory)، ونظرية المباريات (Game Theory)، مع افتراض أساسي وهو أن المراجع ، كوكيل عن المساهمين، له مصالح شخصية يسعى إلى تحقيقها أثناء قيامه بعملية المراجعة، في ظل مخاطرة أخلاقية، وهي إمكانية مخالفة ضميره المهني والخروج على معايير الأداء المهني والسلوك الأخلاقي لتحقيق مكاسب شخصية له. (Antle, 1984, pp. 1 - 2).

ويفسر أنتل محاولته بأنها تقوم على وجود مفاهيم للتوازن في المصالح بين الأطراف الأساسية في هذه المباراة وهم المساهمين، كطرف أصيل، وكل من الإدارة والمراجع، كوكيلين عن المساهمين، والتعاون الكامل بين الإدارة والمساهمين غير مفترض في هذه المباراة، وإلا لما كانت هناك حاجة إلى لجوء المساهمين إلى خدمات المراجع المستقل، فالتعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين شرطاً أساسياً لدخول المراجع الخارجي المستقل طرفا في هذه المباراة. كما يفترض أن المراجع المستقل لن يتواطأ مع الإدارة، للإضرار بمصالح المساهمين، وفي نفس الوقت لا يتوقع أن يعمل المراجع المستقل ضد مصالحه الشخصية. وتتدرج مصالح المراجع الشخصية من مجرد التعاون المعتدل مع الإدارة، إلى التطرف في ذلك التعاون إلى حد التآمر معها، بما في ذلك حصوله على مدفوعات جانبية من الإدارة (Antle, 1984, PP. 6 - 7).

ويتفق الباحث مع أنتل على النتيجة التي توصل إليها، وهي وجود درجات عديدة من الاستقلال في المراجعة، إلا أنه لا يتفق معه فيما يتعلق بالأساليب التي توصل من خلالها إلى تلك النتيجة. فالأتعاب والحوافز المادية الأخرى ليست العامل الحاسم والوحيد في تحديد درجة استقلال المراجع كما يدعي أنتل. فالضمير المهني للمراجع، والمحافظة على السمعة الطيبة لمكتب المراجعة، والخوف من الوقوع تحت طائلة القانون، أو العقوبات التأديبية للمنظمة المهنية، قد تكون جميعها عوامل هامة للمحافظة على الاستقلال، وهي عوامل

معنوية لم تدخل ضمن مدخلات الأساليب والنماذج الكمية التي استخدمها آنتل للتوصل إلى مفاهيمه للاستقلال.

لذلك، ناقش العديد من الباحثين المفهوم النسبي للاستقلال في المراجعة على أنه مقدرة المراجع على مقاومة محاولات الإدارة للتدخل في عمله والضغط عليه للتأثير على سلوكه وقراراته» (انظر على سبيل المثال:

Goldman and Barlev, 1974; Watts and Zimmerman, 1981; Wilson, 1983, Knapp, 1985; and Lee, 1986.)

ويشير هؤلاء الباحثون من بين الكثيرين غيرهم، إلى وجود اختلال في توازن القوة في العلاقات بين المراجعين والشركات عملاء المراجعة، وإلى أن ميزان القوى يميل لصالح الشركات مما يهدد استقلال المراجعين، وقد يؤدي إلى فقدان الثقة في المراجعة المستقلة. فالضغوط على المراجعين تأتي من مصادر متعددة، وهي أقوى من مصادر القوة لدى المراجع لمقاومة هذه الضغوط، فهناك ضغوط نفسيه على المراجع تقع عليه عندما يجد نفسه في تعارض بين مصلحته الشخصية وضرورة الالتزام الكامل بالمعايير المهنية، وذلك عندما يكون في موقف يمكنه من تحقيق مكاسب شخصية عن طريق الخروج على مقتضيات معايير المراجعة ومعايير السلوك المهني، أو يجعله هذا الموقف يخسر ماديا من الالتزام الكامل بتطبيق هذه المعايير. وقد اهتمت قوانين الشركات في معظم دول العالم بهذا النوع من الضغط على المراجعين ووضعت القواعد التي تحظر عليهم أن يكون لهم مصالح شخصية، أو مالية، في الشركات التي يقومون بمراجعة حساباتها (مادة ١٠٤ من قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١مثلاً)، كما اهتمت بذلك أيضاً المنظمات المهنية وتقوم بمراقبة مدى التزام المراجعين بالمعايير المهنية، ومعاقبة من يخرج عليها، (انظر المادتين ٨، ١٨ من دستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصري، المصدر بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٥٨).

كما يتعرض أيضا المراجع للضغط عليه من كل من المساهمين والإدارة لتعارض المصالح فيما بينهم، حيث يعتمد المساهمون على تقرير المراجع على القوائم المالية في تقويم أداء الإدارة، وذلك على النحو السابق أيضاحه من قبل. وقد اهتم بذلك أيضا قوانين الشركات والمنظمات المهنية في معظم دول العالم، ووضعت القواعد التي تكفل المحافظة على استقلال المراجعين عن الإدارة، ومنها أن يتم تعيين المراجع، وتحديد أتعابه، وتغييره بواسطة الجمعية العامة للمساهمين في الشركة (انظر مثلا المادة ١٠٣ من قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١).

ولكن يحدث في الكثير من الأحيان تعارض في المصالح بين المراجع والشركة، ويقع عليه الضغط من كل من الإدارة والمساهمين لتغيير أحكامه أو رأيه في تقرير المراجعة، ففي حالة احتواء تقرير المراجع على معلومات قد تتسبب في إحجام المستثمرين المرتقبين، أو المقرضين والدائنين الآخرين، عن الاستثمار في الشركة، أو التعامل معها، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم الشركة في البورصة، وتعرض إدارة الشركة للانتقادات من جانب المساهمين، فإن الإدارة في هذه الحالة، وبموافقة ضمنية من المساهمين، سوف تحاول الضغط على المراجع لتغيير سلوكه أو قراراته وتغيير رأيه في تقرير المراجعة، وفي مثل هذه الحالات،، تمتلك الشركة قوة مؤثرة وفاعلة في مواجهة المراجع تستمدها من ثلاثة مصادر هي:

١ - قدرة على تعيين وتغيير المراجع.

٢ - قدرة على تحديد أتعاب المراجع.

٣ - قدرة على تحديد ظروف عمل المراجع.

ويمتلك المراجع قدرة محدودة على مقاومة الضغط عليه من الشركة يستمدها من ثلاثة مصادر أيضا هي:

١ - طبيعة العمل المؤدى.

٢ - المستفيد من خدمات المراجعة.

٣ - معايير المراجعة ومعايير السلوك المهني.

وبمقارنة مصادر القوة لدى الشركة في مواجهة المراجع، مع مصادر قوة المراجع، خلص جولدمان وبارليف إلى أنه من المحتمل أن يذعن المراجع لطلبات الشركة ويخرج عن معايير الأداء المهني في المراجعة، ومعايير السلوك المهني، نظرا لأن

مقدرته على مقاومة الضغط محدودة. (Goldman and Barlev, 1974, P. 712.) فاعتماد المراجع على الشركة أكبر كثيرا من اعتماد الشركة على المراجع، حيث أن أتعاب المراجعة لها أهمية كبيرة بالنسبة للمراجع تفوق أهمية عملية المراجعة ونتائجها بالنسبة للشركة.

وكذلك فإن البدائل المتاحة أمام الشركة في اختيار المراجع، وتحديد أتعابه، أكبر كثيرا من البدائل المتاحة أمام المراجع. وبالتالي فإن عدم تلبية المراجع لرغبات الشركة قد يجعلها تقوم بتغييره، أو تغيير شروط تعيينه وأتعابه، وتلعب المنافسة بين مكاتب المراجعة هنا دوراً كبيراً في هذا المجال لزيادة قوة الشركة في مواجهة المراجع، وفي إضعاف قوة المراجع وقدرته على مقاومة الضغط الذي يقع عليه من جانب الشركة، وكذلك، فإن كون المستفيد من خدمة المراجعة أطراف أخرى بخلاف الشركة التي تدفع الأتعاب، يقلل من قيمة المراجعة للشركة ويضعف من قوة المراجع ومقدرته على مقاومة ضغوط الشركة (Goldman and Barlev, 1974, P 711.) وأخيرا فإن معايير المراجعة ومعايير السلوك المهني لا يلتزم بها المراجعون تماما، حيث أن مراقبة الالتزام بها ومعاقبة من يخرج عليها نادرة الحدوث.

وفي الجزء الثاني من هذا البحث يركز الباحث على مدى تأثير المنافسة بين مكاتب المراجعين على توازن القوى بين المراجعين والشركات عملاء المراجعة، ومن ثم مدى تأثير المنافسة على استقلال المراجعين.

ثانياً: مدى تأثير المنافسة بين مكاتب المراجعة على الاستقلال:

يوجد في الفكر المحاسبي المنشور وجهتي نظر متعارضتين فيما يتعلق بأثر المنافسة بين مكاتب المراجعة في الحصول على العملاء على استقلال المراجعين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكي للتقارير، والمحاسبة، والإدارة للجنة العمليات الحكومية، في الدراسة الشاملة التي قامت بها والمنشورة في عام ١٩٧٦م بعنوان "The Accounting Establishment"، والمعروفة باسم تقرير لجنة ميتكالف، (The Metcalf Study Report)، ترى أن المنافسة الموجودة في مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا محدودة جداً مما يجعل مكاتب المحاسبة الثمانية الكبرى [1] لها تأثير قوي على المهنة في مجال وضع معايير المحاسبة والمراجعة، ومن ثم فقد تؤدي سيطرة هذه المكاتب على المهنة إلى توجيهها لخدمة مصالحها مما يؤثر سلبا على الاستقلال (U.S. Senate, 1976. PP. 35 - 46).

وفي بريطانيا، توجه المكاتب الصغرى الاتهام إلى المكاتب الكبرى التي كان لها تأثيرا كبيرا في وضع إرشادات المراجعة، بأنها تجعل من أنشطة المكاتب الصغرى كبش الفداء للاستقلال، حيث أن بعض هذه الإرشادات تساعد على الإتجاه لتغيير المراجعين مما يساعد المكاتب الكبرى على الحصول على المزيد من العملاء على حساب المكاتب الصغرى أو متوسطة الحجم (Firth, 1980. P. 454.) . وكذلك يجادل بعض الباحثين بأن المنافسة بين مكاتب المراجعة لا يمكن أن تؤثر على استقلال المراجعين، حيث أن الخوف من فقد العميل يقابله دائما الخوف من أن يفقد المراجعين سمعتهم ومن ثم استمراريتهم في مزاولة المهنة إن هم فقدو استقلالهم. (Woolf, 1986, PP. 17 - 28.).

وعلى النقيض من هذا الرأي ، نجد أن لجنة مسئوليات المراجعين، والمعروفة باسم لجنة كوهين، في تقريرها النهائي الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام ١٩٧٨، ترى أن الزيادة في المنافسة بين المراجعين، وليس نقص المنافسة فيما بينهم، هي التي يمكن أن تهدد الاستقلال، من حيث أنها تؤثر سلبا على جودة الأداء في المراجعة، ومن ثم تمثل مخاطرة حقيقية تهدد مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا في الوقت الراهن (AICPA, THE COHEN REPORT,

---

(١) تشمل مكاتب المحاسبة الأمريكية الثمانية الكبرى في ذلك الوقت، والتي كان يشار إليها الثمانية الكبرى(THE BIG EIGHT)، والتي أصبحت الآن بعد الاندماجات الحديثة فيما بينها تسمى الستة الكبرى (The Big Six) ما يلي:

Arthur Andersen; Coopers and Lybrand; Deloitte and Touches; Ernst and Young; Peat; Marwick; Main; and Price Waterhouse.

1978, P.109.). فمكتب المراجعة الذي يسمح للمنافسة أن تؤثر على طبيعة عمله، وضمنيا على أتعابه، يكون أقرب إلى فقد الاستقلال، ولقد أكدت على هذه النتيجة معظم البحوث الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد نشر ذلك التقرير. فلقد أثبت الزملاء فارمر، ورينتبرج، وترومبتر في دراستهم المنشورة نتائجها في عام ١٩٨٧، أنه من المحتمل أن يقبل المراجع معالجات محاسبية متناقضة إذا كان احتمال أن يفقد العميل كبيرا إن هو تحفظ في تقريره. (Farmer, Rittenberg and Trompeter, 1987, PP. 1 - 14.) حيث تبين لهم أنه كلما زاد اعتقاد المراجع بوجود مكاتب مراجعة أخرى مستعدة لقبول مراجعة حسابات العميل، وربما بأتعاب أقل، كلما زاد احتمال قبوله لرغبات العميل، وعدم التحفظ في تقريره حتى لا يقوم العميل بتغييره، ومن ثم يزيد احتمال فقده للاستقلال.

والخطورة في المنافسة، كتهديد للاستقلال، تكمن في أنها تتيح فرص أكبر أمام الشركات عملاء المراجعة، وتخلق لديهم الدافع لتغيير المراجعين، ليس فقط بهدف تقليل الأتعاب، ولكن أيضا بهدف البحث عن مراجعين لا يعارضون في تلبية طلبات هؤلاء العملاء، وهي الظاهرة التي انتشرت في معظم الدول وتعرف بظاهرة «تسوق الرأي» (Opinion Shopping). ولقد ثبت فعلا من نتائج الدراسات والبحوث الميدانية التي أجريت حديثا في الولايات المتحدة الأمريكية. أن المراجعين الذين تحفظوا في تقاريرهم، قد تم تغييرهم فعلاً في معظم الحالات. (أنظر مثلاً: Chow and Rice, 1982, PP. 326 - 335, Mutchler, 1984, PP. 17 - 29, and Craswell, 1988, PP. 23 - 31.)

ومن المؤكد أن مكاتب المراجعة تعمل في سوق شديدة المنافسة، ولا يوجد احتكار في سوق خدمات المراجعة، وحتى بالنسبة لمكاتب المراجعة الكبيرة، (١)، والتي قد تبدو مسيطرة على سوق المراجعة، فإن المنافسة شديدة جدا فيما بينها كما هو الحال بالنسبة لمكاتب المراجعة المتوسطة أو الصغيرة. (Nichols and Smith, 1983, P. 534.) . وعلى ذلك، فالمراجعين يعملون في سوق مشترين، وفي مثل هذه الحالة فإن المنافسة الشديدة فيما بينهم للحصول على عملاء مراجعة يفترض أنها تمثل تهديدا حقيقيا للاستقلال، ومن ثم تهديدا خطيرا لمستقبل مهنة المراجعة، إن لم يلتزم المراجعين بمعايير المراجعة، ومعايير السلوك المهني، لحماية الاستقلال، وإن لم تقم المنظمات المهنية بمراقبة تطبيق هذه المعايير بكل دقة، ومعاقبة من يحاول الخروج عليها، فالمنافسة الشديدة لا تهدد فقط الاستقلال الظاهري للمراجعين، وإنما تهدد أيضا الاستقلال الحقيقي، حيث لا يمكن استبعادها من ذهن أو تفكير المراجع عند تأديته للمراجعة، أو عند تقييمه لأدلة المراجعة ونتائجها، أو عند إعداده لتقريره عن نتائج عملية المراجعة. وتؤكد نتائج البحث الميداني الذي قام داندولف شوكلي () . والمنشورفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١، علي سلامة هذا الافترض . فقد خلص شوكلي إلي أن درجة المنافسة بين المراجعين تزيد من درجة المخاطرة بأن الاستقلال قد يتأثر سلباً.

(Shockley, 1981, P. 791.)

ويرى الباحث، استنادا إلى أن المنطق الذي يحكم الأفكار الأساسية لاستقلال المراجع، وإلى نتائج البحوث والدراسات الميدانية التي أجريت في الخارج، والتي تم استعراض نتائج بعضها في هذا البحث، أن المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة للحصول على عملاء مراجعة يمكن أن تهدد الاستقلال الحقيقي للمراجعين، كما أنها تزيد من قدرة الشركات في الضغط على المراجعين، وتقلل من مقدرة المراجعين على مقاومة ذلك الضغط، مما يزيد من اختلال توازن القوى بين المراجعين والشركات عملاء المراجعة، وجعل ميزان القوى يميل أكثر لصالح الشركات مما يعتبر تهديدا خطيرا لمستقبل مهنة المراجعة.

---

(١) يقصد عادة بمكاتب المراجعة الكبيرة، ذلك المكاتب التي تقوم عادة بمراجعة الشركات المساهمة العامة المدرج أسهمها في بورصات الأوراق المالية، أما مكاتب المراجعة الصغيرة فهي التي لا تقوم غالبا بمراجعة مثل هذه الشركات العامة. (Shockley, 1981, P.788.).

وللمحافظة على التوازن في ميزان القوى بين المراجعين والشركات عملاء المراجعة، حرصت قوانين الشركات في معظم دول العالم على النص على ضرورة أن يتم تعيين المراجع، وتحديد أتعابه، وعزله أو تغييره بواسطة الجمعية العامة للمساهمين بالشركة. إلا أن الواقع العملي يؤكد على أن للإدارة دور بارز في هذا الصدد، وبالتالي يمكنها الضغط على المراجع مما قد يفقده استقلاله. والمنافسة الشديدة بين المراجعين تشجع الإدارة على ذلك. لذلك، اقترح في الفكر المحاسبي المنشور في مجال المراجعة العديدمن المقترحات التي تبعد عن ذهن المراجع شبح الخوف من تغييره، ومن ثم تعزز مقدرته على مواجهة ضغوط الإدارة، مما يعزز في النهاية استقلال المراجع. ومن هذه المقترحات على سبيل المثال، اقتراح تعيين المراجع لمدة طويلة نسبياً (خمس سنوات مثلاً)، حتى لا يكون تحت تهديد من الإدارة سنوياً بعدم تجديد تعيينه، على أن يتم تغييره إجباريا في نهاية تلك المدة الطويلة، وحتى لا يكون لطول المدة تأثير سلبي من نوع آخر وهو وجود علاقات شخصية مع الإدارة.

(Francis and Wilson, 1988, PP. 663 - 681. Gasten, 1987, P. 40)

وقد اقترح ايضا في هذا الشأن، في حالة عدم تجديد تعيين المراجع، أو في حالة عزله، أن يقدم المراجع تقريراً إلى المنظمة المهنية التي ينتمي إليها يشرح فيها الأسباب لإخلاء مسئوليته، وضرورة أن يحصل المراجع الجديد، قبل قبوله للتعيين، على شهادة من المنظمة المهنية بإخلاء مسئولية المراجع السابق.

(Vershoor and Liotta, 1990, Pp. 42 - 47.) والاقتراح الآخر الأكثر تطرفا في هذا الخصوص، هو أن يتم تعيين المراجع بواسطة جهة حكومية، مثل وزارة الاقتصاد أو الجهاز المركزي للمحاسبات مثلاً، وتحديد أتعابه بواسطة هذه الجهة وفرضها على الشركة محل المراجعة. (Lee, 1986, P. 86) ولكن مثل هذا الاقتراح يؤدي إلى تقويض سلطة المنظمات المهنية في الرقابة الذاتية ويعتبر مقدمة لتأميم المهنة.

ثالثاً: دور معايير المحاسبة والمراجعة، ومعايير السلوك المهني في دعم الاستقلال:

تضمنت معايير السلوك المهني، في معظم دول العالم، قاعدة هامة لتحصين المراجع ضد تهديدات الشركة له بتغييره بدون أسباب قوية وتقضي هذه القاعدة بضرورة اتصال المراجع الجديد بالمراجع السابق لمعرفة أسباب تغييره، وذلك قبل أن يقرر المراجع الجديد بشأن قبول ترشيحه. فقد أورد ميثاق سلوك وآداب المهنة في بريطانيا، الصادر عن مجمع المحاسبين والمراجعين القانونيين في إنجلترا وويلز، قاعدة بهذا المعنى في عام ١٩٦٨.

(Institute of Chartered Accountants in England and Wales, 1968, Statement E2.)

كما نصت القاعدة ٤٠١ من ميثاق سلوك وآداب المهنة، في الولايات المتحدة الأمريكية، الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام ١٩٧٢، على ضرورة قيام المراجع الجديد بالتشاور مع المراجع السابق قبل اتخاذه لقرار بشأن قبول عملية المراجعة، حتى يتأكد من معرفته لكل الحقائق عن أسباب تغيير المراجع.

(American Institute of Certified Public Accountants, 1972, PP. 23 - 24.) . وكذلك، فقد تطلبت هيئة تداول الأوراق المالية والبورصات (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية، في عام ١٩٧١، من جميع الشركات المسجلة لأوراقها المالية في البورصات أن تقدم تقريراً عن أسباب تغيير المراجع يوضح ما إذا كان هناك اختلافات بينها وبين المراجع السابق، والتي يحتمل أن تؤدي إلى تحفظ في تقرير المراجعة إذا لم تحل بطريقة يقبلها المراجع، ويقدم المراجع خطاباً مع تقرير الشركة يعلق فيه على ما جاء في ذلك التقرير. (Securities and Exchange Commission, Release No. 9344, September 27, 1971.) . كما أن المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة قد تضمنت مثل هذه القاعدة عند إحلال مكتب مراجعة جديد محل مكتب آخر، وذلك في الفرع التاسع الذي ينظم العلاقة بين المراجعين زملاء المهنة، في الفقرات من ١٥ وحتى ٢٥.

وقد تبنى المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين هذه المعايير الدولية للسلوك المهني وأصدرها بعد ترجمتها إلى العربية في عام ١٩٩١.

(المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، مشروع ميثاق وآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة بجمهورية مصر العربية).

وكذلك، فقد تضمن قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مثل هذه القاعدة أيضا عندما قرر أن لمراقب الحسابات أن يناقش اقتراح تغييره ويرد عليه في مذكرة كتابية يتم تلاوتها على الجمعية العامة قبل اتخاذ قرارها بتغيير المراجع.

(القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، المادة رقم ١٠٣).

ولا شك أن معايير السلوك المهني إذا ما تم الالتزام الكامل بها، يمكن أن تقلل من قدرة الشركة في الضغط على المراجع ومحاولة التأثير عليه لتلبية مطالبها، وبالتالي تدعم استقلال المراجع. إلا أنه يجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القواعد التي نصت عليها معايير السلوك المهني، وقوانين الشركات في معظم دول العالم، تنظم فقط، كما سبق أن ذكر الباحث، مظاهر الاستقلال، أما الاستقلال الحقيقي فيظل مسألة ضمير، حيث يعتبر صفة للكمال المهني للمراجع كجزء من الصفة العامة لأمانة الإنسان واستقامته، ونزاهته، مما يجعل تنظيمه أمراً بالغ الصعوبة.

ومع ذلك، لا يمكن ترك مسألة المنافسة بين مكاتب المراجعين تهدد استقلالهم عن طريق زيادة الفرص المتاحة أمام الإدارة لتغيير المراجعين إن لم يقبلوا بتلبية رغبات الإدارة ومخالفة معايير المحاسبة والمراجعة، ومعايير السلوك المهني. ولا يزال الحل الأمثل، في اعتقاد الباحث هو تنشيط دور المنظمات المهنية في وضع معايير المحاسبة والمراجعة، ومعايير السلوك المهني، ومراقبة الالتزام بها من جانب جميع الممارسين للمهنة من خلال برامج لمراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المراجعة، ووضع النظم الكفيلة لمعاقبة من يخرج على الالتزام الكامل بتطبيق تلك المعايير، ونشر هذه المعايير والنظم والإعلام عنها ليكون جمهور ا لمستفيدين من خدمات المراجعين على علم تام بها. فإصدار معايير محددة وواضحة للمحاسبة والمراجعة لا تحتمل الاختلاف في التفسير، يقلل من فرص الاختيار المتاحة أمام المحاسب أو المراجع، ويقلل من مجالات الحكم الشخصي للمراجع، مما يقلل من احتمالات الاختلاف في الرأي، حيث سيتم أداء العمل بنفس الطريقة، ومن ثم تتزايد احتمالات التوصل إلى نفس النتائج، مما يؤدي إلى تقليل البدائل المتاحة أمام الشركة لتغيير المراجع، لأنه سيكون من الصعب عليها أن تجد مراجعاً آخر يقبل بالخروج عن المعايير المحددة والواضحة للمحاسبة والمراجعة، حيث سيكون من السهل اكتشاف الخروج على هذه المعايير الواضحة بواسطة المنظمات المهنية من خلال برامج مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة والمراجعة، وكذلك بواسطة جهات الرقابة الخارجية الأخرى مثل هيئة سوق المال، والجهات القضائية. كما إن وضع برنامج لمراقبة الجودة، ونظام صارم للمساءلة بواسطة المنظمة المهنية، سوف يؤدي إلى الارتقاء بمستوى جودة الأداء المهني في المراجعة، وإلى التزام جميع مكاتب المراجعة بالمعايير المحددة للمحاسبة والمراجعة، والسلوك المهني، مما يقلل من احتمال تغيير المراجعين بواسطة الإدارة، ومن ثم القضاء على ظاهرة «تسوق الرأي» مما يدعم استقلال المراجعين. وقد اقترح في هذا الشأن ضرورة وجود قسم لمراقبة الجودة في كل مكتب مراجعة، وقسم لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية يقوم بمراقبة الأعمال المهنية لمكاتب المراجعة، أو أن يسند لمكتب معين مراقبة الجودة لمكتب مراجعة آخر، ولمكتب المراجعة الآخر بمراقبة الجودة لمكتب مراجعة ثالث، (Peer Review)، وهكذا، على أن تقدم تقارير مراقبة الجودة إلى قسم مراقبة الجودة في المنظمة المهنية مباشرة.(Anderson, 1981, P. 50; Macdonald, 1988, PP. 73 - 74; and Mautz and Matusiak, 1988. PP 56 - 63.) ويعتمد هذا الاقتراح على تطوير دور المنظمات المهنية، وإعادة تنظيمها بحيث تزداد قدرتها على قيادة وتوجيه مهنة المحاسبة والمراجعة، وبما يؤدي إلى إمكان الرقابة الذاتية، وزيادة جودة الأداء في المراجعة، وزيادة

المساءلة المهنية للمراجعين، مما ينتج عنه زيادة الثقة في عمل المراجعين، على أن يتم الإعلام جيداً عن هذا الدور للمستفيدين من خدمات المراجعة.

وبالفعل، نشطت المنظمات المهنية في العديد من دول العالم في مجال وضع معايير للمحاسبة المراجعة والسلوك المهني، إلا أنها لم تكن بنفس المستوى من النشاط في مجال مراقبة مدى التزام المحاسبين والمراجعين بهذه المعايير، ومساءلة من يخرج عليها، فلقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة «تسوق الرأي» في كل من إيطاليا وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وذلك على الرغم من أنها من أقدم الدول التي تكون بها منظمات مهنية للمحاسبة والمراجعة[1]، ومن أول الدول التي سبقت غيرها في مجال وضع معايير للمحاسبة والمراجعة، ومعايير للسلوك المهني. [2] مما يعني قصور المنظمات المهنية في تلك الدول عن مراقبة مدى التزام المحاسبين والمراجعين المزاولين للمهنة بتطبيق تلك المعايير، كما يعني أيضا أن نظم مساءلة من يخرج على هذه المعايير ما زالت غير رادعة حتى الآن.

وكذلك، فقد ظهرت بعض المنظمات المهنية ا لعالمية بهدف التوحيد العالمي في مجال المحاسبة والمراجعة. ففي عام١٩٧٣، تكونت «اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة» (The International Accounting Standards Committee "IASc")، ونشطت اللجنة في مجال إصدار معايير المحاسبة الدولية حتى إدماجها في الاتحاد الدولي للمحاسبين (The International Federation of Accountant "IFAC")، الذي تم تكوينه في عام ١٩٧٧، بهدف التنسيق في مجال الأنشطة المهنية للمحاسبة والمراجعة، وأصبحت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة لجنة تابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، وإن كانت قد أعطيت استقلالا ذاتيا في مجال إصدار معايير المحاسبة الدولية. كما شكل الاتحاد لجنة أخرى هي اللجنة الدولية لمزاولة مهنة المراجعة (The International Auditing Practices Committee"IAPC") لتختص بإصدار معايير للمراجعة الدولية. وقد أصدرت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) تسعة وثلاثين معياراً دوليا للمحاسبة حتى الآن تغطي معظم جوانب المحاسبة، وإعداد التقارير المالية، أما اللجنة الدولية لمزاولة مهنة المراجعة (IAPC)، فقد أصدرت حتى الآن إحدى وثلاثين معيارا دوليا للمراجعة تعتبر إرشادات عملية لمزاولة مهنة المراجعة. كما صدر أيضا عن الاتحاد الدولي للمحاسبين معايير دولية للسلوك المهني يطبق على جميع المحاسبين سواء كانوا محاسبين قانونيين يزاولون المهنة بصورة مستقلة، أو يمارسون العمل في الصناعة، أو التجارة، أو الزراعة، أو الخدمات الحكومية، أو التعليم، وغيرها من النشاطات الأخرى.

وعلى الرغم من النشاط المتزايد للاتحاد الدولي للمحاسبين، منذ إنشائه في عام ١٩٧٧، وحتى الآن، في مجال إصدار معايير دولية للمحاسبة، والمراجعة، ومعايير للسلوك المهني، إلا أن درجة الالتزام بهذه المعايير في كل دولة محدودة للغاية، حيث لا يستطيع الاتحاد الدولي إلزام أعضائه من المنظمات المهنية في الدول المختلفة بهذه المعايير، وإنما يحثهم

---

(١) ظهرت أول منظمة مهنية للمحاسبين في مدينة البندقية بإيطاليا عام ١٥٨١ سميت "كلية المحاسبين" وتم بسمح بعد ذلك بمزاولة المهنة إلا لأعضاء هذه الكلية، ثم ظهرت بعد ذلك بعدة قرون أول منظمة مهنية في اسكتلنده عام ١٨٥٣، ثم أدمجت هذه الجمعيات الثلاث في عام ١٨٩٣ في منظمة واحدة سميت مجمع المحاسبين القانونيين باسكتلنده ولا يزال يعرف بهذا الاسم حتى الآن، وفي انجلترا أنشأت أول جمعية للمحاسبين في مدينة ليفربول عام ١٨٧٠، ثم تلتها أربع جمعيات أخرى تم ا دماجها جميعا في عام ١٨٨٠ فيما يعرف حتى الآن باسم "مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز"، ثم أنشئت جمعية المحاسبين والمراجعين في عام ١٨٨٥، كما أنشئ "مجمع المحاسبين القانونيين بايرلندة" في نفس العام، ولحقت بريطانيا من حيث إنشاءالمنظمات المهنية كندا في عام ١٨٨٠، ثم فرنسا في عام ١٨٨١، والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٢، واستراليا في عام ١٩٠٤، وفنلنده عام ١٩١١.

أما في مصر، فقد ظهرت أول منظمة مهنية في عام ١٩٤٦، وهي "جمعية المحاسبين والمراجعين (الملكية) المصرية". ثم أنشئت نقابة المحاسبين والمراجعين في عام ١٩٥٥، والتي حلت محلها بعد ذلك نقابة التجاريين (شعبة المحاسبة) في عام ١٩٧٣.

(المرجع: د. إبراهيم عثمان شاهين ، أصول المراجعة، ١٩٩٢، ٥١ – ٥٣).

(٢) صدر أول معايير للسلوك المهني في بريطانيا عام ١٨٨٠، كما صدر أول تنظيم لآداب وسلوكيات المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٨٩، والذي أعيد النظر فيه عدة مرات إلى أن صدر أخيرا معايير جديدة لآداب وسلوك المهنة في عام ١٩٨٨.

وفي مصر، أصدرت نقابة المحاسبين والمراجعين، بعد إنشائها بثلاث سنوات دستور مهنة المحاسبة والمراجعة، في ٤ أغسطس ١٩٥٨، أفردت الباب الرابع منه لآداب وسلوك المهنة.

(المرجع: د. إبراهيم عثمان شاهين، ١٩٩٢، ص٩٣، ٩٦، ١٠٢).

فقط ويشجعلهم على تبني هذه المعايير ومحاولة إلزام المحاسبين والمراجعين الأعضاء في هذه المنظمات المهنية بتطبيقها. وقد تبنى المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين تلك المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، والسلوك المهني وقام بتعريبها، وعقد المؤتمرات لمناقشتها، وتوعية المحاسبين والمراجعين بها وتشجعهم على الالتزام بها في مصر. كما تبنى أيضا هذه المعايير "جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية" وعملت على متابعة تطويرها وتحديثها باستمرار، وشجعت أعضائها على الالتزام بها، إلا أنها لا تملك فرض هذه المعايير علي أعضائها، كما إن العضوية في هذه الجمعية ليست شرطاً لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر. وعلى ذلك فإن المعايير الدولية للمحاسب والمراجعة والسلوك المهني لا تزال غير ملزمة في مصر، إلا بالنسبة للشركات المسجلة لأسهمها في البورصة والخاضعة للقانون رقم ٩٥ لسنة١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال، حيث تقضي لائحته التنفيذية الصدرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣، بضرورة اتباع معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما بالقرار الوزاري رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧، والتي بناء على توصيتها صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٣، ٥ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات على نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم (الوقائع المصرية - العدد ٢٣٠ (تابع) في ١٩٩٧/١٠/١٢)، والقرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٩٨ بإضافة معيارين محاسبيين إلى معايير المحاسبة المصرية (الوقائع المصرية - العدد ١٥٩ (تابع) في ١٩٩٨/٧/١٨).

ويلاحظ أيضا أن درجة الالتزام بهذه المعايير الدولية المصرية لا تزال محدودة وتقتصر على الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال. كما إن عدم قدرة نقابة التجاريين (شعبة المحاسبة) وهي المنظمة المهنية التي من المفترض أنها تسيطر على مهنة المحاسبة والمراجعة وتعتبر عضويتها شرطا لمزاولة المهنة، كما يفترض أنها تستطيع أن تراقب من خلال برامج جيدة لمراقبة جودة الأداء المهني، مدى التزام المحاسبين والمراجعين المزاولين للمهنة في مصر، بتطبيق هذه المعايير، وأن تعاقب من يخرج عليها، يجعل من الالتزام الكامل والتطبيق الدقيق لهذه المعايير أمراً بعيدا المنال، كما يجعل من القضاء على انتشار ظاهرة تسوق الرأي في مصر أمراً متسحيلاً.

رابعاً: حجم مكتب المراجعة ودوره في دعم المزايا التنافسية:

إن الدخل المحدود نسبياً لمكاتب المراجعة ا لصغيرة، بالنسبة لمكاتب المراجعة الكبيرة، يقلل من قدرتها على تحمل آثار المنافسة الشديدة في سوق خدمات المراجعة، مما يزيد من مخاطر تعرضها لفقد الاستقلال، على عكس المكاتب الكبيرة التي يمكنها الصمود في مواجهة المنافسة الشديدة نظرا لضخامة مواردها المالية. (AICPA, The Cohen Commission Report, 1978, P. 114.) . فالمكاتب الصغيرة لا تحتمل فقد العمل الذي تحصل منه على أتعاب مراجعة، وربما على أتعاب من تقديم خدمات مهنية أخرى بخلاف خدمة المراجعة، على عكس مكاتب المراجعة الكبيرة التي يمكنها أن تتحمل ذلك، حيث أنها أقل اعتماداً على أي عميل مراجعة معين لأن ما تحصل عليه من أتعاب مراجعة من العميل الواحد تمثل نسبة ضيئلة من الدخل الإجمالي للمكتب. (Mautz and Sharaf, 1961, P. 213.) . لذلك، يفترض أن مكاتب المراجعة الكبرى تتمتع بمقدرة أكبر من المكاتب الصغيرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها من الإدارة في الشركات عملاء المراجعة، ومن ثم فهي أقل تعرضا لفقد الاستقلال عن المكاتب الصغيرة، مما يجعلها محل ثقة أكبر من المجتمع عن المكاتب الصغيرة أو متوسطة الجحم، ويبدو أن هذا الافتراض صحيحا في بريطانيا، لأن سماسرة الأوراق المالية وبنوك الاستثمار يصرون عادة على ضرورة مراجعة القوائم المالية للشركة التي ترغب في تسجيل أوراقها المالية في البورصة لتصبح شركة عامة، بواسطة عدد محدود نسبيا من مكاتب المراجعة الكبيرة هناك يطلقون عليها «المحاسبون

المعدون للتقارير (Reporting Accountants) مما يعكس الثقة الكبيرة في مكاتب المراجعة الكبيرة (Goldman and Barlev, 1974, P. 716.). كما إن هذا الافتراض صحيحا أيضا على الأغلب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الشركات الأمريكية غالبا ما تختار مكاتب المراجعة الكبيرة لمراجعة حساباتها وقوائمها المالية عندما ترغب في تسجيل اوراقها المالية في البورصة، وقد تأكدت صحة هذا الافتراض من نتائج البحوث الميدانية العديدة التي تمت في أمريكا خلال الثمانينات. فقد خلص الزميلين دوربش وسيميونك (Dopuch and Simunic) في بحثهما المنشور في عام ١٩٨٠، إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى محل ثقة أكبر من المجتمع عن المكاتب الصغيرةوالمتوسطة، حيث أن الثقة غالبا ما ترتبط باسم وسمعة مكتب المراجعة طالما لا يتم الإفصاح عن تفاصيل أعمال المراجعة . لذلك ينظر إلى تغيير مكتب المراجعة الصغير واستبداله بمكتب مراجعة أكبر، على أنه تطورا إيجابيا في السوق كمزيد من الثقة في المكتب الكبير. (Dopuch and Simunic, 1980, PP. 401 - 450.) وقد أيدت نفس هذه النتيجة دي أنجلو (De Anglo) في بحثها المنشور في عام ١٩٨١، وخلصت إلى وجود علاقة قوية بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة، نظرا لوجود الدوافع لدى المكتب الكبير للمحافظة على سمعته واستقلاله. (De Anglo, 1981, PP. 113 - 127) . وكذلك فقد أيد هذه النتيجة الزميلين نيكولز وسميث (Nichols and Smith)، في بحثهما المنشور في عام ١٩٨٣، من حيث أن الثقة في مكاتب المراجعة الكبيرة في أمريكا أكبر كثيرا من مكاتب المراجعة الصغيرة، وأن تغيير الشركات لمكاتب المراجعة الصغيرة وإحلال مكاتب المراجعة الكبيرة محلها ينظر إليه في السوق نظرة إيجابية. (Nichols and Smith, 1983, PP. 543 - 544.) . وبناء على ما تقدم، يمكن استنتاج أن حجم مكتب المراجعة يؤثر على درجة تحمله للمنافسة في سوق خدمات المراجعة، وأن مكاتب المراجعة الكبيرة تتمتع بمقدرة أكبر على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها من الشركات عملاء المراجعة، ومن ثم فهي أقل تعرضاً لفقد الاستقلال عن المكاتب الصغيرة، مما يجعلها تتمتع بثقة أكبر من المجتمع وجمهور المستفيدين من القوائم المالية، وبالتالي فهي تتمتع بميزة تنافسية هامة في سوق شديدة المنافسة.

الخلاصة:

يعتبر الاستقلال حجر الزاوية الذي تقوم عليه مهنة المحاسبة والمراجعة، والأساس للثقة في القوائم المالية، وإذا فقد المراجعين استقلالهم، فقدوا بذلك السند الأساسي لمزاولتهم لمهنة المراجعة، وبالتالي يفقدون ثقة المجتمع فيهم، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة في المعلومات المالية، ومن ثم تزاداد حدة عدم التأكد، وتعم الفوضى أسواق رأس المال. ويقصد بالاستقلال الحقيقي في المراجعة«قدرة المراجع على التصرف بنزاهة وموضوعية»، وهو بهذا المفهوم مسألة ذهنية أو اتجاه فكري يرتبط بتمسك المراجع الأخلاق الحميدة والسلوك القويم في تصرفاته وأحكامه . والاستقلال في المراجعة لا يتصور أن يكون مطلقا نظرا لطبيعة عمل المراجع الذي تتطلب منه أن يكون على اتصال مستمر مع الإدارة أثناء الاستفسارات وجمع أدلة المراجعة . وتتوقف درجة استقلال المراجع على «مدى قدرته على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها من إدارة الشركة لمحاولة التأثير على سلوكه وقراراته» . وبمقارنة مصادر قوة الشركة في الضغط على المراجع، مع مصادر القوة لدى المراجع في مقاومة ذلك الضغط، يمكن القول بأنه من المحتمل أن يذعن المراجع لرغبات الإدارة ويخالف ضميره المهني ويخرج على معايير الأداء المهني في المراجعة، ومعايير السلوك المهني، نظراً لأن مقدرته على مقاومة الضغط محدودة. فالشركة تمتلك قوة مؤثرة في مواجهة المراجع تستمدها من ثلاثة مصادر هي : (١) القدرة على تعيين وتغيير المراجع، (٢) القدرة على تحديد أتعاب المراجع، (٣) والقدرة على تحديد ظروف عمل المراجع. أما

المراجع فيستمد قوته في مواجهة الشركة من مصادر ثلاثة أيضاً هي : (١) طبيعة العمل المؤدى، (٢) المستفيدين من خدمات المراجعة، (٣) ومعايير المراجعة ومعايير السلوك المهني. ومن المؤكد أن ميزان القوى في العلاقات بين المراجعين والشركات عملاء المراجعة، يميل لصالح الشركات مما يهدد استقلال المراجعين، ومن ثم يهدد مستقبل مهنة المراجعة المستقلة وهنا تكمن الخطورة الحقيقية للمنافسة بين مكاتب المراجعة للحصول على عملاء جدد، حيث أنها تؤدي إلى زيادة قوة الشركات في مواجهة المراجعين، وإضعاف قدرة المراجعين على مقاومة الضغوط التي يتعرضون لها من جانب الشركات، وبالتالي زيادة الخلل في ميزان القوى لصالح الشركات، مما يعتبر تهديدا حقيقياً لاستقلال المراجعين.

فالخطورة في المنافسة، كتهديد للاستقلال، تكمن في أنها تتيح فرصاً أكبر أمام الشركات عملاء المراجعة ، كما تخلق لديهم الدافع على تغيير المراجعين ، ليس فقط بهدف تقليل الأتعاب، ولكن أيضا بهدف البحث عن مراجعين لا يعارضون في تلبية رغبات هؤلاء العملاء وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة تسوق الرأى في معظم دول العالم . فكلما زاد اعتقاد المراجع بوجود مكاتب مراجعه أخرى مستعدة لقبول مراجعة حسابات العميل ، وربما بأتعاب أقل، زاد احتمال قبوله لرغبات العميل وعدم التحفظ في تقريره حتى لا يقوم العمل بتغييره، وبالتالي زاد احتمال فقده للاستقلال، ومن المؤكد أنه لا يمكن إبعاد أثر المنافسة من ذهن وتفكير المراجع عند إعداده لتقريره، ومن ثم فهي تهدد الاستقلال الحقيقي للمراجعين وليس فقط الاستقلال الظاهري لهم.

لذلك نشطت المنظمات المهنية في معظم دول العالم وكذلك المنظمات الدولية، في مجال إصدار معايير للمحاسبة، وللمراجعة، ومعايير للسلوك المهني لتحصين المراجع ضد تهديدات الشركة له بتغييره بدون أسباب قوية. فإصدار معاييرمحددة وواضحة للأداء المهني في المحاسبة والمراجعة، يقلل من مجالات الحكم الشخصي، مما يقلل من احتمالات الاختلاف في الرأي، حيث سيتم أداء العمل بنفس الطريقة، ومن ثم تتزايد احتمالات التوصل إلى نفس النتائج، مما يؤدي إلى تقليل البدائل المتاحة أمام الشركة لتغيير المراجع لأنه سيكون من الصعب عليها أن تجد مراجعاً آخر يقبل بالخروج على هذه المعايير المحددة والواضحة للمحاسبة والمراجعة، حيث سيكون من السهل اكتشاف الخروج عليها بواسطة المنظمات المهنية، وهيئة سوق المال، والجهات القضائية، وعلى ذلك، يمكن أن تلعب المعايير المهنية للمحاسبة، وللمراجعة، والسلوك المهني، دوراً أساسياً في الارتقاء بجودة الأداء المهني من ناحية، وفي دعم استقلال المراجعين والقضاء على ظاهرة «تسوق الرأي» من ناحية أخرى، شريطة أن يلتزم بها جميع المراجعين المزاولين للمهنة لذلك يجب أن تنشط المنظمات المهنية في مجال مراقبة مدى التزام المراجعين بمعايير المحاسبة والمراجعة، ومعايير السلوك المهني من خلال برامج لمراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المراجعة، ومعاقبة من يخرج على الالتزام الكامل والتطبيق الدقيق لهذه المعايير. كما نشطت في مجال وضع المعايير، وقد اقترح في هذا الصدد ضرورة وجود قسم لمراقبة الجودة في كل مكتب مراجعة، وقسم لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية يقوم بمراقبة جودة الأعمال المهنية المؤداه في كل مكتب مراجعة، أو أن يسند لمكتب مراجعة معين مراقبة الجودة لمكتب مراجعة آخر، ويسند للمكتب الآخر مراقبة الجودة لمكتب ثالث، وهكذا (Peer Review)، على أن تقدم تقارير مراقبة الجودة إلى قسم الجودة في المنظمة المهنية مباشرة. وفي هذا الصدد، يلعب حجم مكتب المراجعة دوراً هاماً في تنفيذ برامج لمراقبة جودة الأداء المهني.

وقد لوحظ وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة، وجودة الأداء المهني، نظرا لوجود الدوافع لدى المكتب الكبير للمحافظة على سمعته واستقلاله، مما يجعل المكاتب الكبرى محل ثقة أكبر من المجتمع عن المكتب الصغيرة أو المتوسطة، كما إن مكاتب المراجعة الكبيرة يمكنها الصمود في مواجهة

المنافسة الشديدة دون أن تتعرض لمخاطر فقد الاستقلال نظراً لضخامة مواردها المالية مما يجعلها أقل اعتمادا على أي عميل مراجعة معين، على عكس مكاتب المراجعة الصغيرة. لذلك، تتمتع مكاتب المراجعة الكبيرة بميزة تنافسية هامة في سوق خدمات المراجعة شديدة المنافسة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم عثمان شاهين، «أصول المراجعة»، (القاهرة: بدون ناشر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢).

-المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، «معايير المحاسبة»، (القاهرة، المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، ١٩٩٠).

- .....، «إرشادات المراجعة»، (القاهرة، المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، ١٩٩١).

- .....، «مشروع ميثاق اداب وسلوكيات مهنة المحاسبة بجمهورية مصر العربية»، (القاهرة، المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، ١٩٩١).

- نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية، «دستور مهنة المحاسبة والمراجعة، «المصدر بتاريخ أغسطس ١٩٥٨.

- القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، بشأن إصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالزسهم والشركات ذات المسئولة المحدودة.

- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن إصدار قانون سوق رأس المال.

- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

- قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن تشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بهما.

- قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم.

- قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٩٨ بشأن إضافة معيارين محاسبيين إلى معايير المحاسبة المصرية الصادر بهما القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- American Institute of Certified Public Accountants, "AICPA", (1972), Division of professional Ethics "Arestement of the Code of professional Ethics", (New York: AICPA, 1972).

- ....., (1988), "Code of Professional Conduct as Adopted January 12, 1988" (New York: AICPA, 1988).

- Anderson, G. D., and Ellyson, R. C., (1986), "Restructuring Professional Standards: the Anderson Report", Journal of Accountancy, September 1986, Pp92 - 104.

- Anderson, R. H. , (1981), "Auditing SRASystems: New Uoes for Old Standards", CAMagazine , May 1981, PP. 47 - 51.

- Antle, J. C., Palmer, R. E. and key, R. s., (1981), "Handbook of Accounting and Auditing" (Boston, Massachusetts: Warren, Gorham andLamomt, Inc., 1981).

- Chow, C. W., and Rice, S. J. , (1982), "Qualified Audit Opinions and Auditor Switches", The Accounting Revies , Vol. LVII, No. 2, April 1982, PP. 326 - 335.

Craswell,A.t., (1988), The Association between Qualified Audit Opinions and Auditor Swotches", Accounting and business Research Winter 1988,pp.23-31.

DeAnglo,E., (1981), "Auditor Independence, Low Balling and Dislosure Regulation", journal of Acconting and Economics, 3,1981,pp 113-127.

Dupuch, N. and Simunic, D., (1982), "Competition in Auditing in Auditing : An Assessment", in Symposiun on Auditing Research LV, pp.401-450. Urbona: University of Illionois,1982.

- Dykxhoorn, H.J., and sinning, K. E., (1981). "Wirtschafisprufer Perception of Auditor indipendence", The Accounting Review, Vol. LVI, No.1 January 1981, Pp. 97 - 107.

Partner Review Revisited", Journal of Accountancy, March 1988, PP. 56 - 63.

- Mautz, R. K., and sharaf, H. A., (1961.) "The Philosophy of Auditing:, (Sarasota, Florida: American Accounting Association, Monograph No. 6, 1961.).

- Mutchler, J.F., (1984), "Auditors Perceptions of the Going Concern Opinion Decision:, Auditing : AJounrnal of Practice and Theory", Spring 1984, PP. 17 - 29.

- ..... and Smith, D. B. (1983), "Auditor Credibility and Auditor Changes", Journal of Accounting Research, Vol. 21, No.2, Autumn 1983, PP. 534 - 544.

- Securities and Exchange Commission, "SEC", (1971), Release No. 9344, "Notice of Adoption of Amendments to form 8 - K" September 27, 1971, (Washington: Goverment Printing office, 1971.).

- Shockley, R. A., (1981) "Perceptions of Auditors" Independence: An October 1981, PP. 785 - 800.

- Thomas, C. W. , and Henke, E. O., (1983), "Auditing - Theory and Practice", (Boston, Massachusetts: Kent Publishing Company, 1993.)

- U. S. senate, (1976), Subcommittee of Reports, Accounting, and Management of the committee of Government Operations, "The Accounting Establishment", (The Metcalf Study Report). (Washington: Government Printing office, 1976).

- Verschoor, C.C., and Liotta, J.P., (1990), "Communicating with Audit Committees", Internal Auditor, April 1990, PP. 42 - 47.

- Wallace, M. A., (1986), "Auditing", (Boston, Massachusetts: PWS - Kent Publishing Company, 1986.).

- Watts, R., L., and Zimmerman, J. L., (1981), "The Markes for Independence and Independent Auditors", Working Paper, Graduate School of Management, University of Rochester, July 1981.

- Wilson, R., (1983), "Auditing: Perspectives form Malti - Person Decision Theory", The Accounting Review, Vol. LVIII, No. 2, April 1983, PP. 305 - 318.

- Woolf, E., (1986), "Auditing Today", (London: Prentice - Hall International, 3 rd Edition, 1986.),

- Farmer, T. A. , Ritterntberg, L. E., and Trompeter, G. M., (1987), "An Investigation of the Impact of Economic and Organiztional Factors on Auditor Independence", Auditing: Ajournal of Practice and Theory, fall 1987, Pp - 1 - 15.

- Firth, M. (1980), "Perception fo Auditor Independence and official Ethical Guidelines", The Accountings Review, Vol. LV, No. 3, July 1980, PP. 451 - 466.

- Francis, J. R., and Wilson, E. R. , (1988), "Auditor Changes: AJoint Test of Theories Relating to Agency Costs and Auditor Differentiation", The Accountings Review Vol. LXII, No. 4, October 1988, PP. 663 - 681.

- Gaston, S. J., (1987), "The Profession's Future: What's at stake and What it will take", CA Magazine, April 1987, PP. 36 - 40.

Goldman, A. and Barlev, B., (1974), "The Auditor -= Firm Conflict of Interests ; Its Implecations for Independence", The Accountin Review, Vol. XLIX, No. 4, October 1974, Pp. 707 - 718.

- Institute of Chartered Accountants in England and Wales, "IcAEW", (1968), Statement E2, "Changes in Professional Appointment", (London: IcAEW, 1968.).

- International Federation of accountants, "IFAc", (1980), :Guide on Professional Ethies for the accounting Profession", (New York: IFAC, July 1980).

- ...., (1988 , The International Auditing Practice Commitee, "International Guidelines on Auditing and Related Services", (New york: July 1980).

- Knapp, M. C., (1985), "Audit Conflict: An Empirical Study of the perceived Ability of Auitors to Resist Management prissure", the Accounting Review, Vol. LX, No.2, April 1985, PP. 202 - 211.

- Lee, T, A., (1986), "Company Auditing : Concepts and Practices", (London: Gee and Co. Publishers Ltd, 1986.).

- Macdonald, W. A., (1988), "Report of the Commission to study the Puplic's Expectations of Audits", (Toronto: The Conadian Institute of Chartered Accountants,1988.).

- Mautz, R. K., (1972), Toward a Philosophy of auditing", In: Auditing Looks Ahead, Howard Stettler (ed.) University of Kansas Printing service, 1972.).

- Mautz, R. K., and Matusiak, L. W., (1988), "Concurring

الحاجة إلى رقابة وتدقيق أنظمة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات

The Need for Control and Information Technology Audit

إعداد : إياد الرشيد

MBA, CPA, CMA, CIA,
CFM, CFE, ABA, ATP

مقدمة:

في بداية السبعينات، كان الحاسب الآلي يتسخدم فقط في المنشآت والشركات الكبرى والقادرة على تحمل التكاليف الباهظة لشرائه وتشغيله، إلا أن ظهور الحاسب الآلي المتوسط الحجم والمصغر Mini, Micro Computer والانخفاض المستمر في تكلفة تكنولوجيا الحاسب الآلي أدت إلى توفره بالمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم، وفي وقتنا الحالي أصبح الاعتماد على أنظمة الحاسب الآلي كبيراً في عملية اتخاذ القرارات وهذا بدوره أدى إلى ظهور الحاجة لرقابة وتدقيق أنظمة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات.

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في ضرورة وجود نظام رقابة وتدقيق على أنظمة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات أهمها:

(١) خسارة البيانات التي تعتمد على أنظمة الحاسب الآلي

(Data loss of Computer based systems)

تعتبر البيانات من المصادر الرئيسية التي تحتاجها المنشأة في عملية اتخاذ القرار، وخسارة تلك البيانات يؤدي بالتأكيد إلى تعطل وعدم قدرة المنشأة على اتخاذ القرار اللازم في الوقت المناسب، فمثلا فقدان البيانات الخاصة بالعملاء (Account receivable file)) والموجودة في أنظمة الحاسب الآلي قد يؤدي إلى عدم قدرة المنشأة على« تحصيل المبالغ المستحقة من العملاء، وكذلك فقدان البيانات الخاصة بالموردين قد يؤدي إلى تأخير سداد المبالغ المستحقة للموردين، وبالتالي خسارة المنشأة لأي خصومات نتيجة التأخر في عملية السداد، وتعتبر عملية المحافظة على البيانات الموجودة في أنظمة الحاسب الآلي أحد أهداف المنشأة التي أدت إلى ظهور مهنة تدقيق أنظمة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات.

(٢) اختراق وتخريب أنظمة الحاسب الآلي

(Computer abuse)

إن عملية اختراق وتخريب أنظمة الحاسب الآلي كانت السبب الرئيسي وراء ظهور مهنة تدقيق أنظمة الحاسب الآلي وهناك العديد من الأساليب التي يتم استخدامها لإختراق وتخريب أنظمة الحاسب الآلي نذكر منها:

(أ) الفيروسات (Viruses): وهي عبارة عن برامج تخريبية تقوم بتخريب وإتلاف البيانات والبرامج ا لموجودة على أنظمة الحاسب الآلي.

(ب) الاختراق الغير قانوني لأنظمة الحاسب الآلي (Hacking): وهو عبارة عن حالة يحصل فيها الفرد على وسيلة غير قانونية لدخول نظام الحاسب الآلي لقراءتة وتعديل وإلغاء البرامج والبيانات.

(ج) استغلال السلطة (Abuse of Privileges) : هي عبارة عن استغلال الفرد لحقه في الحصول على البيانات من انظمة الحاسب الآلي لأغراض شخصية وغير قانونية.

(د) الدخول الغير مصرح به لغرفة الحاسب الآلي (Il-legal physical access) : وهو عبارة عن حصول الفرد على وسيلة غير قانونية لدخول غرفة الحاسب الآلي واستعمال أحد أجهزته.

(٣) المحافظة على سرية المعلومات

(Maintenance of Privacy):

هناك العديد من البيانات التي يتم الاحتفاظ بها بأنظمة الحاسب الآلي وقواعد البيانات والتي تعتبر ذات طبيعة خاصة وسرية كالبيانات المتعلقة بالعملاء والموردين، وحصول المنشات والشركات المنافسة على هذه البيانات سوف يترتب عليه خسائر فادحة للمنشآة ولهذا السبب نشأت الحاجة إلى وجود مهنة تدقيق أنظمة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات.

(٤) المبالغ المستثمرة في أنظمة الحاسب الآلي

(Value of computer hardqare and software)

بعض المنشآت تستثمر مبالغ كبيرة في اقتناء أنظمة الحاسب الآلي والبرامج، وهنا تنشأ الحاجة إلى التأكد من وجود رقابة كافية تكفل حماية تلك الأنظمة من كافة المخاطر (السرقة، التلف،... الخ).

(٥) أخطاء الحاسب الآلي

(Computer errors)

حاليا تنفذ أنظمة الحاسب الآلي مئات العمليات الهامة والمعقدة فمثلا تستخدم أنظمة الحاسب الآلي في مراقبة حالة المريض أثناء إجراء العملية الجراحية، وتستخدم أيضا في عملية التحكم بالصواريخ وكذلك في تنفيذ معظم العمليات المالية، وإن أي خطأ ناتج عن أنظمة الحاسب الآلي سوف يتسبب بخسائر فادحة سواء كانت مالية أو غير مالية، وهنا تكمن الحاجة إلى وجود مهنة متخصصة لتدقيق أنظمة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات لتفادي هذا النوع من الخسائر.

المراجع:

(1) Weber, Ron (1999) Information systems control and audit.

(2) Tim, Jones (1998) Introduction to Information Technology.

من ينصفهم؟

التصعيد بأنواعه الذي ينوي المهندسون والمحاسبون الكويتيون الالتجاء إليه لتحقيق مطالبهم لإقرار الكادر الوظيفي الخاص بهم أسوة بالأطباء والمدرسين فيه الكثير من المنطقية ويعد مطلبا عادلا وضروريا. فالعمل الهندسي والمحاسبي في الحكومة مع ما يقتضيه من جهد بالغ في الأداء يتعين معه أن تنظم الإدارة الحكومية لهم كادرا خاصا بما يكفل لهم تحقيق رسالتهم بمستوى كريم ولائق فهم إحدى ركائز التنمية في البلد ولم يطرأ أي تغيير على أوضاعهم الوظيفية الأمر الذي جعل هاتين المهنتين تواجهان عزوفاً من الشباب الكويتي الخريج من كليات الهندسة والتجارة من الالتحاق بالوظائف الحكومية الحساسة التي تحتاج إليها الدولة بسبب وضعهم الوظيفي المتواضع ودون المستوى. فغياب الحوافز والرواتب المشجعة وعدم ملاءمة الكادرالوظيفي والهيكل التنظيمي مع ما تقتضيه طبيعة عملهم الفنية والتخصصية جعل الجهاز الحكومي يفتقر ويعاني من قلة الكفاءات الوطنية وأصبحت الوظيفة الحكومية لا تستقطب هذه العناصر الأمر الذي بات من الضروري معه إنشاء كادر خاص بهاتين المهنتين. . ولا ينال من ذلك القول بأن تضخم الباب الأول من الميزانية يدفع المشرع للتقليل من الالتجاء لحالات فرص العديد من أوجه الصرف والانفاق ففوق إن ذلك ينافي العدالة المطلوبة يجب أن نراعي العمل وظروفه ومخاطره من الراتب والمميزات الممنوحة فإنه لا يجب الخلط بين هذا الذي يستحقونه مع يثار من مواضيع الميزانية فالكادر سيساهم بلا شك في الإبداع والعطاء الذي من شأنه - طبقا لطبيعة عمل هاتين المهنتين - أن يحقق عنصر التغلب على العجز بالميزانية وإيجاد وسائل التوفيرالمتاحة، بل ولماذا لا يكون العجز في الميزانية سببه عدم تحسين وضع هؤلاء؟ إن هذه الفئات لا تسعى إلى الهدر في أموال الدولة وتبديدها فهم من خيرة العناصر التي تفوقت في دراستها التعليمية وتتطلع للإنصاف والعدالة. وإذا كان إقرار الكادر الطبي لما له أهمية في الحياة الصحية وكادر المدرسين لما له أهمية في التعليم فكيف بمستقبل البلد الذي يشرف على إعماره المهندسون وأمواله وحساب موازنته المحاسبون المؤتمنون على مداخله ومخارجه! لماذا نتحدث عن ميزانية الدولة عندما يأتي الحديث عن كادر المهندسين والمحاسبين؟ أين نحن من الهدر والبذخ الذي نشاهده في أجهزة الدولة؟ إن تطبيق الكادر في تصوري ينسجم مع توجه الدولة في سياسة الإحلال فهؤلاء كان لهم دور كبير وبطولي بعد التحرير عندما غابت العمالة الأجنبية فقد اثبتوا جدارتهم وجديتهم في العمل فلم تكن أجهزة الدولة ستعمل بدون كهرباء أوماء أو عمران أو بترول ... وفي الدول المتقدمة حيث يتم قبول النخبة المجتهدة في تحصيلها العلمي والدراسي في المواقع الحساسة لما يتمتعون فيه من كفاءة وعلم وحتى يكفوهم شر النفس الأمارة بالسوء من أن تمتد إلى المال العام لأنهم يشرفون على مشاريع وأموال بالملايين فكيف يتم إرضاؤهم وإشعارهم بعدم وجود نقص أو غبن بحق لهم.. إننا نتمنى أن تستعجل الحكومية بالموافقة على إقرار الكادر الخاص بهاتين المهنتين الجليليتين إحقاقاً للحق والعدل والمصلحة العامة والله الموفق.

المحامي جمال الكندري

الناتج السعودي يرتفع الى ٥٢٢ مليار ريال

الرياض - كونا : كشف تقرير أن اجمالي الناتج المحلي السعودي حقق ارتفاعا في العام ١٩٩٩ بلغت نسبته ٢,٥ بالمائة مقارنة بالعام ١٩٩٨ حيث ارتفع من ٤٨١ مليار ريال سعودي (١٢٨,٣مليار دولار) إلى ٥٢٢ مليار ريال.

وعزا تقرير صادر عن وزارة التخطيط السعودية حول أداء الاقتصاد السعودي خلال عام ٩٩ الارتفاع الى التحسن الملحوظ في اسعار البترول في النصف الأخير من العام نفسه والذي لا تزال مداخيله تشكل أكثر من ٧٠ بالمائة من الموارد الحكومية.

وقال التقرير أن القطاع الخاص السعودي سجل معدل نمو بلغت نسبته ٢,٤ بالمائة فيما أسهم بنسبة ٥٨,٩ بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وسجلت قطاعات الاقتصاد السعودي المختلفة في سنة التقرير أداء متميزا وتحسنت معدلات النمو فيها مثل قطاع الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والكهرباء والغاز مسجلة نسبة نمو ٦,٣ و ٢,١ و ٣,٨ على التوالي.

وبلغت قيمة الصادرات السعودية خلال عام ٩٩ نحو ١٨١,٧ مليار ريال مقابل ١٤٥ مليار عام ١٩٩٨ بزيادة نسبتها نحو ٣٠ بالمائة فيما بلغت قيمة الواردات حوالي ٩٦,٣ مليار ريال مقابل ١٠٣ مليارات ريال بانخفاض ٦,٦ بالمائة.

دول الخليج تحتاج إلى استثمار ١٠٠ مليار دولار في الكهرباء

الدوحة - رويترز - اعلنت مؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية أن دول الخليج العربية تحتاج لاستثمار مئة مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة والأسراع بخصخصة قطاع الكهرباء لمواجهة النمو السريع للطلب.

وتابعت الدراسة أن الاستثمار اللازم لتوليد الكهرباء في منطقة مجلس التعاون الخليجي يقدر بمئة مليون دولار للوفاء بالطلب المتوقع خلال العقد المقبل واضافت أن الطلب على الكهرباء في المنطقة ينمو بنسبة سبعة في المائة سنويا ويحتاج استثمارات تصل لنحو ١٠,٥ مليار دولار سنويا.

وتابعت أن طاقة التوليد الحالية في دول الخليج العربية تبلغ نحو ٤١ الف ميغاوات وأكثر من نصفها في السعودية ويجب أن تزيد بواقع ٢٦ الف ميغاوات على مدى السنوات الخمس المقبلة للوفاء بالطلب المتوقع.

وذكرت الدراسة أن تطوير صناعة الكهرباء في دول الخليج العربية يعوقه عدم الكفاءة واحتكار الدولة وحثت الحكومة على الإسراع بالخصخصة وإقامة محطة إقليمية وتابعت أن مشروع محطة الكهرباء الموحدة سيوفر في مرحلته الأولى أكثر من ٢,٥ مليار دولار للدول الموقعة.

بيت الكويت للأعمال الوطنية
KUWAIT HOUSE OF NATIONAL WORKS

بدعوة من بيت الكويت للأعمال الوطنية لمزيد من الأيدي لتنضم إلى أيدينا، لبناء صرح تلتقي فيه أفكار الوطنيين المبدعين، والكلمة بأصحاب القرار، ويمتزج فيه الأمل بالتحدي، وبإدارة تذيب القيود وتمهد كل العقبات من أجل النهوض بهذا العمل الوطني من أجل أمس واليوم وغد مشرق.

تحت رعاية سمو ولي العهد، ورئيس مجلس الوزراء الشيخ/ سعد العبد الله السالم الصباح، وبحضور معالي وزير الإعلام، تم افتتاح بيت الكويت للأعمال الوطنية في تاريخ ١٩٩٨/١١/١٦م، وقد سبق الافتتاح عمل استنفذ جهدا عظيما ووقتا طويلا. فعمليات الترميم والتوسعة المتواصلة للمشروع تعد من الدلائل المهمة والواضحة على نجاحه في تحقيق الأهداف والغايات المرجوة منه.

بيت غارق بالصمت بلا هواية أو تاريخ يصبح ناطقا بالهوية الكويتية، ويرسم بانوراما التاريخ الكويتي . سارعت مجموعة من الأفراد الجادين للتطوع والمشاركة في هذا المشروع.

وبدأت بمخاطبة وزارة المالية التي قامت مشكورة بتخصيص فيلا بالشويخ الشمالي، لإقامة هذا المشروع على مساحة ٢٥٠٠م - وهي من أملاك الدولة - بتاريخ ١٩٩٧/٣/١م على مرحلتين: المرحلة الأولى/ تستوعب تسعة عشر جناحا - والمرحلة الثانية/ صالة عرض بانوراما عن الاحتلال، وصالة تستوعب خمسة وأربعون جناحاً ملحق بها مكتبة، وقد تكرم السيد/ جاسم الخرافي مشكوراً بالتبرع ببناء الصالات الخاصة بالمتحف.

فكرة عامة عن المتحف الدائم لشواهد العدوان العراقي والبانوراما وصالة السينما

١ - صالة الاستقبال:

يتم بها استقبال الضيوف، كما تحتوي على صور أصحاب السمو حكام الكويت منذ عهد الشيخ مبارك الكبير حتى عهد سمو الأمير أمير البلاد حفظه الله، كما تضم على خريطة الكويت ولوحة التحكم لتشغيل البانوراما.

٢ - الهوية الكويتية:

تتحدث عن نشأة الكويت منذ القدم وتنفي مزاعم النظام العراقي بأن الكويت جزءاً من العراق، وتم تزويد هذه المعلومات عن طريق معهد البحوث والدراسات الكويتية.

٣ - البانوراما الرئيسية (نفق الغزو):

تحكي سيناريو الغزو منذ الثاني من أغسطس لعام ١٩٩٠ حتى ٢٦ فبراير لعام ١٩٩١، وما تعرضت له دولة الكويت من دمار البنية الأساسية من أفراد ومنشآت، وذلك باستخدام المؤثرات الصوتية والضوئية.

٤ - صالة السينما:

تحتوي على صالة عرض أفلام وثائقية، ويمكن استخدامها كقاعة محاضرات وندوات حيث بإمكانها استيعاب مائة مقعد.

جناح مكتب الشهيد

٥ - البانوراما المرسومة:

لقد قام فنانوا الكويت برسم لوحة بطولة ١ متر وبارتفاع ٢ متر تروي قصة الغزو والمعاناة والتحرير، وتشمل على صور المرأة وكفاحها.

٦ - صالة الأسرى والشهداء:

تحتوي على مجسمات خاصة بالأسرى والشهداء، وصور تمثل آثار الغزو على الشعب الكويتي بعد التحرير، كما تحتوي على صور لمعاناة الشعب العراقي على يد نظامه الظالم.

٧ - قاعة السلام:

هي عبارة عن قاعة تمثل جميع الدول الشقيقة والصديقة التي ساهمت بتحرير دولة الكويت، كما تحتوي على كمبيوترات لأخذ المزيد من المعلومات عن أي جهة في المتحف، كما تحتوي على شاشات عرض تلفزيونية.

٨ - قاعة الصور الفوتوغرافية:

لقد تم جمع الكثيرمن الصور التي تدين النظام العراقي الغاشم، كما أنها تحتوي على أدوات التعذيب.

٩ - قصة شهيد:

تحكي مراحل قصة شهيد من بداية دخول القوات العراقية إلى منزله واستجوابه وتعذيبه ثم قتله أمام منزله وذلك بصورة تمثيلية بالمجسمات.

١٠ - البانوراما المفتوحة:

لقد تم وضع العديد من الأسلحة العراقية التي كان يستخدمها إبان الغزو في حديقة المتحف، كما تحتوي قيادة عسكرية ميدانية عراقية.

١١ - مركز الهدايا:

حتى تتم الأفكار التي خرجت في المتحف في ذاكرة زائريه تم وضع مركز خاص بالهدايا ليشمل على الكتيبات والأفلام والملصقات التي تمثل نشاط المتحف.

وبذلك يصبح لدينا معرض ومتحف وبانوراما وسينما تحكي قصة هذا العدوان البغيض على بلدنا الكويت ليرى ضيوف الكويت وأبنائها ما جرفه النظام العراقي بحق الكويت وأطفالها والبنية الأساسية والبيئية وليصبح لدينا متحف متكامل يتطلب مساهمة جميع أفراد الشعب الكويتي كل حسب مقدرته سواء مساهمة مالية أو عينية لتحقق هذا العمل الوطني الكبير، وسوف يقوم البيت بتسمية الأجنحة بأسماء السادة المتبرعين تكريما لهم على مساهمتهم الجليلة، ومن خلال السينما والبانوراما سوف تعرض السيرة الذاتية عن المتبرع ليطلع عليها جميع زوار المعرض والبانوراما على ما دار الزمن وسوف ننوه في جميع وسائل الإعلام بذلك.

من النظام الأساسي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الباب السادس: الجمعية العمومية

مادة(٣٠) تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين الذين امضوا في عضوية الجمعية ستة أشهر على الأقل سابقة على تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وبشرط أن يكونوا قد سددوا اشتراكاتهم طبقا للائحة المالية.

مادة (٣١) تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة في كل عام في موعد يحدده مجلس الإدارة خلال شهرين من انتهاء السنة المالية وتوجه الدعوة إلى الأعضاء لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد بمدة لا تقل عن أسبوعين.

مادة (٣٢) تختص الجمعية العمومية بالنظر في :

أ - تقرير مجلس الإدارة.

ب - اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية المقبلة.

جـ - بحث الاقتراحات المقدمة من الأعضاء.

د - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وشغل المراكز الشاغرة في المجلس لأي سبب من الأسباب.

هـ - تعيين مراقب الحسابات.

مادة (٣٣) يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع فإذا لم يتكامل العدد القانوني في الموعد المحدد، يؤجل الاجتماع لمدة ساعة ويكون الاجتماع بعدها صحيحا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين على أن لا يقل عددهم عن عشرة أعضاء علي أن يذكر هذا في كتاب الدعوة الموجه للأعضاء.

مادة (٣٤) إذا بدأ اجتماع الجمعية العمومية صحيحا فلا يؤثر في صحة القرارات التي تصدرها الجمعية انسحاب أي عدد من الأعضاء الحاضرين من الجلسة بعد بدئها.